الفصل الأول

دور الحرس كمؤسسة ثورية

توفي آية الله الخميني، زعيم الثورة الإسلامية الإيرانية، في 3 حزيران/ يونيو 1898، لكن نظام حكمه لم يستمر بعده فحسب، بل أرسل – على ما يبدو – أساسًا لانتقال السلطة إلى خلفائه بشكل منظم نسبيًا. ويعود هذا – في معظمه – إلى قدرة الخميني على إقامة حكم المؤسسات لخدمة الثورة الإسلامية في إيران. ولا شك أن جهاز الحرس الثوري الإسلامي (باسدران انقلاب إسلامي) يعتبر أحد أهم المؤسسات التي أنتجتها الثورة الإيرانية. وسبب ذلك أن الحرس يشكل وسيلة أساسية لترويج أهداف الخميني والثورة الإسلامية، كما أن موقعه الفريد بين القوات الثورية المسلحة – التي ظهرت في الثورات الاجتماعية الرئيسية الأخرى – يرجع لتحوله إلى منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما، بدون فقدان حماسه الأيدلوجي.

ولدراسة قدرة الحرس كمؤسسة ثورية لابد من اتباع إطار تحليلي مميز، يسمح بعرض شامل لما هو معروف وما يعتقد بأنه صحيح عن الحرس الثوري[1]. ولا شك أن الإطار المذكور سيسهل عملية تحليل الحرس كمؤسسة ثورية، وقوة مسلحة ثورية فريدة من نوعها. ومن الضروري تدعيم هذا الإطار ببحوث أجراها باحثون آخرون حول دور القوات المسلحة في السياسة والتطور السياسي[2]. وتكتسب الأبحاث عن الجيوش الثورية أهمية خاصة؛ لكونها تصلح لمقارنة الحرس بالقوات المسلحة الثورية الأخرى. فعلى سبيل المثال يقيس جون إليس قوة تلك القوات ونجاحها بالدرجة التي تستطيع معها أن توائم بين الاهتمامات الشخصية لمقاتليها وبين أهداف الثورات التي أنجبتهم[3].

أما جوناثان أدلمان فيقول بأن عامل الحماسة هو الذي يجعل أية قوة مسلحة ثورية تتميز بقدرة عسكرية فعالة أكثر من سابقاتها الموجودة قبل الثورة[4]. ولأغراض هذا البحث يمكن أن نعتبر مع ذلك أن كاترين تشورلي هي أكثر المراقبين اهتمامًا بالقوات المسلحة الثورية؛ لأنها تحدد المراحل التي يجب على الجيوش الثورية أن تمر بها، بهدف الدفاع عن مكاسب الثورة ومواصلة الحرب الثورية[5]. وتعتقد تشورلي أنه من المحتم أن تصبح أية قوة ثورية مسلحة قوة محترفة، مما يفقدها حماستها الثورية وطابعها الأيديولوجي. وهذا الطرح هو بالأساس تطوير لمفهوم ويبر حول تحول الكاريزما إلى روتين مما

يضعف الحماسة الأيديولوجية لمؤسسة ما، في الوقت نفسه الذي تتطور فيه المؤسسة لتصبح متسمة بالتنظيم والبيروقراطية بشكل متزايد[6]. ويقول آخرون: إنه في حالة تعارض مصالح المنظمة مع المثل الأيديولوجية، فإنه يتم تفضيل الأولى على الثانية، برغم أن هذه المصالح كانت توضع في خدمة الأيديولوجيا أساسًا[7]. وسنبرهن على أن الحرس الثوري يدحض –إلى حدا ما– الأطروحات المذكورة.

سواء قبل المرء أم لم يقبل حجة هنتجتون القائلة: إن إعطاء التعبئة أولوية على دولة المؤسسات يقود إلى انهيار سياسي، فإنه من المحتم القول أن استمرار الثورة الإيرانية يعود جزئيًا إلى قدرتها على إقامة مؤسسات ثورية، بهدف احتواء القوى الاجتماعية الكثيرة التي ساهمت في إسقاط الشاه. وبالرغم من المرجعية الشخصية المطلقة لآية الله الخميني، فإن النظام –بلا شك– لم يكن باستطاعته مواجهة التحديات الكثيرة التي واجهته لو لم يُقم قاعدة مؤسساتية. واشتملت التحديات على تمرد عدة جماعات عرقية، وعصيان مسلح قامت به مجموعة من فدائيي المدن، وحدوث تفجيرات في طهران أدت إلى مقتل عدد من كبار القادة الإيرانيين عام 1981، إضافة إلى غزو واسع النطاق قام به العراق. ولمعالجة ذلك يجب أيضًا إلقاء الضوء على المؤسسات العديدة الأخرى التي أقامتها الثورة، ودورها في تعزيز الثورة الإسلامية.

وبحكم قدرة الحرس الثوري على التنظيم والدمج، وتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التي عبأتها الثورة، فإنه لعب دورًا شديد الأهمية في هزيمة الأعداء المذكورين، فضلاً عن تغلبه على عدد كبير آخر من الأخطار الجسيمة التي هددت الثورة. ووفر الحرس الثوري أسبقية المشاركة في النظام لفئة من غير رجال الدين، هم الموالون الأشداء للخميني، الذين خاض أكثرهم المعارك في المدن الرئيسية ضد نظام الشاه[8]. ويجدر القول: إنه لو لم يوجه الحرس الثوري لامتصاص العناصر من غير الملالي، لبدت الثورة الإسلامية – إلى درجة كبيرة – وكأنها عملية استيلاء على السلطة من قبل رجال الدين. ولو تحقق هذا الافتراض لكان رجال الدين قد عجزوا عن مواجهة التحديات المسلحة الشرسة، ولكان من المحتمل أن يصبح عمر الثورة قصير جدًا. ولذا فمن الممكن الاستنتاج أن الحرس كان قادرًا على استيعاب القوى الاجتماعية الإيرانية المعبأة حديثًا، وخصوصًا تلك العناصر التي حركتها أيديولوجيا الثورة.

المرونة السياسية

إن المقياس الأول لقوة مؤسسة ما هو قدرتها على التكيف أو المرونة بدلاً من الجمود(9). وتعود مرونة منظمة بعينها إلى قدرتها على تجاوز التحديات أو التغيرات المناوئة لها في محيطها. ولا تكمن مرونة الحرس في قدرته على احتواء القوى الاجتماعية الثورية فحسب، بل أيضًا الكتل الاجتماعية التي لا تتوافق مع الحرس بالضرورة في درجة المزاج الثوري. وقد سبق لنا التعرض باختصار لدور الحرس في تعبئة المتطرفين المسلحين من غير رجال الدين للدفاع عن الملالي. غير أن الحرس – مثله في ذلك مثل الجيوش الثورية الأخرى، التي أُجبرت على مقاتلة القوى الأجنبية المعادية للثورة – اضطر إلى استيعاب جماعات مثل المتطوعين، لم تكن تتبنى أيديولوجيا الحرس الحماسية أو استراتيجية معاركه وأساليبه التكتيكية. لكن الحرس احتاج لهذه الجماعات غير الأيديولوجية؛ لأنها توفر الطاقة البشرية والخبرات اللازمة لخوض الحرب بنجاح(10).

لقد وفر الحرس أيضًا فرصة للتقدم أمام الشباب الطامحين الذين كانوا أقل تطرفًا من معظم متطوعي الحرس العاديين؛ إذّ اعتبروه وسيلة لرفع مستواهم المادي والاجتماعي. وأن قدرة الحرس على مقاومة أي ضعف في الالتزام الأيديولوجي، في الوقت نفسه الذي يضم فيه هذه العناصر تحت لوائه، يعتبر مؤشرًا كبيرًا على صلابته كمؤسسة. وتقول تشورلي – بعد دراستها لعدة جيوش ثورية –: إن تطور هيكل ما، بشكل منظم وموحد، وبطريقة تسمح للقوات المسلحة الثورية بمتابعة النضال الثوري، لابد وأن يتعارض مع الحماسة الثورية والالتزام الأيديولوجي(11). وهذا يتماثل مع فكرة ويبر القائلة بأنه في الوقت الذي تتطور عملية التحديث، فإن عنصر الكاريزما يصبح روتينيًا مقيدًا بالأنماط البيروقراطية للمنظمة(12). وتجدر الإشارة إلى أن حالة الحرس الثوري تدحض هذه الحجج إلى حد ما.

لا شك أن قدرة الحرس على احتواء العناصر – الأقل اندفاعًا في المجال الأيديولوجي– ترتبط بالسهولة التي استطاع بموجبها أن يوفق بين القادة والجنود الآتين من خلفيات اجتماعية وشبكات تجنيد متنوعة، ويصهرهم ضمن مؤسسته. وكان القادة الأوائل للحرس الثوري من أمثال عباس زماني (المعروف باسمه الحركي أبو شريف) من المناضلين ضد الشاه في المدن، وتلقى تدريباته – [مثل معظم القادة الأوائل للحرس – لدى منظمة الحرير

الفلسطينية في لبنان[13]] . واجتذبت النواة الأولى للحرس بعد ذلك عناصر جديدة من المليشيات الخاصة، التي ألفها كثير من رجال الدين الثوريين من عداد جماهير المصلين في مساجدهم[14]. وبعد زهاء عام من تشكيل الحرس رسميًا، تولى عباس زماني إدارة ومسئولية تعبئة حركة المستضعفين (باسيج مستضعفين) [15]، التي كانت تتألف –بشكل عام– من المتطوعين اليافعين وكبار السن الآتين من الريف والمدن الصغيرة، وكانوا أقل ثقافة من نواة الحرس الثوري، التي كانت أكثر سعة وإطلاعًا إلى حدٍ ما[16]. وهذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة للحرس كانت –برغم ذلك– عامل كبح رئيسيًا في إدارة الحرب، فضلاً عن إثبات مرونة الحرس المؤسساتية.

إن مقارنة تاريخ الجيش النظامي ودوره خلال عهد الشاه ووالده رضا شاه – مؤسس الجيش الإيراني- مع تشكيل الحرس الثوري ودوره، تظهر كيفية انبثاق الحرس الثوري كمؤسسة أكثر قوة وأهمية من الجيش النظامي. فالجيش النظامي كان من المرونة بمكان مما جعله يستمر بعد الثورة ويبرز كمؤسسة منفصلة برغم كثرة الدعوات لحله كليًا[17]، وإن كانت هناك جيوش أخرى سابقة للثورة قد احتفظت لنفسها بأدوار أهم في بني القوات المسلحة الثورية. فمثلاً كان الضباط والكثير من وحدات الجيشين الفرنسي والروسي – في فترة ما قبل الثورة – لا غنى عنهم في تشكيل الجيش الثوري الفعال الموحد في كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي، وهذا بلا شك مغاير لحالة الجيش الإيراني النظامي[18]. وقد خسرت القوات المسلحة الإيرانية أيضًا كثيرًا من نفوذها السابق على الثورة كمجموعة ذات مصالح في النظام، وتعرضت للتطهير بشكل متكرر[19].

يمكن القول: إن قدرة الحرس على الاضطلاع بمهام جديدة تعتبر مؤشرًا آخر على قوته. وكان الحرس أولاً مجرد مليشيا أمنية داخلية، لكنه تمكن فيما بعد من تنظيم نفسه ليصبح قوة عسكرية تخوض الحرب ضد العراق. وبعدما أصبح الحرس الثوري قوة عسكرية، اكتسب القدرة على إدخال بعض التغيرات البراجماتية المؤقتة في خططه التكتيكية، بغرض تعزيز أهدافه الأيديولوجية الشاملة. ولذا كان الحرس قادرًا على تعديل استراتيجيته وتكتيكه لمتابعة الحرب طبقًا لعوامل أخرى، مثل التغيرات الاستراتيجية والتكتيكية لدى الخصم -الذي هو العراق- والنزاع بين كبار القادة السياسيين الإيرانيين حول استراتيجية الحرب، فضلاً عن الحشود العسكرية الأمريكية في الخليج عام

1987. وعمومًا، يمكننا القول: إن الحرس قد سعى – خلال الحرب الإيرانية العراقية، والأحداث التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام 1991 – لتحقيق هدفه الثوري الأول، ألا وهو تلبية دعوة الخميني بهزيمة العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين.

وبرهن الحرس الثوري على أنه ماهر في التعامل مع التحديات السياسية العديدة، التي تعرض لها منذ فترة إنشائه وحتى الآن، وبالأخص خلال سنواته المبكرة. وظهرت مرونة الحرس في صراعه السياسي مع أول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر، وأول رئيس وزراء لها، مهدي بازركان، وكذلك من كبار القادة السياسيين، عقب حدوث الكوارث الميدانية التي أدت إلى إنهاء الحرب مع العراق (وسيجري تحليلها لاحقًا) [20]. وتوجد أمثلة عديدة على وقوف الحرس مع حلفائه السياسيين، أو حتى العمل بمفرده على تقويض سلطة الزعماء السياسيين، الذين رأى قادة الحرس أنهم يساومون على أهداف الثورة الإسلامية. وربما كان الامتحان الأخطر لمرونة الحرس المؤسساتية يكمن في تكيفه مع إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية مع الاحتفاظ بموقعه المهم، رغم أن مهمته الأساسية –المتمثلة في هزيمة العراق– قد باءت بالفشل.

تحول الثورة إلى بيروقراطية

هناك مقياس آخر لإثبات التحول المؤسساتي، يتمثل في التشعب والتعقيد[21]. فكثرة اختلاف وحدات التنظيم الفرعية وتنوع مهام المؤسسة، تشير إلى تغلغل الروح المؤسساتية بدرجة كبيرة. وامتلاك الحرس لبنية تنظيمية متطورة أكثر تعقيدًا، يشكل مؤشرًا على قوة الحرس المؤسساتية داخل إيران. ولا شك أن قدرته على تطوير هيكل تنظيمي مركب ومعقد –بدون التضحية بشخصيته الثورية– يميزه عن القوات المسلحة الثورية الأخرى، التي طورت بني ووظائف عسكرية تنظيمية مشابهة، لكنها خسرت الحماس والاندفاع الثوريين.

من المفيد مقارنة الحرس بالمؤسسات الثورية الإيرانية الأخرى، وأهمها اللجان الثورية (كوميته) التي تقوم بدورها في الأمن الداخلي، مثلها في ذلك مثل الحرس، وبالفعل فقد اختلف الحرس عن اللجان الثورية، ليس فقط في كونه تولي مهمة عسكرية كبيرة، بل أيضًا في اكتسابه درجة من النفوذ على

اللجان الثورية حتى في مجالات الأمن الداخلي[22]. وانتقل الحرس الثوري إلى مهمة تصدير الثروة، حيث لعب دورًا أعظم من أية منظمة ثورية أخرى أوكلت إليها مهمات مشابهة، مثل منظمة الدعوة الإسلامية ووزارة الإرشاد الإسلامي. كما أنه ساهم بشكل كبير في تنشئة الشباب الإيراني على أيديولوجيا الثورة أكثر من أية مؤسسة من المؤسسات الثورية الأخرى[23]. ولقد ذُكر أن عوامل التنشئة السياسية للبالغين في أماكن عملهم وجمعياتهم الخاصة، قد برهنت على أنها أكثر فعالية من التنشئة أثناء فترة الطفولة، سواء أكان ذلك في إطار العائلة أو المدارس[24]. وعمومًا فإن عملية التعارف والترابط الاجتماعي قد تعززت – إلى حد ما – عندما تمكنت وسائل إعلام النظام الإيراني من مخاطبة شباب إيران مباشرة، بهدف إكمال عناصر التنشئة المكتسبة منذ الطفولة. وأمكن للحرس أن يساهم في عملية التنشئة السياسية، من خلال وضعه الفريد ضمن النظام وسيطرته على شباب الباسيج. والروايات المتناقلة عن التدريب الذي قدمه الحرس لمتطوعي الباسيج تؤيد وجهة النظر السابقة.

وقام الحرس بدور مماثل في حث الشعب على الالتزام بالأعراف الإسلامية[25]، وإن كانت هذه الوظيفة أقرب إلى مهام الحرس في الأمن الداخلي، مثل مسئولياته المتعلقة بالتنشئة السياسية. وشرطة الآداب الإسلامية في الحرس هي الجهاز الذي يميز الحرس عن بقية القوات المسلحة الثورية، التي غالبًا ما تتردد في القيام بهمام أمنية داخلية[26].

إن تنوع مهام الحرس الثوري أعظم منه في القوات المسلحة الثورية الأخرى. وهناك دلائل كثيرة تفيد بأن الحرس الثوري قام بدور أبرز من الدور الذي لعبه الجيش الأحمر السوفيتي أو جيش التحرير الشعبي الصيني، في مجال الأمن الداخلي وتصدير الثورة[27]. وكثير من الأدوار التي مارسها الحرس الثوري في هيكل سلطة الجمهورية الإسلامية، قد مورس في الحالتين الصينية والسوفيتية من قبل منظمات الشرطة السرية وأجهزة الحزب الشيوعي. وبالإضافة إلى ذلك، يمارس الحرس دورًا مهمًا في حشد التظاهرات الشعبية لتأييد السياسيات المتشددة للحكومة[28]. وهذه المهمة بالذات قام بها جهاز الحزب الشيوعي في كل من الصين والاتحاد السوفيتي بشكل عام. ومن الممكن أيضًا إجراء مقارنات مماثلة بالقوات المسلحة والميليشيات الشعبية المتطوعة التي أفرزتها الثورة الفرنسية.

من ناحية أخرى، سنسوق البراهين المؤيدة لقضية تنوع مهام الحرس، من

خلال إلقاء الضوء على دور الحرس في الاقتصاد الإيراني[29]. وبالمقابل فإن تحليل الدور الاقتصادي للحرس يرتكز على درجة النفوذ التي كان بوسع الحرس أن يمارسها على مؤسسة ثورية أخرى هي جهاد البناء (جهاد سازنداغي) التي كانت الأداة لتطبيق السياسة الاقتصادية للحكومة في المناطق الريفية على وجه الخصوص[30].

وإلى جانب تنوع المهام يمكن إثبات وجود التنظيم المعقد من خلال انتشار الوحدات التنظيمية الفرعية للحرس الثوري. ومن المفيد بشكل خاص مقارنة الحرس بالمؤسسات الثورية الأخرى في إيران؛ لكون هذه المؤسسات تطورت ضمن الفترة الزمنية نفسها التي مرت على الحرس. وفي بادئ الأمر كان الحرس الثوري يضم خليطًا غير منظم من مجموعات محلية مستقلة، ومن فدائيي المدن ومليشيات رجال الدين والفارين من الجيش، والمتشددين الآخرين الموالين للخميني. حيث ساعدت كل هذه الجماعات في حشد التأييد للخميني في الشارع عقب انتصار الثورة[31]. ولم يكن لهذا الخليط أية هيكلية قيادية رسمية في البداية، لكن قادة الحرس استطاعوا تحديد أدوارهم الفردية والفصل بينها. وفي كثير من المسائل كانت القوة السياسية –داخل الهيكل القيادي للحرس– تعتمد على المكانة وليس على السمات الشخصية. ولقد طور الحرس أيضًا بينة وحداته، مثل الفيالق والفرق والألوية، على غرار ما يحصل في أية قوة تقليدية، وإن لم يخل ذلك من التعديلات، كلما اتسع نطاق العمليات العسكرية بعد حدوث الغزو العراقي[32]. والأمر المهم في هذا الصدد هو تشكيل الحرس لوحدات جوية وبحرية خاصة به عام 1985[33]. وزيادة على ذلك، طور الحرس هيكلية رسمية لتجنيد وتدريب جنود الجبهة الأمامية وعملاء الثورة الإسلامية، الذين حاولوا نشر الثورة في العالم العربي بجميع الوسائل، ومن ضمنها العنف[34].

اضطر الحرس أيضًا إلى تطوير بنية تحتية لوجستية لإمداد ودعم قواته. ولذا فقد أنشأ هيئة مشتريات منفصلة عن مثيلتها في الجيش النظامي، وبنى منشآت للصناعات العسكرية، للالتفاف على حظر الأسلحة الدولي المفروض على إيران[35]. أما المؤشر المهم في تميز الحرس ونضجه في مجال التنظيم، فهو التطور المتزايد في الأسلحة التي زُعم أنه يقوم بصنعها محليًا. وقامت بالإشراف على هذه المهمات المساندة وزارة الحرس الثوري، التي تعتبر من أفضل الأمثلة على تطور الحرس تنظيميًا، والتي أسست عام 1982 كجهاز

منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي[36]. ولقد شكل الحرس أيضًا وحدات متخصصة لكي تستخدم الأسلحة الأكثر تطورًا، مثل المدرعات ونظم الدفاع الجوي والصواريخ والأنظمة الأخرى، مما يعد دليلاً على زيادة التعقيد المؤسساتي[37]. ومن الأمور المعروفة على نطاق واسع أن الحرس بدأ بالقتال في الحرب العراقية – الإيرانية مستخدمًا الأسلحة الخفيفة فقط.

الحرس كقوة موحدة مستقلة

هناك مقياس آخر لتحليل نمو الحرس الثوري كمؤسسة، ألا وهو استقلاله الذاتي. ومن الممكن قياس درجة الاستقلال الذاتي بالمدى الذي تستطيع به المؤسسة أن تحافظ على قيمها ومصالحها، التي تميزها عن مصالح وقيم المؤسسات والقوى الاجتماعية الأخرى[38]. وأصبحت قوة الحرس الثوري – كمنظمة – تعتمد بشكل متزايد على منهجها وبنيتها الفعالة أكثر من اعتمادها على استمرارية قائد معين للحرس أو مجموعة من القادة في مناصبهم.

وتميزت الثلاثون شهرًا الأولى من عمر الحرس – وحتى تعيين محسن رضائي في أيلول / سبتمبر 1981 – بحركة تنقلات سريعة في قيادته، حيث جرى تعيين أحد القادة مؤقتًا لكنه استقال بعد عدة أيام، ومع ذلك استمر الحرس في التطور كمؤسسة[39]. وبعد عام 1981 تمتع الحرس بقيادة مستقرة – إلى حد ما – مع استثناء واحد تمثل في عزل وزير الحرس الثوري، محسن رفيق دوست، عام 1988[40]. وإن لم يؤد ذلك إلى اضمحلال فوري في قوى الحرس أو مقدرته الوظيفية، أو حتى إلغاء الوزارة التي أنشأها وترأسها دوست عام 1982. إذ حل محله سريعًا نائب قائد الحرس –المخلص منذ وقت طويل– علي شمخاني. ومع ذلك فإن الوزارة ككل تضررت من مزاعم الفساد في عمليات شراء الأسلحة خلال الحرب، وهو ما أدى في نهاية الأمر بالمجلس (البرلمان) المنتخب بعد وفاة الخميني إلى الموافقة على دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع ليصبحا وزارة جديدة باسم وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة[41].

تتباين قوة الحرس –كمؤسسة ثورية– مع المنظمات الثورية الإيرانية الأخرى، التي انهارت أو ضعف بشكل كبير، بسبب القيادي أو الاضطراب أو التغيير. فنجد مثلاً أن مفهوم "ولاية الفقيه"، الذي كان يهدف إلى التحول إلى مؤسسة ثورية دائمة، قد أصابه الضعف الشديد منذ وفاة الخميني. وهناك

مقارنة أخرى يمكن استنتاجها من حل الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي عانى كما يرى البعض – من الضعف السياسي المؤقت لزعيمه، الرئيس السابق علي خامئني، قبل أن يتسلم منصب المرشد الأعلى[42].

الدليل الآخر على استقلالية الحرس تمثل في عدم تسلط أية عائلة أو قبيلة أو جماعة إقليمية أو عرقية عليه. والتحرر من هذا النوع من الخضوع يسمح للمؤسسة بتطوير نهجها ومقدرتها على اتخاذ القرارات المؤثرة في مصالح تلك المؤسسة، بدلاً من مصالح الجماعة التي تسيطر عليها عادة. ومن المفيد في هذا النطاق إجراء مقارنة بين الحرس الثوري وبين جيوش أخرى في الشرق الأوسط، كجيشي العراق وسوريا، حيث تخضع لسيطرة المجموعات العشائرية أو المذهبية الموجودة في تلك الدول[43].

لقد ظهرت استقلالية الحرس أيضًا من خلال دوره في عملية صنع القرارات داخل النظام الإيراني. ولا يعني هذا بالضرورة القول: إنه كلما أقدم الحرس على التصرف بمفرده، أو حتى الدخول في تحد مع السلطة المدنية، زاده ذلك صلابة مقارنة بالمؤسسات الثورية الأخرى. ومع ذلك فإن الحرس تدبر أم شئونه الداخلية، كما أن مصالحه بالتأكيد كانت تؤخذ في الحسبان عند رسم سياسة النظام. وسعى الحرس غالبًا إلى تحقيق مصالحه المؤسساتية الذاتية، حتى لو تعارضت تلك المصالح مع المصلحة العامة للنظام أو المجتمع ككل. ولا شك أنه كان من الصعب ترسيخ مقدرة الحرس – كجماعة لها مصالحها – نظرًا لأن الخميني حدد مصالح الثورة، ولم يكن بوسع أي سياسي كبير أن يناقض الخميني بعد إقدامه على تحديد مسار السياسة المتبعة. ولذا فإن الطريقة الوحيدة لاستكشاف دور الحرس – كجماعة لها مصالحها – تتمثل في تحليل أمثلة محددة من قرارات النظام، التي اتسمت بوجود خلاف في الرأي بين الحرس والزعماء السياسيين الكبار، وذلك في مجال القرارات التي لم يتضح ترجيح الخميني فيها لسياسة معينة. ويتم استخلاص هذه الأمثلة من الروايات حول المناقشات السياسية التي دارت بين أعضاء القيادة الإيرانية ومجلس الدفاع الأعلى، الذي كان أعلى سلطة عسكرية، لاتخاذ القرار خلال الحرب مع العراق[44].

إن إجراء مناقشة لدور الحرس –كجماعة لها مصالح ذاتية في النظام الثوري– يقود بشكل طبيعي إلى مناقشة دور الحرس في الصراعات الداخلية بين أجنحة النظام. وما يهمنا بشكل خاص هو الحالات المحددة التي يمكن أن

يكون الحرس قد شكل فيها تحالفات سياسية مع زعماء معينين من النظام، وتصرف بشكل مناقض لرغبات زعماء النظام الأكثر اعتدالاً، أو حتى بهدف تحطيم هؤلاء سياسيًا(45). وسيكون هذا التحليل أيضًا فائق الأهمية في إثبات [أن الحرس هو المؤسسة الرئيسية التي تحمي وترفع راية مبادئ الثورة الإسلامية ومُثُلها التي حددها الزعيم الكاريزمي الخميني] ومن الممكن أيضًا مقارنة دور الحرس في صراع أجنحة النظام ودرجة مرونته السياسية، بدور القوات المسلحة الثورية الأخرى في التاريخ، فضلاً عن الوات النظامية الإيرانية. فمنظمات الحزب السياسية المدنية المؤسساتية، والبنية العالية التنظيم، كانت سمة الحزب الشيوعي السوفيتي السابق والحزب الشيوعي الصيني، وبغيابها عن النظام السياسي الإيراني، أفادت كثيرًا في بروز استقلالية الحرس الثوري. وبالفعل، يبدو واضحًا أن الجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني لم يسعيا إلى المشاركة السياسية، اعترافًا منهما بالسلطة المطلقة للحزب الشيوعي في تحديد مسار الثورة والحفاظ على الأيدلوجيا الثورية(46). وبرغم أن الحرس الثوري مازال فتيًا مقارنة بالجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، [إلا أن الحرس يعتبر أن المشاركة في السياسة ليست مسموحًا بها فقط، بل تشكل جزءًا لازمًا من مهمته في الدفاع عن نقاء الثورة الإسلامية(47). ويمكن القول بأن الحرس الثوري قد لعب دورًا في ترسيخ وتخليد أفكار زعيم الثورة الإسلامية، أعظم مما قام به الجيش الأحمر السوفيتي لزعيم ثورته لينين، أو جيش التحرير الشعبي الصيني لزعيمه ماو تسي تونج].

القاعدة الأخرى للمقارنة هي الدرجة التي اخترقت بها السلطات المدنية جهاز الحرس الثوري. ولقد جرت –على نطاق واسع– مناقشة دور المفوضين السياسيين الشيوعيين في الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني(48)، وللقيام بمثل هذا الدور للمفوض الشيوعي، فقد كان يُفترض أن يعين الملالي –من قبلهم– ضباطًا سياسيين في بنية الحرس التنظيمية(49)، غير أن اختراق الملالي للحرس كان أقل تأثيرًا وشمولية بكثير مما قامت به الأحزاب الشيوعية في الصين والاتحاد السوفيتي. والتحرر النسبي للحرس من أغلال السيطرة السياسية المنظمة، ليس هو ما يميزه عن الجيش السوفيتي أو جيش التحرير الشعبي الصيني. لكن مقاومته الناجحة للاختراق المدني تشير بالفعل إلى قدرته العظيمة على استخدام قواته العسكرية بمعزل عن السلطة

السياسية المدنية، مما يجعل الحرس يشكل خطرًا لا يستهان به على خلفاء آية الله الخميني، في حالة خروجهم على مُثُل الخميني وأفكاره بشكل سافر.

والمقياس الآخر للدلالة على القوة المؤسساتية للحرس، هو إجراء تقييم لمقدرته على زرع أعضائه أو تعيين حلفائه المقربين في المناصب الحكومية الرئيسية. وبراعة الحرس في معارضة تعيين خصومه في مناصب قيادية داخل جهاز الحرس تدل على صلابته، وسنرى كيف أن تعيينات المسئولين القياديين في الحرس بقيت محصورة بإحكام تحت سيطرة الحرس ذاته. وهناك معلومات لا يستهان بها تفيد بأن أفراد الحرس، وأعضاء المنظمات التي تعمل معه بشكل وثيق، قد شغلوا بالفعل مناصب حساسة في هيكل الحكومة والمجلس (البرلمان) [50]. وإضافة إلى ما تقدم، فإن إجراء مقارنة بين الحرس والمؤسسة الأقرب إليه من ناحية بنيتها القيادية الخاصة، أي الجيش النظامي، تُظهر أن هناك حالات كان فيها الحرس مسئولاً عن إقالة قادة عسكريين نظاميين من مناصبهم القيادية[51]. في حين أن ضغط القوات المسلحة النظامية لم يشكل عاملاً ذا بال في أي وقت من الأوقات – للتأثير في التعيينات الحاصلة في الحرس.

وكان توفير الحرس لسبل الترقي إلى الرتب الصغرى في صفوفه يمثل مؤشرًا آخر على تحول الحرس إلى منظمة مستقلة ذاتيًا وليست تابعة لأحد. في حين أن البديل القائم في أية منظمة مشابهة هو وجود حزب سياسي منظم، يكون مسئولاً عن تحديد الترقيات، أو التدقيق في الترشيحات للمناصب الحساسة. وخلال أغلب المراحل التاريخية للجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، فإن الذي قام بهذه المهام هو الحزب الشيوعي والأجهزة الأمنية[52]. لكن في حالة إيران لا يوجد حزب حاكم منظم، كما لا يوجد أي دليل على أن الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي جرى حله عام 1987، كان لديه التنظيم أو المقدرة الكافية للقيام بمثل هذا الدور، إضافة إلى أن الحرس الثوري هو بحد ذاته الجهاز الأمني الأكثر قوة في الدولة. وزيادة على ما تقدم فإن الحرس أشرف على التعيينات والتنقلات الحاصلة فيه على صعيد جميع مستويات هيكليته القيادية[53].

عامل الترابط الوثيق

يوجد مقياس آخر للصلابة المؤسسة يتمثل في التماسك التنظيمي. وبرغم

أن ويبر وهنتجتون يمثلان تيارين مختلفين في علم النظرية السياسية، فإن رأي هنتجتون بشأن التماسك -كمظهر مؤسساتي- يتفق مع ملاحظة ويبر في أن بناء السلطة السياسية يتضمن إدخال المركزية التدريجية على القوى العسكرية، لتحويلها من جوش خاصة إلى قوة عسكرية قومية[54]. ويتفق هذان العالمان السياسيان على أنه لكي توجد السلطة الرشيدة، لا بد من تطبيق الأنظمة والأحكام التي تنظم عمل المؤسسة -وهي القوة العسكرية في هذا النطاق- على كل أقسام هذه المؤسسة. وستكون النتيجة الطبيعية أن الأوامر التي تصدرها القيادة العليا للمنظمة يجب أن تنفذ بكل إخلاص؛ لأنه يُنظر إلى قيادة المنظمة على أنها شرعية، حتى ولو كان أحد مستوياتها التنظيمية أو أقسامها الداخلية لا يوافق على قرار أو أمر ما بمفرده.

لاشك أن مفهوم التماسك يكتسب أهمية خاصة في دراسة الحرس الثوري بسبب الانقسامات التحزبية المتفشية داخله[55]. ومن الممكن أن تتخذ هذه الانقسامات أشكالاً كثيرة في المجالات السياسية والأيدلوجية والشخصية والتنظيمية. ومن المعروف أن الحرس ظل متصفًا بالتحزبية الحادة، وكان من السهل قياس هذا العامل عند بداية تشكيل الحرس. وقد ألقى أحد قادة الحرس الأوائل اللوم على عامل التحزبية، باعتباره أهم أسباب قراره بالاستقالة[56]. كما رفض قائد آخر قبول تعيينه لاعتقاده بأن التحزبية تجعل من غير الممكن السيطرة على الحرس من القمة[57].

لم تكن التحزبية المبكرة في صفوف الحرس الثوري واضحة فحسب، بل كان من الممكن تفسيرها أيضًا. فقد جرى تشكيل الحرس الثوري من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة. ويختلف الحرس عن الجيش الأحمر السوفيتي والجيش الثوري الفرنسي في أنه لم يجر تشكيله من عداد الضباط والوحدات التي كانت تخدم الجيش الملكي السابق لقيام الثورة، بل جرى تجنيد أغلب أفراده من بين العناصر الثورية[58]. وبرغم أن جيش التحرير الشعبي الصيني لم يحتو على عناصر خدمت في النظام السابق للثورة، إلا أنه لم يُشكل بالأساس بطريقة عشوائية كما حصل في حالة الحرس الثوري. فجيش التحرير الشعبي الذي بدأ يتشكل في الثلاثينيات من هذا القرن – بعد تغيير الحزب الشيوعي الصيني لاستراتيجيته، ولجوئه إلى شن حرب العصابات بدلاً من التمرد في المدن – كان يمتلك بنية قيادية وتنظيمية محددة بدقة، عندما استولى الشيوعيون رسميًا على مقاليد السلطة في الصين عام 1949[59]. أما الحرس

فإنه –خلافًا للقوات المسلحة الثورية الأخرى– لم يكن يمتلك بنية جيش تقليدي مشكل قبل قيام الثورة، ولذلك لم يتوفر له التماسك والتنظيم منذ البداية. وسرعات ما أقامت القوات الثورية المذكورة هياكل وتنظيمات احترافية، برغم أنها رفضت في البداية هذه التنظيمات؛ لكونها تتناقض مع الكاريزما والحماس والاندفاع الثوري الذي كان يغلب عليها في المراحل الأولى[60].

لقد تضاءلت التحزبية بالتدريج في صفوف الحرس وإن لم تختف تمامًا. فالحرس الآن ليس فقط أقل تحزبية مما كان عليه خلال سنواته الأولى، بل إنه أيضًا أقل تحزبية من قيادة النظام العليا[61]. دليل ذلك أن الحرس يتمتع بتماسك نسبي في التزامه بالأيدلوجيا والسياسات المتطرفة، ويعمل الآن كوحدة لها تسلسل قيادي دقيق، في حين تتضارب التصرفات والاتجاهات السياسية لدى عدد من أقطاب القيادة العليا[62].

من الصعوبة بمكان معرفة مدى التحزبية في الحرس على مستوى الأفراد العاديين؛ لأنه ليس من السهل مراقبة ذلك كما يحصل في المستوى القيادي. فالأفعال التي تقوم بها وحدات متعددة في الحرس، وتتناقض مع مواقف القادة السياسية الكبار دون مستوى الخميني، لا يمكن اعتبارها دليلاً حاسمًا على التحزبية لدى الحرس؛ لأن قيادة الحرس العليا نفسها كانت تتصرف –غالبًا– بشكل يتعارض مع رغبات كبار الزعماء السياسيين (تحت مستوى الخميني) أو تنتقدهم بحدة وتختلف معهم[63]، بل إنها كانت تحرك بعض الوحدات التي تحت قيادتها من أجل تقويض السياسات الحكومية التي لا تحظى بقبولها[64]. ومع ذلك، يمكننا أن نشير إلى تصرفات قامت بها وحدات من المستوى الأدنى للحرس، وكانت تتعارض عن قصد مع سياسات أو بيانات القيادة العليا للحرس، وذلك كدليل على وجود التحزبية. وبالإضافة إلى ذكر حالات جرى فيها تجاهل مقصود لأوامر كبار قادة الحرس، فإن هناك وسيلة مجدية لإظهار التحزبية بين الأفراد العاديين، وذلك بتحليل أفعال الحرس عقب عزل مسئولين كبار في النظام. وأحد الأمثلة على ذلك هو سقوط خليفة الخميني المعيّن، آية الله منتظري، في آذار / مارس 1989[65]. ومثل هذا التحليل سيشير إلى استمرار وجود الانقسامات الشخصية داخل الحرس من عدمها.

بما أن التحزبية قد تستند إلى أساس أيدلوجي، فمن الممكن مراقبة رد فعل عامة أفراد الحرس إزاء التحولات الأيدلوجية المتوقعة في سياسة الحرس العامة. وأحد المؤشرات على هذا النوع من التحزبية هو حصول اضطرابات

في الحرس بسبب الانحرافات السياسية فيه. ونجد مثالاً على هذا النوع من الانحراف، في صفقة الأسلحة الإيرانية –الأمريكية عامي 1985 –1986؛ لأن قبول الأسلحة من الولايات المتحدة كان يتناقض بشكل واضح مع العداوة الظاهرة والمتكررة – المنتشرة على جميع مستويات الحرس – ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الصعب التمييز بين الانقسامات الإقليمية وبين الانقسامات الشخصية التي يثيرها كبار الملالي، الذين يتمتع الكثير منهم بنفوذ خاص في محافظاتهم. أما إذا تبين أن وحدات معينة في الحرس تُعبر عن ولائها للقادة المحليين على حساب قيادة الحرس المركزية، فإن ذلك سيعتبر دليلاً على الوجود المستمر للتحزب الإقليمي. وهذا النوع من التحزب شكل الشكوى البارزة لقادة الحرس الأوائل؛ لأنهم كانوا يحاولون فرض بنية تنظيمية على الحرس الذي كان يعاني من انتشار الفوضى في صفوفه آنذاك(66).

إن التحزبية –رغم كونها أحد العوامل المهمة– لا تنفي وجود مقاييس محتملة أخرى للتماسك المؤسساتي. وفي منظمة كالحرس الثوري، فإن الانضباط والاحتراف يعتبران عاملين حاسمين في تحديد قدرة الحرس على العمل كمجموعة متكاملة. ومع ذلك فهناك مشكلة تحليلية تتمثل في صعوبة فصل "عدم الانضباط" عن عامل "التحزب". والوسيلة الوحيدة الموثوق بها نسبيًا لإجراء مثل هذا التمييز تكمن في فحص البيانات الصحفية، التي أدلى بها قادة الحرس والزعماء السياسيون الكبار. ولقد عبَّر هؤلاء مرارًا عن الحاجة لتحسين مستوى انضباط الحرس(67). وبحكم أن البيانات العسكرية الصادرة من طهران قد أشارت إلى الانقسام والتحزب ما هما إلا "مجرد خلاف"(67)، فإن علينا أن نقبل الدلائل العامة على عدم انضباط الحرس كما هي، وأن نستدل – بدرجة معقولة من اليقين – على أن هذه التصريحات لا تشير بالفعل إلى وجود تحزب داخل الحرس. ومسألة الانضباط والاحتراف داخل الحرس الثوري، لا يمكن فصلها في نهاية الأمر عن المفهوم العام لحماسته ومعنوياته والتزامه الديني والثوري، إضافة إلى دور الحرس في تطبيق مفاهيم الثورة الإسلامية كما حددها الخميني. وتلك مسألة لا غنى عنها في أية مقارنة تُجرى بين الحرس والجيوش الثورية الأخرى.

إن كثيرًا من المؤلفات التي تعالج العلاقات المدنية – العسكرية تفيد بوجود دافع للاختيار ما بين الاحتراف أو المشاركة السياسية(69). لكن جانويتس يطرح احتمال أن يكون الجيش الأكثر احترافًا يتمتع بقدر أضخم مما لدى قوة يعوزها

الانضباط، الأمر الذي يعطي الضباط المحترفين الثقة والإمكانات للتدخل في السياسة بنجاح[70]. غير أن هناك دلائل أكثر لدى القائلين بأن القوات المسلحة المحترفة هي –بشكل عام– قوات محافظة تدين بالولاء للوطن بالدرجة الأولى، مع استعدادها للتدخل في السياسة عندما يطلب منه الزعماء المدنيون فقط القيام بذلك. ويذكر العديد من المراقبين أن هذه المقولات تنطبق حتى على القوات المسلحة الثورية للأنظمة الشيوعية، وبالأخص جيش التحرير الشعبي الصيني الذي لم يتشكل من عداد بنية الجيش السابق للثورة، مثله في ذلك مثل الحرس الثوري[71]. وتعتبر هذه القوات المحترفة أيضًا غير متحمسة للعمل في مهام الأمن الداخلي، والتي من المرجح أن تجعلها موضع استياء شعبي[72].

ومن الواضح أن الحرس الثوري لم يُظهر أي تقيد أو التزام بالروح الاحترافية. ولقد اختار الحرس بالفعل المحافظة على دوره السياسي على حساب الكفاءة والمقدرة العسكرية التي تصاحب الاحتراف، بالرغم من إقدام الحرس مؤخرًا على اتباع التسلسل القيادي والتعبير عن رغبته في شراء الأسلحة المتطورة. ولم يكتف الحرس بالتدخل في السياسة بإرادته، بل إنه فعل ذلك حتى عندما عارض الزعماء المدنيون – ومنهم الخميني أحيانًا – مثل هذا التدخل[73]. ولم يصبح الحرس حتى الآن قوة محافظة؛ لأنه مازال يتبع الخط المتطرف داخل النظام الإسلامي. ويعتبر نفسه حارسًا للثورة الإسلامية بشكل أساسي، تلك الثورة التي حث الخميني على وجوب نشرها وراء حدود الوطن الإيراني. وأخيرًا، رحب الحرس –بدون إبداء معارضة– بدوره في الأمن الداخلي؛ لأن ذلك يضفي الشرعية على مهمته المتمثلة بالحفاظ على مجتمع إسلامي نقي ومقارعة خصوم النظام في الداخل[74].

وحتى في المجال العسكري البحت، قدم الحرس النقاء الثوري على الكفاءة التكتيكية العسكرية والتفكير المنطقي. فالتكتيك الذي اتبعه كل من الحرس والباسيج في الحرب العراقية – الإيرانية، مثل هجمات "الموجات البشرية"، كان غير فعال عسكريًا بالشكل الذي تم تنفيذه، لكنه وفى بالتزام القوات الإسلامية بالشهادة في خدمة الإسلام[75]. كما أن العناد الذي أبداه الحرس في الحرب – حتى بعد أن أصبح واضحًا استحالة كسبها– يرجع إلى التزامه بتلبية نداء الخميني لهزيمة العراق، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع الاستراتيجية السائدة لدى القوات المسلحة النظامية.

تُظهر تجربة الحرس في الحرب أنه لا داعي لإجراء مفاضلة مباشرة بين

الحماس الثوري والفعالية العسكرية، فالحجة القائلة بأن الحماس الثوري يزيد من الفعالية لا تنطبق بالضرورة على الحرس[76]. وبرغم التزامه الواضح بالبقاء حارسًا للنقاء الثوري، فإن الحرس طول بالفعل عناصر الوحدة والتماسك والتركيب والبنية بشكل كافٍ، لخوض حرب طويلة على أوسع نطاق ضد خصم (أي العراق) امتلك تفوقًا كبيرًا في الأسلحة المتطورة والتدريب. وإضافة إلى ذلك، لم تنشأ حاجة إلى استبدال الحرس أو دمجه في جيش محترف موحد يكون بوسعه خوض الحرب الثورية[77]. ولقد جعل الحرس بنيته متماسكة بشكل كاف لتحمل أوزار القتال في الحرب الثورية الشاملة والطويلة ضد العراق، وضحى بالاحتراف والكفاءة مقابل الحفاظ على دوره كوصي أمين على أيدلوجيا الثورة الإسلامية. وبسبب قيامه بذلك –وهو الأمر الذي حد من تعاونه مع الجيش النظامي– يتحمل الحرس في نهاية الأمر كثيرًا مع المسئولية عن الهزائم الكبيرة عام 1988، التي كلفت إيران خسارة الحرب.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينـة

www.albainah.net

-

الفصل الثاني
خلفيات الحياة السياسية في إيران

إن جزءًا من مهمة إثبات صلابة الحرس الفريدة – كمؤسسة وكقوة مسلحة ثورية – يتضمن مقارنة تركيب الحرس ونموه المبكر مع المؤسسات الأخرى التي أفرزتها الثورة، فضلاً عن منافسه المؤسساتي الأساسي، أي الجيش النظامي. ومن الواجب التركيز بشكل خاص على إجراء مقارنة بين تاريخ الجيش النظامي وتاريخ الحرس الثوري. فبالنسبة للجيش النظامي، يجب تحليل جذوره التاريخية وأسباب ضعفه، مع تفسير انهياره السريع في وجه الثورة، بالرغم من تدريبه وتنظيمه وانضباطه وتسليحه. وستجرى مقارنة هذه العناصر مع مثيلتها في الحرس الثوري، وتحليل بروزه السريع كتجمع قوي له مصالحه في النظام وتركيبته الاجتماعية ومصادره الأيدلوجية، إضافة إلى ارتباطاته مع التجمعات والمنظمات الثورية الأخرى. وتساعد مقارنة القوتين المسلحتين – الثورية وما قبل الثورية – في إبراز المزايا الفريدة للحرس الثوري كقوة مسلحة.

كما تُظهر مقارنة الحرس مع المؤسسات الثورية الأخرى في إيران، أن الحرس كان الحصن الأساسي والرافع للواء النقاء الثوري أكثر من أية مؤسسة أخرى. ويمكن استنباط هذه النتيجة من خلال مقارنة دور الحرس – في تعزيز الثورة والدفاع عنها – بالدور الذي قامت به المؤسسات الأخرى. فقد فشلت مؤسسات أخرى وأصبحت عديمة القوة أو غير ذات بال، أو أصبحت خاضعة للحرس الثوري نفسه أحيانًا. وزيادة على ذلك، فإن وضع الحرس ضمن إطار مؤسساتي أوسع نطاقًا سيسهل فهم موقعه في البنية السياسية الإجمالية للجمهورية الإسلامية، إضافة إلى اندماجه في أسلوب حكم رجال الدين في إيران.

القوات المسلحة النظامية

كانت القوات المسلحة النظامية في إيران، والتي يمكن إرجاع جذورها ولو بشكل ضعيف، إلى قورش الأكبر في القرن السادس قبل الميلاد[1]، نموذجًا للمنظمة التي لم يكن لها كيان مؤسساتي بالمعنى الصحيح وذلك حتى عشية قيام الثورة الإسلامية. وعيبها الأساسي أنها كانت –خلال عهد الشاه– كيانًا تابعًا وليس مستقلاً ذاتيًا. ولقد شدد دونالد فوت على هذه النقطة عندما بين أن الجيش

الإيراني كان مجرد مطية لإبقاء الشاه في السلطة، وأن "جوهر ولائه كان يركز على الشخص وليس على المؤسسة، الأمر الذي جعل الولاء الشخصي – بحكم الدستور– يتسبب في تأخير نمو الولاء المؤسساتي والأنماط النابعة منه. وبمعنى أوضح فإن الجيش كان جيش الشاه وليس جيش الوطن"[2].

أشار "فرحاد كاظمي" قبيل قيام الثورة الإسلامية وانهيار الجيش في وجه التمرد الشعبي الكاسح، إلى أن سيطرة الشاه التامة على الجيش، ومحاولاته تعزيز الولاء العسكري له عن طريق المكافآت المادية، وسياسته بتوزيع المهام الأمنية بين عدد من الهيئات المتنافسة، كل ذلك لم يؤد إلى تأمين الالتزام بحماية نظام الشاه في صفوف الرتب الدنيا[3]. بينما يرى "نادر انتصاري" أن الجيش الإيراني اعتبر أداة غير شرعية للمصالح الأمريكية في إيران، وأن تكتيك الشاه بحظر الاتصال الشخصي بين قادة الجيش الكبار، بهدف منع التآمر لقلب نظام حكمه، قد ساهم –على النقيض– في عجز هؤلاء القادة عن التعاون من أجل إنقاذ العرش من الثورة في أوائل عام 1979[4].

وهكذا، فإن فقدان كل من الاستقلال الذاتي والتماسك والتأقلم التنظيمي – إلى جانب فقد الشرعية– كل هذا كان واضحًا في جيش الشاه، وتفسر عوامل الضعف هذه لماذا انهار الجيش النظامي، ذلك الانهيار الذي كان يمكن أن يودي بحياة الكثير من أعضائه، وينهي وجوده كمؤسسة. وكان الجيش النظامي مؤسسة ضعيفة برغم تقدم عمره الزمني، وهو العامل الذي يوحي عادة بوجود تنظيم مؤسساتي عريق. ومن الممكن أن تعود نشأة الجيش الإيراني إلى قورش الأكبر، وإلى فترات حله ثم إعادة تنظيمه على يد الساسانيين والصفويين (خاصة عباس الكبير) وشاه نادر قولي أفشار (نادر شاه) والقاجار، ثم أخيرًا عائلة البهلوي[5].

ويمكن القول: إن العامل الذي ساهم في نهاية حكم القاجار، في أوائل هذا القرن، هو الانحلال الكامل لجيش هذه العائلة الضعيف نسبيًا، وتحوله إلى وحدات قبلية وإقليمية. مما أسفر عن بقاء ثلاث قوى رئيسية منفصلة، تخضع كل منها لسيطرة إحدى القوى الأوروبية المختلفة[6]. وهذه القوى الثلاث هي قوات الشرطة التي أُسست عام 1911 والخاضعة للنفوذ السويدي، وكتيبة رماة جنوس فارس، التي سيطرت على جنوب إيران لحساب بريطانيا منذ عام 1916، ولواء القوزاق الفارسي، الذي أنشأته روسيا عام 1879 خلال عهد

ملك القاجار نصر الدين شاه.

بسبب التوترات بين بريطانيا وروسيا في أعقاب الثورة البلشفية عام 1917 سعى البريطانيون لاكتساب نفوذ أعظم في إيران. ثم حلت بريطانيا محل روسيا كراعية للواء القوزاق، وشجعت سيد ضياء الدين طباطبائي –الموالي لها– على عزل عائلة القاجار عام 1921[7]. غير أن القوة الحقيقية وراء الانقلاب، ومن ثم تولى الحكم، كانت متمثلة في أحد الضباط بلواء القوزاق يُدعى رضا بهلوي، الذي أصبح وزيرًا للحربية أثناء حكم طباطبائي، ثم رئيسًا للوزراء عام 123، وأخيرًا أول ملوك آل بهلوي عام 1925 باسم "رضا شاه".

وبعد بروزه كزعيم لإيران، نجح رضا شاه في تركيز السلطة السياسية بيده، وذلك عن طريق حل الوحدات العسكرية المحلية والإقليمية لصالح جيش قومي جديد، قام باستخدامه لسحق المقاومة المحلية بجميع أشكالها. لقد دمج جيشه وجعله عصريًا عن طريق توحيد المعدات وتشكيل هيئة أركان عامة تصدر أوامر كتابية، وأسس كليات حربية، وأرسل الضباط الشباب الأكفاء إلى فرنسا وألمانيا وروسيا لتلقي التدريب، وجعل الخدمة العسكرية إلزامية[8]. وزيادة على ما تقدم، أنشأ رضا شاه قوة جوية وبحرية في إيران. وأخيرًا فإن رضا شاه كان قوميًا إيرانيًا، ولم تكن جهوده في مجال تقوية السلطة المركزية في إيران وبناء جيش قومي تهدف فقط إلى تعزيز موقعه كملك، بل لجعل إيران أقل عرضة للاستغلال من قبل القوى الأجنبية. لكنه مع ذلك لم يستطع أن يقاوم غزو الحلفاء لإيران عام 1941 مما أدى إلى تنازله عن العرش لابنه محمد رضا[9].

إن التطورات الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية جعلت الشاه الجديد يعتمد على الجيش كثيرًا للحفاظ على سلطته. وبعد وقت قصير من الانسحاب السوفيتي من مقاطعتي أذربيجان وكردستان الإيرانيتين عام 1946، أرسل الشاه قواته المسلحة لاستعادة هاتين المقاطعتين من نظاميهما الموالين للسوفييت. وفي أوائل الخمسينيات وجد الشاه نفسه في صراع على السلطة مع رئيس الوزراء القومي والمتمتع بالتأييد الشعبي، الدكتور محمد صادق، ولم ينقذ عرش الشاه سوى انقلاب الضباط الموالين له على مصدق بدعم أمريكي. وكان الشاه قد فر إلى خارج إيران في آب / أغسطس 1953 لفترة وجيزة، عندما فشلت محاولته الأولى لعزل مصدق[10]. وكان على الشاه – بعد عدوته

للسلطة في عام 1954 – أن يجتث تغلغل حزب توده الشيوعي الموالي لموسكو داخل الجيش، بعد أن كان هذا الحزب قد أفلح في اكتساب مؤيدين من صفوف الضباط الشباب ذوي الرتب الدنيا والمنتمين إلى الطبقة الوسطى(11). [وفي عام 1963 واجه الشاه أعمال شغب جماهيرية قادها تحالف يضم القوميين الإيرانيين ورجال الدين، احتجاجًا على برنامج الشاه للإصلاح الزراعي، ومنحه استثناء لأفراد القوات الأمريكية في إيران من الخضوع للقانون الإيراني. ولقد شهدت الانتفاضة، التي قضى عليها الجيش، بروز نجم آية الله روح الله الخميني، الذي كان أستاذًا في أحد أهم المعاهد الدينية الإسلامية في مدينة قم، قبيل نفيه إلى العراق(12). وهناك احتمال بانضمام بعض المجموعات الموالية لمصدق إلى التحالف الإسلامي الثوري، بعد انتفاضة 1963 التي مثلت بداية الثورة الإسلامية، وأدت إلى إسقاط الشاه بعد 15 سنة من ذلك الحينِ].

وجريًا على عادته في الاعتماد على القوات المسلحة للمحافظة على حكمه، فإن الشاه كان يوسع حجمها ومصادرها المادية باستمرار. وقد توافقت سياسة الشاه في تعزيز القوات المسلحة مع جهود الولايات المتحدة لدعم الشارع كراع للمصالح الأمريكية في الخليج العربي. فمثلاً، ازداد حجم القوات المسلحة بنسبة 11% سنويًا خلال الفترة 1972 – 1976 (من 191 ألف إلى 300 ألف جندي) (13). وزيادة على ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري في الميزانية العامة من حوالي 26% عام 1964 إلى ما يفوق 30% عام 1972(14). ومن الناحية النوعية، فإن الولايات المتحدة سمحت للشاه وشجعته خلال السبعينيات على شراء عدد من أكثر المعدات العسكرية الأمريكية تطورًا، منها طائرات إف –4 وإف 14 ونظام استطلاع متطور ومدمرات من طراز سبروانس، فضلاً عن الدبابات والمروحيات المتطورة(15). ولقد جرى تمويل أغلب هذه المعدات من خلال منح أمريكية. وأنشأ الشاه أيضًا صناعة سلاح محلية بمساعدة شركات أوربية(16).

أدى اعتماد الشاه على الجيش لإنقاذ عرشه –في كل أزمة واجهها– إلى جعله أكثر إدراكًا بأنه عرضة للمؤامرات العسكرية المحتملة. ومع ذلك فإن الخطوات ذاتها التي اتخذها الشاه لحماية نفسه من تآمر الجيش، لم تضمن له أن يصمد أمام التحدي الأخطر المتمثل بالثورة الإسلامية. فهذه الرابطة الوثيقة

التي أقامها الشاه بين أسرته المالكة والجيش جعلت الغضب الثوري موجهًا ضد الجيش (وجهاز السافاك) بالقدر نفسه الموجه ضد الشاه وسياساته، مما أطاح بالحكومة العسكرية التي شكلها أواخر عام 1978 لانتزاع السيطرة على الشارع من الثوريين.

وبرغم أن تحكم الشاه في اتصالات ونشاطات كبار الضباط قد نجح في منع تآمرهم عليه، إلا أنه منع التعاون بينهم وتوحيد جهودهم لإنقاذ عرش الشاه بعد مغادرته إيران في كانون الثاني / يناير عام 1979[17]. وبسبب خوفه من التآمر العسكري، فإن الشاه كان يكافئ الضباط على ولائهم له فقط، وليس على أساس استقلاليتهم أو كفاءاتهم أو مبادراتهم الفردية[18]. وقدم الشاه كبار الضباط الطموحين للمحاكمة بتهم الفساد المزعوم. ففي عام 1976 مثلاً، أُدين العميد بحري رمزي عباس عطائي و10 ضباط آخرين بتهمة الاختلاس[19]. وفوض الشاه عدة أجهزة للقيام بمسئوليات متداخلة مع بعضها البعض. كما عين أقرباءه في المناصب السياسية، مثل قائد السلاح الجوي، الجنرال محمد خاتمي، شقيق زوجة الشاه، وذلك حتى وفاته في حادث عام 1975، والأمير شفيق الذي كان ضابطًا رفيعًا في البحرية[20]. ولهذا فإن سلك الضباط الذي تركه الشاه عند مغادرته إيران كان مؤلفًا من قادة ضعاف بشكل عام، لم يستطيعوا التعامل بشكل حازم مع الانتفاضة العارمة التي واجهت حكومة رئيس الوزراء، شهبور بختيار، الذي عينه الشاه عندما اضطر لمغادرة إيران[21].

وبالنسبة للجنود العاديين، فإنهم بلا شك تأثروا بفقدان التنسيق والثقة بين كبار الضباط، مما شل قدرة أغلب الوحدات العسكرية في مواجهتها مع القوات الثورية. كما أن مغادرة الشاه – التي تزامنت مع القوة المتنامية للتحالف الثوري أواخر عام 1978 وأوائل 1979 – أعطت أكثر أتباع الشاه ولاءً في الجيش انطباعًا بقرب تحقق انتصار الثورة. وفي ذلك الوقت لم يكن القرار المنطقي لأي ضابط أو جندي هو الانسحاب من الصراع فحسب، بل أيضًا التعهد بالولاء للثورة من أجل تجنب العقاب الشديد الموعود بعد نجاحها. ولقد واجهت القوات العسكرية النظامية في أغلب الثورات الكبرى ورطة مماثلة لما حصل في إيران، مما يدفع إلى ترسيخ الاعتقاد بأن الجيوش لديها مبررات مهنية وأخلاقية تمنعها من الدخول في معركة مع المواطنين المدنيين[22].

ولذلك فإن قوة الشاه اعتمدت على إنشائه جيشًا تابعًا له، وليس لديه أي استقلال ذاتي. غير أن قوة الشاه السياسية كانت نقطة الضعف الكبرى لدى الجيش، ولذا فإنه عندما برزت الحاجة الماسة إلى الجيش للتعويض عن تضاؤل سلطة الشاه، لم يستطع الجيش إنقاذ العرس بسبب المعوقات التنظيمية التي شلت قدرته على التحرك بفعالية.

كيف استطاع الجيش النظامي البقاء؟ ولماذا؟

إذا ما علمنا أن كثيرًا من الضباط والجنود اختاروا التعاون مع القوى الثورية – في الوقت الذي وصلت فيه الثورة إلى ذروتها – لسهل علينا حينئذٍ أن نفهم سبب بقاء الجيش النظامي كمؤسسة. فالذين قاتلوا الثورة حتى النهاية تعرضوا إما للهزيمة على يد رجال الثورة المسلحين، أو للسجن أو للإعدام بعد انتصار الثورة(23). أما الذين تعاونوا بالفعل مع الثورة أو رفضوا قمعها، فقد كسبوا ثقة الحكومة الجديدة بشكل كبير. وقد يكون السبب أن قيادة الثورة أدركت تمامًا أن أي مؤامرة سيقوم بها هؤلاء لإسقاط الحكومة الجديدة بعد نجاح الثورة ستبوء بالفشل الذريع. وهناك مدعاة للاعتقاد بأن القسم الأكبر من جيش الشاه كان يتظاهر فقط بتأييد الثورة، مع وجود نية للإطاحة بها في وقت من الأوقات. ومن ثم فإن عزل تلك العناصر المتبقية في جيش الشاه أو جهاز السافاك، والتي يمكن أن تفكر بالتآمر ضد النظام الجديد –بعد استيلاء الثورة على السلطة في شباط / فبراير 1979 – أصبحت مسألة ملحة، برغم المخاطر المترتبة على ذلك. ولم يكن من الضروري عزل كل جندي يُشتبه في استمرار ولائه للشاه. وكان بوسع النظام الجديد أيضًا أن يستخدم آليات أخرى معروفة جيدًا لتأمين سيطرته على الجيش النظامي، وبخاصة المراقبة الشديدة، وتعيين الموالين للثورة للإشراف على الهيكلية العسكرية(24). وبرغم اعتقاد جريجوري روز بأن عمليات التطهير – التي حصلت في الجيش النظامي بعد الثورة – لم تكن شاملة كما كان يُعتقد، إلا أنه لا يوجد شك بأن بعض عمليات التطهير قد حصلت بالفعل(25).

وإضافة إلى ما تقدم، فمن الواجب التذكير بأن النظام الجديد كان يحتاج إلى وسائل منظمة رسمية للدفاع القومي. لكن الحرس الثوري كان آنذاك في حالة شديدة من الفوضى، كما أن اللجان الثورية التي ساعدت في إسقاط الشاه، ثم تولت ملء بعض الفراغ الناشئ في السلطة بعد انهيار نظامه، كانت مغرقة في

محليتها وغير منضبطة، وتفتقر إلى القدرة على العمل المنسق على المستوى القومي[26].

ولو لم يكن الخطر الخارجي يحدق بسلطة النظام الجديد، لكان بالإمكان حل الجيش النظامي كمؤسسة، خاصة مع انعدام الثقة فيه من جانب المتشددين الأيدلوجيين في النظام الإسلامي. ولكن برزت أخطار تمثلت في تمرد عدة مجموعات عرقية تتطلع للحصول على مزيد من الحكم الذاتي. وهذه الانتفاضات التي قام بها الأكراد القاطنون في شمال غرب إيران، والعرب في مقاطعة خوزستان، والتركمان في الشمال الشرقي، كانت تهدف إلى استغلال انهيار السلطة المركزية الذي حدث بسبب سقوط الشاه. فقد بدأت الانتفاضات بعد أقل من شهر على انتصار الثورة الإيرانية[27]. ولم تهدد حالات التمرد المذكورة بخلق الانطباع بأن الحكومة الجديدة ضعيفة فحسب، بل كان من المحتمل أن تحرم إيران من الوصول إلى خطوط المواصلات والمصادر الطبيعية الحيوية وخصوصًا حقول خوزستان النفطية.

فضلاً عن أن عنصر الاضطرابات العرقية المحلية أبرز حاجة الحكومة الجديدة للإبقاء على الجيش النظامي كمؤسسة عاملة ضمن الثورة، فهو أيضًا قد وفر فرصة فريدة لقادة الجيش النظامي لكي يبرهنوا على ولائهم للثورة. وهناك ثلاثة ضباط على الأخص تسلموا فيما بعد مناصب قيادية في الجيش النظامي، ولعبوا أدوارًا فائقة الأهمية في إدارة الحرب ضد العراق، وذلك بعد أن أظهروا أولاً ولائهم للنظام الإسلامي بقمع التمرد الكردي، الذي كان أخطر الانتفاضات العرقية. وكان أبرز هؤلاء الضباط سيد علي شيرازي الذي كان ضابط مدفعية أثناء حكم الشاه، ثم أصبح عميدًا وتسلم قيادة القوات البرية النظامية عام 1981، ثم تبوأ منصب ممثل آية الله الخميني في مجلس الدفاع الأعلى عام 1986. ودوره في قتال الأكراد ومساهمته في بناء الحرس الثوري قد أكسباه مساندة كبار رجال الدين، ومنهم الخميني، وذلك خلال أغلب فترة الحرب مع العراق[28]. وكان اللواء قاسم علي ظهار نجاد، وهو أرفع الضباط الإيرانيين رتبة، مشاركًا أيضًا في إخضاع الأكراد، ثم في تنظيم الدفاع الإيراني ضد الغزو العراقي بحكم كونه قائدًا للقوات البرية. ولقد رُقي الجنرال نجاد ليكون رئيسًا لأركان القيادة المشتركة للجيش النظامي عام 1981، ثم أصبح عام 1984 ممثلاً للخميني في مجلس الدفاع الأعلى. وبرغم تمتع ظاهر

نجاد بثقة الخميني، إلا أنه عُزل من هيكل القيادة عام 1984 بسبب عدم تحمسه لإدارة الحرب ضد العراق بجرأة أكبر(29). وأخيرًا، برهن العميد إسماعيل سهرابي أيضًا على كفاءته في كردستان، ورقي سريعًا إثر ذلك. ففي الفترة 1981 – 1984 قاد فرقة المدرعات الأولى، ثم حل مكان اللواء ظاهر نجاد في رئاسة الأركان المشتركة عام 1984، واستمر في منصبه حتى تحول إلى كبش فداء لفقدان إيران جزيرة الفاو عام 1988(30)، بعد أن استولت عليها من العراق في شباط / فبراير 1986. ويذكر أن سهرابي قد تخرج من أكاديمية الضباط بطهران عام 1964.

ومن الشخصيات الأخرى البارزة في سنوات الثورة الأولى مصطفى شمران، الذي كان أول وزير للدفاع في الجمهورية الإسلامية وقتل في جبهة الحرب عام 1981. ولم يكن شمران ضابطًا عسكريًا متمرسًا، بل على الأصح زعيمًا من زعماء المليشيا الذين تدربوا في لبنان، وهو ما يعني أنه كان أقرب إلى قادة الحرس الثوري منه إلى ضباط الجيش النظامي. وقام شمران – أثناء توليه وزارة الدفاع – بدور رئيسي في المساعدة على توطيد سيطرة رجال الدين على الجيش النظامي، وبالأخص في مجال الإشراف على تطهير الجيش من العناصر الموالية للشاه. ووصل شمران إلى حد الاعتراف بأن عملية التطهير كان من الممكن أن تكون أكثر شمولاً، لو لم يواجه النظام الجديد التمرد الكردي(31). ولم تقتصر مسئوليات شمران على القوات النظامية، بل إنه قاد مليشيا خاصة من الحرس الثوري تابعة له، تولت السيطرة على مطار طهران حتى عام 1981(32).

القوات النظامية والسياسة الثورية

إننا لا نستطيع تجاهل الدور الذي لعبه السياسة الثورية في قرار الخميني الاحتفاظ بالجيش النظامي ضمن إطار الجمهورية الإسلامية. وهذا القرار – الذي كان يمكن التراجع عنه في أي وقت يريده الخميني – اتُخذ في نيسان / أبريل 1979، قبيل سنة ونصف من نشوب الحرب العراقية – الإيرانية، أي أن الإبقاء على الجيش لا يمكن عزوه إلى الغزو العراقي(33). ولشرح هذا القرار يجب أن نلاحظ أن القوى الثورية التي أسقطت الشاه مثلت ائتلافًا واسعًا لمجموعات يتوجس بعضها من بعض. والصراع الداخلي المتقطع الذي شهدته الجمهورية الإسلامية – في سنواتها الأولى – مثّل بالفعل عملية استنزف في

تمكن فيها أقوى تجمع ثوري -أي الخميني وأتباعه من رجال الدين وحلفائهم- من السيطرة على الوضع.

لقد سقط القوميون الليبراليون، الذين مثلهم في الحكم مهدي بازركان، أول رئيس للوزراء في الجمهورية الإسلامية، عندما كشفت عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران في تشرين الثاني / نوفمبر 1979 عن عجزهم، وأدت إلى استقالة بازركان وحكومته[34]. ومثّل أبو الحسن بني صدر، الذي انتُخب كأول رئيس للجمهورية الإسلامية أوائل عام 1980، الجناح التكنوقراطي المعتدل نسبيًا في النظام من خارج فئة رجال الدين. ولقد دخل بني صدر ومؤيدوه في نزاع مع رجال الدين، كما حدث لبازركان قبله، مما أدى إلى عزله في نهاية الأمر عام 1981[35]. ولاقت منظمة مجاهدين خلق هزيمة مماثلة في تمردها المسلح أواخر عام 1981. ومثلت هذه المنظمة – التي سنتحدث عنها لاحقًا في هذا الفصل بتفصيل أكبر – الجناح الماركسي الإسلامي من خارج إطار رجال الدين في النظام، وقامت بعصيان مسلح فاشل ضد ما اعتبرته احتكارًا متزايدًا للثورة من قبل رجال الدين[36]. والمجموعة الرئيسية الأخرى التي سحقتها الثورة بعد أن منحتها تأييدها كانت حزب توده الشيوعي الموالي لموسكو، ولم يثق الخميني وأنصاره بهذا الحزب، وأقدم الحرس الثوري على تصفيته عام 1983، أي بعد مرور عام على تقليص إيران من حدة الخطر الخارجي الذي واجهته بإخراجها القوات العراقية من أراضيها[37].

والقاسم المشترك بين هذه الصراعات المبكرة على السلطة هو درجة المواجهة التي خلقتها بين رجال الدين المسيطرين على الحلقة الضيقة المحيطة بالخميني، وبين العناصر الأخرى من غير رجال الدين الذين شكلوا أغلبية أنصار بازركان وبني صدر ومنظمة مجاهدين خلق وحزب توده. ومن المفارقات أن رجال الدين –الذين اعتمدوا بشكل كبير على الحرس الثوري للتخلص من تحديات القوى المعارضة المذكورة– لم يكونوا مسيطرين على الحرس، بل إن أكثر أفراد الحرس كانت لهم علاقات قديمة مع عدد من جماعات المعارضة، وبالأخص منظمة مجاهدين خلق. فمثلاً، كان عباس زماني، أول قائد رسمي للحرس، من أنصار بني صدر، خصم رجال الدين اللدود[38]. وهكذا فمن الممكن القول بوجود الشكوك المتبادلة بين كل من رجال

الدين المحيطين بالخميني وبين أنصارهم في الحرس من غير فئة رجال الدين، برغم دور الحرس في مساعدة رجال الدين في تعزيز الثورة. وستُقدم براهين أخرى على هذه الشكوك خلال مناقشة تشكيل الحرس الثوري وأسلافه.

وبسبب هذه التوترات بين رجال الدين الحاكمين ورجال الحرس، فإن السياسة الثورية قضت بأن يتم الاحتفاظ بالجيش النظامي كقوة موازنة للمسلحين الثوريين من غير رجال الدين، الذين كان وجودهم طاغيًا في الحرس. وهذا القول لا يتناقض مع ما يعتقده كثير من المراقبين – وهو ما يتسم بالصحة أيضًا – بأن تشكيل الحرس جاء ليكون موازنًا للجيش النظامي المشكوك في ولائه السياسي(39). وبطريقة أكثر تحديدًا فإنه جرى الاحتفاظ بكلا القوتين وجرى تعزيزهما، لتكون كل منهما قوة رادعة لأية محاولة للاستيلاء على السلطة من قبل القوى الأخرى. وبالفعل فإن هذا التوازن بين الجهازين كان السمة المميزة لحكم الخميني الذي امتد عشر سنوات(40). وزيادة على ذلك فإن الحاجة السياسية لوضع الحرس بجانب الجيش تساعد على عهد سبب الإبقاء عليهما منفصلين. وهذا الانفصال بين الحرس الثوري والجيش النظامي سيساعد بدوره – كما سنرى في الفصول التالية – في إيضاح قادة الحرس على مقاومة الوهن الأيدلوجي، برغم حاجته لاتباع بنية تنظيمية رشيدة ومعقدة.

النواة التاريخية للحرس الثوري

بحكم أن دور الجيش النظامي في فترة ما بعد الثورة كان مرتبطًا – إلى حد ما – بتشكيل الحرس الثوري ونموه، فثمة حاجة لإجراء تحليل مفصل لجذور الحرس وتشكيله منذ نشأته الأولى. ولا بد من إجراء تقييم لأسلاف الحرس، بغية تفسير استمرار زخم حماسة الأيدلوجي، بالرغم من تحديات القوى الاجتماعية والسياسية التي أطفأت شعلة الحماس لدى الجيوش الثورية المماثلة.

ومثل الحرس خلال فترة الثورة خليطًا من عناصر سياسية واجتماعية متنوعة. وكان فدائيو المدن المنتمون إلى الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى – والذين ظلموا يقالون الشاه لسنوات عديدة – هم أول عنصر محرك لتشكيل الحرس، وما زالوا مهيمنين عليه(41). أما العنصر الثاني فكان مؤلفًا من شباب متطرف أكثر انتهازية، ذي خليفيات مدينية وريفية، ويلتف حول رجال الدين المحليين وجماهيرهم في المساجد التي انضمت إلى الثورة في مراحلها الأخيرة(42). وكان ائتلاف هذين العنصرين الرئيسيين – من أجل تشكيل

الحرس – مطابقًا تمامًا للإطار الذي حددته تشورلي في دراستها عن تشكيل الجيش الثوري[43]. وبسبب الدور الأساسي الذي لعبه العنصر الأول في إقامة الحرس، فمن الضروري إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأصول المجموعات التي شكلت مقاتلي المدن منذ وقت طويل وكانت بمثابة نواة الحرس.

من المستحيل أن نحدد بدقة أصول ما عُرف بعد ذلك باسم الحرس الثوري. فقد بدأ بعض مؤسسي الحرس أنشطتهم ضد الشاه في فترة حكم مصدق[44]. لكن أكثر العوامل أهمية بالنسبة للحرس الثوري هو بداية الكفاح المسلح المنظم، وليس مجرد المعارضة السياسية بالطرق السلمية. وكان "حزب الأمم الإسلامية" أول مجموعة فدائية مسلحة تظهر على الساحة في أعقاب انتفاضة عام 1963م ضد الشاه[45]. وقد لعب أربعة قياديين بارزين من هذا الحزب فيما بعد أدوارًا رئيسية في الحرس الثوري أثناء فترة تأسيسه، لكنهم خسروا نفوذهم تدريجيًا لصالح قادة حرس أكثر راديكالية وشبابًا.

وكان جواد منصوري، وهو أول قائد غير رسمي للحرس، وعباس زماني الملقب بأبو شريف، وهو أول قائد رسمي للعمليات، كانا عضوين في حزب الأمم الإسلامية[46]. فبعد إطلاق سراح عباس زماني من السجن عام 1967م – وكان قد اعتُقل بسبب نشاطه الحزبي المعادي للشاه – قام بتشكيل حزب الله بالتعاون مع عباس دزدزاني، زميله في حزب الأمم الإسلامية. وتذكر نشرة "إيران برس دايجست" أن دزدزاني انضم فيما بعد إلى منظمة مجاهدي خلق، وهي من الأسلاف الآخرين للحرس الثوري التي سنتناولها لاحقًا[47]. وطبقًا لسيرته الشخصية، فإن دزدزاني كان قائدًا للحرس الثوري لفترة وجيزة أوائل عام 1980م، بينما كان زماني قائدًا للعمليات[48]. ومن المعلوم أن بني صدر طلب من مؤسس حزب الأمم الإسلامية، كاظم بوجنوردي، تسلم قيادة الحرس بعد عزل عباس زماني عام 1980م[49]. لكن بوجنوردي، الذي تحالف مع الحزب الجمهوري الإسلامي بعد الثورة، رفض قرار تعيينه بسبب الصراعات بين الأجنحة المختلفة للسيطرة على الحرس، الأمر الذي جعله يشعر بأنه لا يمكن الإمساك بزمام الحرس[50]. وبرغم أن هؤلاء المناضلين الأربعة الأوائل قد تسلموا مناصب أخرى في الجمهورية الإسلامية، إلا أنهم فقدوا فعليًا أدوارهم في الحرس منتصف الثمانينات، ربما لأنهم لم يشكلوا جماعة متماسكة فيما بينهم. وأقدم هؤلاء الأربعة على الانضمام إلى مجموعات أخرى، أو

شكلوا جماعات منشقة، أو ربطوا أنفسهم بأحد السياسيين الفاشلين، كما حصل مع عباس زماني.

ومن المفارقات أن منظمة مجاهدين خلق التي كانت من أهم أسلاف الحرس الثوري، أصبحت من أشد أعدائه بعد الثورة. وهذا الارتباط غير المعروف – بين منظمة مجاهدي خلق والحرس الثوري – قد ظهر بعد دراسة متأنية للسّير الذاتية لاثنين من الرجال، قُدِّر لهما أن يلعبا أدوارًا حاسمة في تشكيل الحرس، وهما بهزاد نبوي، وزير الصناعات الثقيلة خلال أعوام 1981م – 1989م، ومحسن رضائي، قائد الحرس الثوري منذ عام 1981م. وبعد تفصيل دوره في ثلاث من منظمات الجبهة الوطنية التي لم تستخدم العنف في معارضتها للشاه، يتحدث بهزاد نبوي في سيرته الذاتية عن قراره بخوض الكفاح المسلح ضد الشاه(51). وبحسب اعتراف نبوي فقد انضم إلى منظمة مجاهدي خلق حوالي عام 1970م –مثلما فعل عباس دزدزاني قبله– لأنه انجذب لبرنامجها السياسي الإسلامي اليساري المناهض للإمبريالية، فضلاً عن سير المنظمة في درب الكفاح المسلح(52). ولقد دخل نبوي السجن عام 1972م بسبب نشاطاته المعادية للشاه ضمن هذه المنظمة.

ويكشف نبوي عن حدوث نقطة تحول رئيسية في الجناح الراديكالي من غير فئة رجال الدين في التحالف الثوري الإسلامي. ويشرح كيفية انشقاقه عن منظمة مجاهدين خلق عام 1975م، أثناء وجوده في السجن، وذلك عندما شرعت المنظمة في التشديد على الأيديولوجيا الماركسية بدلاً من العقيدة الإسلامية(53). ويصف نبوي إثر ذلك كيف اتسع الخلاف بين قيادة منظمة مجاهدي خلق، وبين أشخاص من أمثال نبوي الذين رفضوا الماركسية وركزوا على العقيدة الإسلامية(54). ومن الأهمية بمكان القول إن اثنين من رفاق نبوي في السجن –ممن انفصلوا عن مجاهدي خلق– كانا عباس دزدزاني، المذكور آنفًا، ومحمد علي رجائي، رئيس الوزراء عام 1980م ورئيس الجمهورية الإسلامية عام 1988م(55). وهذا الانشقاق –الذي بدأ في سجون الشاه– لم يمنع حصول تعاون تكتيكي بين منظمة مجاهدي خلق وأعضائها السابقين كما سنبين لاحقًا. وقد وصف قائد الحرس الثوري، محسن رضائي، هذا الانشقاق ضمن صفوف المعارضة اليسارية المسلحة التي لا تضم رجال الدين، وقال: إنه انفصل عن منظمة مجاهدي خلق عندما بدأت بإدخال الماركسية إلى

أيديولوجيتها الإسلامية.

وبعد انشقاقهم عن منظمة مجاهدي خلق، شكل الراديكاليون الإسلاميون منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، التي تعتبر من أهم أسلاف الحرس. ويؤيد تقرير خاص حول هذه المنظمة، نشرته "إيران برس دايجست"، ما جاء في تحليل السير الذاتية للقادة المذكورية، حيث أفاد بأن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية قد أُسست على يد أعضاء سابقين في منظمة مجاهدي خلق، ممن يدعمون بشدة الصبغة الإسلامية للثورة(56). وبرغم أن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، التي تألفت من سبع مجموعات صغيرة، كانت موجودة بشكل غير رسمي منذ حوالي 1977م، إلا أنها أعلنت عن نفسها كمنظمة في شهر نيسان/ أبريل عام 1979م. أما مقاتلوا منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية –الذين ناضلوا ضد الشاه لسنوات عديدة، وتدرب معظمهم مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان– فإنهم لم يشتبكوا فعليًا مع قوات الشاه قبل الثورة وخلالها فحسب، بل ساعدوا في السيطرة على الشوارع لحساب الخميني عقب انهيار النظام(57).

ولا شك أن أهمية منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية في مجال تشكيل الحرس الثوري تعتبر متنوعة وشاملة. وبرغم أن أوبالانس يبالغ عندما يؤكد أن المنظمة المذكورة قد أصبحت هي بالفعل الحرس الثوري(58)، إلا أن نشرة "إيران برس دايجست" تذكر –بطريقة أكثر دقة– أن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية كانت مفيدة في تنظيم وحدات الحرس الثوري الإسلامي. كما أن عددًا كبيرًا من أعضاء الحرس احتفظوا بعضويتهم في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية أيضًا(59)، وشكلت منظمة مجاهدي الثورة النواة الأولى للحرس، وهي القوة المنظمة للمناضلين المخضرمين الذين التف حولهم بقية أفراد الحرس. وبدون شك فإن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية مثلت المجموعة الأساسية المؤلفة من المقاتلين المخضرمين، التي تعتبرها تشورلي ضرورية لتشكيل جميع القوات المسلحة الثورية(60).

كما ساعد عدد كبير من أعضاء منظمة مجاهدي الثورة في تشكيل اللجان الثورية المحلية التي شكلت في نهاية الأمر وحدات الحرس الثوري، أو أمدته بمزيد من المقاتلين. فمثلاً انضم بهزاد نبوي، مؤسس منظمة مجاهدي الثورة، إلى إحدى اللجان الثورية في طهران، ثم أصبح فيما بعد أحد قادة الحرس في

طهران قبيل انضمامه إلى الحكومة الجديدة[61]. وقام عضو آخر في المنظمة، وهو علي شمخاني، الذي كان نائبًا لقائد الحرس لفترة طويلة ثم أصبح وزيرًا للحرس قبيل تسلمه قيادة البحرية، بتشكيل لجنة ثورية في مسقط رأسه، بمقاطعة خوزستان، ثم تسلم فيما بعد قيادة الحرس في تلك المقاطعة، قبيل أن يصبح نائبًا لمحسن رضائي عندما أصبح الأخير قائدًا عامًا للحرس عام 1981م[62]. وكما ذكرنا سابقًا فإن اللجان الثورية، التي تألف معظمها من جماهير المصلين في المساجد المحلية، قد وفرت الطبقة الخارجية لنواة منظمة مجاهدي الثورة في تشكيل الحرس. وبرغم أن وزير الحرس السابق محسن رفيق دوست، لم يكن عضوًا كاملاً في منظمة مجاهدي الثورة، إلا أنه تعاون بشكل أكيد ووثيق مع المنظمة المذكورة. فقد خضع دوست لدورة تدريبية مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وكان رفيقًا لبهزاد نبوي في السجن، وساعد في تنظيم المظاهرات المعادية للشاه قبيل الثورة، إضافة إلى دوره في تنظيم الحرس الثوري[63].

وخلال فترة التأسيس، كان الحرس قوة تفتقر إلى التنظيم، ومزودًا بأسلحة خفيفة، ويتفشى التحزب بين صفوفه على نطاق واسع. وتركزت مهمة الحرس آنذاك في توطيد سلطة الخميني على البلاد، واجتثاث عملاء النظام السابق ومعاقبتهم، بالتعاون مع المحاكم الثورية. وفي هذا السياق فإن الحرس في بدايته يشبه القوات الثورية في الثورة الفرنسية كما حللها ريتشارد كوب[64]. بل إن قيادة الحرس المبكرة لم تكن واضحة، فقد عُين عباس زماني أول قائد رسمي للحرس، لكن تعيينه لم يقترن مع إعلان إنشاء الحرس رسميًا في أيار/ مايو عام 1979م. كما كُلف عدد من المستشارين الدينيين والسياسيين للإشراف على الحرس لفترات وجيزة في العام الأول، ومن بينهم آية الله لاهوتي ومصطفى شمران وعلي خامنئي وهاشمي رفسنجاني، لكن لم يحظ أي منهم بنفوذ حاسم في هيكل الحرس[65]. ويرجع هذا أساسًا إلى أنه جرى اعتبارهم أشخاصًا مفروضين على الحرس من خارجه.

وبالرغم من هذه الفوضى المستشرية في القوة المسلحة الجديدة التابعة للثورة، فإن الحرس ظل الوسيلة المثلى لتوطيد سلطة الثورة أكثر من مصادر القوة المسلحة الأخرى. ومع أن بقايا الجيش النظامي لم تكن بالضرورة تمثل خطرًا كبيرًا على النظام الجديد، إلا أنها لم تُمنح الثقة للعمل بحماس على تثبيت

حكم النظام الجديد. وكانت اللجان الثورية (كوميته) –وهي مثيلة الحرس في جهاز الأمن الداخلي– ذات تنظيم محلي أقل تماسكًا من هيكل الحرس الأوّلي، الأمر الذي يجعل ضبطها أمرًا بالغ الصعوبة[66]. فأصبح الحرس –فعليًا– هو القوة الرسمية المسيطرة على هذه اللجان. كما أن الملالي المحيطين بالخميني أدركوا أن إضفاء الشرعية على الحرس –الموجود بحكم الواقع– سيكون له من المنافع السياسية ما يغطي على أضرار منع تشكيله. فذلك المنع كان من الممكن أن يدفع العناصر المتشددة من غير رجال الدين، الذين أقاموا الحرس على أكتافهم، للعمل ضد النظام.

الحرس الثوري ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والحزب الجمهوري الإسلامي

إن الدور الحاسم الذي لعبته منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية في تأسيس الحرس يحتم علينا أولاً أن نحلل بدقة أيديولوجيا هذه المنظمة وبرنامجها السياسي؛ لكي نتمكن من فهم أيديولوجيا الحرس وآرائه السياسية بشكل تام. ويصف تقرير خاص لنشرة "إيران برس دايجست" بالتفصيل البرنامج السياسي لمنظمة مجاهدي الثورة كالآتي: "إيمان بتأييد المستضعفين (أي الطبقات الدنيا)، ولعب الحكومة لدور أكبر في الاقتصاد، وإجراء إصلاحات لتحقيق مزيد من العدالة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك شن حملات الدعاية ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومساندة حركات التحرر وبالأخص الحركات الإسلامية منها، مع شن الحملات على الليبراليين والجماعات المعارضة للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حد الاشتباك المسلح، والوقوف بوجه النفوذ المتزايد لرجال الدين المحافظين ومؤيديهم في أجهزة الحكومة"[67].

ومع أن الرئيس اللاحق أبو الحسن بني صدر خطب في الاجتماع العلني الأول لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، بعد الثورة بوقت قليل، إلا أن القراءة المتأنية لبرنامج المنظمة[68] –وبالأخص معارضتها للسياسات الليبرالية– توضح أنها لم تمثل قاعدة تأييد طبيعية لبني صدر. بل إنها ساعدت في التعبئة ضد بني صدر عندما أضحى نزاعه مع رجال الدين أكثر علنية في عام 1981م وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى عزله[69]. وزيادة على ذلك، فإن معارضة المنظمة المذكورة لسلطة رجال الدين المحافظين تقدم دليلاً إضافيًا

على وجود توتر بين المناضلين المتشددين من غير رجال الدين، الذين سيطروا على منظمة مجاهدي الثورة ومن بعدها الحرس الثوري، وبين كثير من رجال الدين ممن هم دون الخميني منزلة. كما توحي بعض التقارير الصحفية بأن أغلب أعضاء مجاهدي الثورة الإسلامية أرادوا تقليص نشاط جميع رجال الدين في الحكومة، سواء أكانوا محافظين أم متشددين(70). ولقد تفاقم هذا التوتر إلى حد ما عام 1982م، إثر فشل رجال الدين في تعيين واحد منهم كمشرف فعلي على الحرس، ومحاولتهم كسب نفوذ أكبر في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، عن طريق دفع الخميني إلى تعيين ممثل من رجال الدين للإشراف على المنظمة المذكورة. واستمرت معارضة تدخل رجال الدين حتى أقدم الخميني على حل المنظمة رسميًا عام 1986م، وقام عدد من أعضائها البارزين بالتنصل رسميًا من عضويتهم فيها(71). وعمومًا فإنه بحلول عام 1982م كانت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية قد أدت الغرض من إنشائها في إقامة الحرس الثوري، وأتمت زرع أعضائها والمتعاطفين معها في المناصب الرئيسية، سواء أكان ذلك في الحكومة أم في الحرس.

إن المتشددين من غير رجال الدين – الذين أسسوا الحرس الثوري ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية – كانوا موالين مخلصين للخميني، لكونه الشخصية الكاريزمية التي حققت المستحيل بهزيمة عدوهم الشاه، إضافة إلى اتفاق أيديولوجيا الخميني السياسية الراديكالية مع أيديولوجيتهم بشكل عام(72). لكن يُفهم أيضًا من البرنامج السياسي لمنظمة مجاهدي الثورة أن مساندة الخميني وتبجيله كقائد كاريزمي لم تترجم آليًا إلى تأييد لأتباعه من رجال الدين، وبالأخص أولئك الذين كانوا محافظين سياسيًا بشكل عام (أي الذين كانوا يفضلون المبادرة الحرة والحفاظ على العلاقات مع الغرب وتصدير الثورة بالقدوة الحسنة وليس بطريق العنف، ثم عارضوا فيما بعد متابعة الحرب ضد العراق حتى النصر). ومن المفارقات أن أكثر رجال الدين في إيران يمكن تصنيفهم على أنهم محافظون، بل إن المنظمة الدينية التي هيمنت على النظام، أي الحزب الجمهوري الإسلامي، كانت خاضعة لنمط من رجال الدين المحافظين، أو على الأقل ليسوا راديكاليين كالخميني ذاته، أو المناضلين من غير رجال الدين. ومن هؤلاء قادة الحزب الجمهوري من أمثال رفسنجاني وخامنئي ورئيس القضاة السابق، عبد الكريم موسوي أردبيلي، ورئيس الحزب الجمهوري الراحل، آية الله حسين بهشتي، الذي قُتل في عملية تفجير مقر

الحزب عام 1981م[73].

بما أن هؤلاء الملالي، الذين وصلوا إلى السلطة معتمدين على نفوذ الخميني، كانوا يعلمون أنهم لا يتمتعون بالتأييد في صفوف المناضلين من غير رجال الدين بالدرجة ذاتها التي تمتع بها الخميني، فقد شرع ملالي الحزب الجمهوري في إقامة تلاحم بين الحزب الجمهوري والجناح الراديكالي من غير الملالي – المشارك في التحالف الثوري – بالوسائل السياسية. وبدون شك أراد قادة الحزب الجمهوري التأكد من أن الجناح المتشدد من غير رجال الدين في النظام سيبقى حليفهم في حالة الغياب المفاجئ للخميني، الذي كان يبلغ من العمر 79 عامًا عند توليه السلطة. وهناك دلائل وافية على أن الحزب الجمهوري والراديكاليين من غير رجال الدين، وبالأخص منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والحرس الثوري، قد توصلوا إلى وفاق سياسي لتبادل المنافع بعد الثورة بوقت قصير. ففي شهر آب/ أغسطس عام 1980م تلقى محمد علي رجائي – أحد مؤسسي منظمة مجاهدي الثورة البارزين، وأبرز أعضاء الحزب الجمهوري من غير فئة رجال الدين – دعم الحزب الجمهوري ليصبح رئيسًا للوزراء برغم معارضة الرئيس الإيراني، أبو الحسن بني صدر[74]. وفور استلامه السلطة، اختار رجائي رفيقه السابق في السجن بهزاد نبوي – مؤسس منظمة مجاهدي الثورة – ليكون وزيرًا للشئون التنفيذية في الحكومة الجديدة، أي أرفع مساعدي رجائي مقامًا[75]. وجرى ضم متشددين آخرين من غير فئة رجال الدين إلى الحكومة، من أجل تطبيق برنامج سياسي راديكالي بشكل عام لإعادة توزيع الثروة[76]. وكمثال على ذلك فإن محمد سلامتي – رفيق نبوي في السجن وأحد مؤسسي منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية – انضم إلى الحكومة كنائب لوزير العمل[77].

وتوجد مؤشرات أخرى على وجود توافق سياسي بين الحزب الجمهوري الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والحرس الثوري. ففي الحملات الانتخابية الأولى لمجلس الشورى أيدت منظمة مجاهدي الثورة علنًا مرشحين مدرجين على لائحة الحزب الجمهوري[78]. ومُنح الحرس أيضًا الدور القيادي في الدفاع عن الثورة وتصديرها بشكل رسمي، وكان هذا اعترافًا بالشرعية التي كان الحرس يسعى وراءها سابقًا منذ شكله الخميني عام 1979م[79].

وقد ظهرت القوة السياسية للتحالف بين الملالي والراديكاليين من غير

رجال الدين أثناء الصراعات المبكرة في الجمهورية الإسلامية، وبلغ أول هذه الصراعات ذروته باحتلال السفارة الأمريكية في طهران بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م وكانون الثاني/ يناير 1981م، إذ مكنت عملية السفارة الملالي وحلفاءهم من غير رجال الدين في منظمة مجاهدي الثورة والحرس الثوري من هزيمة أول معارضيهم الرئيسيين، مهدي بازركان، أول رئيس وزراء قومي ليبرالي للجمهورية الإسلامية. وقد كان محتلو السفارة من الشباب الراديكالي من غير رجال الدين يطلقون على أنفسهم "طلبة شريعة الإمام" وهو ما يعني ضمنيًا ولاءهم التام لمبادئ آية الله الخميني(80).

وعند إجراء دراسة متأنية للطلاب المذكورين يتضح وجود قواسم مشتركة وروابط وثيقة مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والحرس الثوري، إضافة إلى علاقتهم الوثيقة بالصراع الشامل على السلطة بعد قيام الثورة. ومما يسترعي الانتباه أن الاستيلاء على السفارة الأمريكية حدث بعد أيام قليلة من [لقاء بازركان علنًا من مستشار الأمن القومي الأمريكي، زبجنيو بريجنسكي، لمناقشة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في فترة ما بعد الثورة(81)]. وأعطى هذا اللقاء للطلاب مبررًا لما قاموا به، معززًا ادعاءهم بأن بازركان يفتقر إلى الثورية الكافية التي تؤهله للحكم. وبرغم أن مساعدي الخميني الذين هيمنوا على المجلس الثوري، كانوا يناورون لتقويض مكانة بازركان منذ البداية، إلا أن احتلال السفارة حدد مصير بازركان وفضح فقدانه للسيطرة على الأمور؛ مما دفعه إلى تقديم استقالته مع حكومته التي تشاركه أفكاره بعد ذلك بأيام قليلة(82). وانتهى عهد المعتدلين كما يقول كرين برينتون(83).

ومع ذلك فإن هناك دلائل قاطعة على أن الاستيلاء على السفارة الأمريكية لم يكن عملاً عفويًا قام به مجموعة طلاب غضاب، بل كان على الأصح عملاً منسقًا ومخططًا له من قبل. وذكرت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور – مستشهدة بأحد الطلاب السابقين – أن عملية الاستيلاء قد رسمها بدقة رجال الدين المتطرفون والطلاب، بالاتفاق مع أحد كبار قادة الحرس الثوري(84). وتؤيد أدلة أخرى هذا التقرير، فالحرس الثوري المتمركز حول السفارة كان قد منع سابقًا حصول عملية استيلاء مشابهة على السفارة في شهر أيار/ مايو 1979م، قامت بها مجموعة يسارية متطرفة، مناهضة لكل من الخميني والولايات المتحدة، غير أن الحرس لم يفعلوا شيئًا للوقوف بوجه الطلاب الذين

اقتحموا السفارة الأمريكية في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م[85]. وفور السيطرة على السفارة شكر الطلاب الحرس الثوري بشكل رسمي، لعدم إعاقته عملية الدخول إلى السفارة[86]. وتزعم نشرة يومية عن أزمة الرهائن – أُعدّت لمصلحة لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي – أنه بعد فشل مهمة إنقاذ الرهائن في نيسان/ أبريل 1980م، جرى نقلهم إلى منشآت الحرس الثوري في أنحاء البلاد المختلفة[87].

وإن تورط عدد من الشخصيات الرئيسية في أزمة الرهائن يوفر مزيدًا من الدلائل على العلاقة العضوية بين الطلاب والحرس، وعلى الدوافع السياسية لعملية احتلال السفارة. فمثلاً أقدم أول رئيس غير رسمي للحرس، جواد منصوري، على الترشيح لانتخابات المجلس عام 1980م بوصفه "طالبًا في خط الإمام" وذلك علي لائحة ائتلاف الحزب الجمهوري الإسلامي[88]. وتبعه عدد من الطلاب أصبحوا قادة في الحرس الثوري، حتى أن أحدهم –وهو حسين شيخ الإسلام– صار أحد أهم وكلاء وزارة الخارجية الإيرانية، وهناك عمل حسين شيخ الإسلام بشكل وثيق مع الحرس لتصدير الثورة عبر زرع عملاء الحرس في السفارات الإيرانية في الخارج[89].

تذكر السيرة الذاتية لبهزاد نبوي –مؤسسة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية– أن كثيرًا من الطلاب كانوا أعضاء فيها، وأتباعًا له شخصيًا[90]. مما يفسر تعيينه أواخر عام 1980م كبيرًا للمفاوضين الإيرانيين في أزمة الرهائن، إذ كان المسئول الحكومي ذو المصادقية الكافية لدى الطلاب، بصفته مؤسسًا لمنظمة مجاهدي الثورة، وأحد أعمدة الجناح المتشدد في النظام من غير فئة رجال الدين، وهو الجناح الذي ينتمي إليه الطلاب أنفسهم. وهكذا عززت عملية الاستيلاء على السفارة الموقف السياسي المتطرف لنبوي، وأظهرت مصداقيته –كمفاوض إيراني– لدى الولايات المتحدة، لكونه مسئولاً حكوميًا رسميًا له علاقات وثيقة مع رئيس الوزراء محمد علي رجائي، الذي كان –بدوره– على علاقة قوية برجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي، وبالتالي مع الخميني نفسه[91].

الإطار المؤسساتي

عند المقارنة بين تشكيل الحرس الثوري والجيش النظامي الذي كان قائمًا قبل الثورة فإن قوة الحرس –كمؤسسة– لا يمكن بيانها بشكل تام بدون دراسة

المنظمات والمؤسسات الرئيسية الأخرى التي أفرزتها الثورة. وستساعد النظرة العامة إلى هذه المؤسسات على وضع الحرس في الإطار الشامل لأسلوب الحكم في الجمهورية الإسلامية. وبرغم أن هناك تفاوتًا في مدى قوة وفعالية كل مؤسسة، إلا أن التفاعلات الحاصلة بين جميع المؤسسات – ضمن الإطار الواحد – قد أكسبت النظام قدرة لا بأس بها على التكيف مع الأحداث. وأهم تلك الأحداث هي خروج النظام سليمًا من الاضطراب السياسي المرتبط بمرحلة توطيد سلطته في الفترة الأولى، ثم في فترة الغزو العراقي عام 1980م، وأخيرًا وفاة الزعيم الكاريزمي آية الله الخميني عام 1989م. ومن الممكن القول: إن أيًا من تلك الأحداث كان كافيًا بمفرده لقلب النظام لو لم يوطد هذا النظام سلطته دستوريًا.

ويمكن النظر إلى النظام السياسي الجمهوري الإسلامي على أنه توازن للسلطة بين القوى الأيديولوجية والسياسية المتنافسة. وقد استمر هذا النمط قائمًا حتى خلال فترة حكم الخميني، برغم أن سلطة الخميني المطلقة كانت كافية لتمكينه من إقامة نظام تغلب عليه درجة أكبر من التسلسل الهرمي. وعلى العموم فلقد شكلت المؤسسات القومية السابقة للثورة، مثل وزارة الخارجية والجيش النظامي، قاعدة لتأييد الزعماء الأكثر براجماتية، فيما قدمت المؤسسات الثورية –مثل الحرس واللجان الثورية وجهاد البناء– دعمًا للراديكاليين. ومن المعلوم أن البراجماتيين والراديكاليين قد تنافسوا على كسب التأييد الشعبي أيضًا داخل مؤسسات صنع القرار العليا، والتي تضم مجلس الشورى ومجلس الأوصياء ومجلس ابتغاء المصلحة ومجلس الخبراء ومجلس الدفاع الأعلى (واسمه الآن المجلس الأعلى للأمن القومي) [92]. وتتربع ولاية الفقيه أو المرشد الأعلى فوق هذه القوى المتنافسة، وهو منصب إقامة الخميني وكان أول من تقلده، ويشغله الآن آية الله خامنئي، وتعتبر ولاية الفقيه فائقة الأهمية في تحديد المجريات السياسية عن طريق ترجيح الميزان السياسي لمصلحة هذا الجانب أو ذاك.

لا شك أن أهم مؤسسة تحتاج للمناقشة هي ولاية الفقيه. ومن المعروف أن الخميني هو الذي ابتكر هذا المفهوم، وتولى منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. ويوضح رمضاني أن سلطات الخميني كفقيه، وهي ما عكست سلطته المطلقة كمرشد ديني وسياسي، قد أصبحت قوانين نافذة أكثر مما منحه

الدستور الأول للجمهورية الإسلامية[93]. وكان الاعتقاد أصلاً بأن منصب الفقيه يتولاه "مرجع تقليد" له باع طويل في الفقه الإسلامي، مع تمتعه بالإدارة الفعالة و"ثقة أغلبية الناس في قيادته"[94]. وتنص الفقرة 110 من الدستور على منح الفقيه سلطات واسعة لتعيين المسئولين الكبار الآخرين، والموافقة على المرشحين لمنصب الرئاسة، وعزل الموظفين غير الأكفاء، وتولي القيادة العامة للقوات المسلحة، مع تعيين قادة الجيش النظامي والحرس الثوري أو عزلهم، وتنظيم مجلس الدفاع الأعلى الذي يعتبر أعلى هيئة لصنع القرار في القوات المسلحة الإيرانية[95]. ويهدف هذا الجمع بين السلطتين السياسية والدينية العليا إلى تأمين "أسلمة" الحكومة والمجتمع.

ومارس الخميني بالفعل هذه السلطات وغيرها، بحكم مكانته النافذة النابعة من كونه المؤسس الكاريزمي للجمهورية الإسلامية. ولقد حدد الخميني الاتجاه العام لسياسة إيران، وأدلى بحكمه في النزاعات بين الفئات التي تأتمر بأمره، عن طريق الإشارة العلنية أو الضمنية لأولويات السياسة لديه[96]. وكانت خطب الخميني العامة تقابل ببيانات التأييد من قبل السياسيين والمنظمات المنتشرة في الساحة الأيديولوجية والسياسية الإيرانية.

وبعد وفاة الخميني، استمرت ولاية الفقيه –كمؤسسة– شكليًا على الأقل. ويشغلها الآن آية الله علي خامنئي (وهو رئيس سابق لإيران في الفترة من 1981م إلى 1989م) وأصبحت أضعف من ذي قبل. ولذا كان لا بد من إضافة سلطات رسمية جديدة لولاية الفقيه، في الدستور الجديد الذي تم التصديق عليه في 28 تموز/ يوليو 1989م (أي بعد شهرين من وفاة الخميني)، وذلك للتعويض عن سلطة خامنئي الشخصية الضعيفة مقارنة بالخميني[97]. وفي الوقت الحالي، لا تحظى بيانات خامنئي بتأييد تلقائي، ولم يتمكن من احتواء الصراعات الداخلية كما فعل الخميني، كما يرى الكثيرون أنه أقل كفاءة ومهارة في المجال السياسي من الرئيس رفسنجاني الذي يخضع رسميًا لخامنئي[98].

وتعرضت مكانة ولاية الفقيه للضعف على الصعيد الديني. فمن المعروف أن خامنئي رُقّي إلى رتبة آية الله عندما خلف الخميني، الأمر الذي يعد خرقًا واضحًا للهدف الأساسي الذي يقضي بأن يكون الفقيه حائزًا على المكانة الدينية بشكل لا يرقى إليه الشك. وجاء تعيين آية الله العظمى الأراكي في منصب

المرشد الأعلى بعد وفاة الخميني اعترافًا بضعف خامنئي في العلوم الدينية[99]. ولهذا تحتل مؤسسة ولاية الفقيه مرتبة منخفضة إذا قيست بمقياس مؤسساتي هام هو الاستقلال الذاتي. ويبدو أن قوة المؤسسة تعتمد بشكل واسع على شخصية من يتولاها، أكثر من اعتمادها على قدراتها الذاتية الخاصة بها ضمن بنية النظام.

وبلا شك فإن ما خسرته مؤسسة ولاية الفقيه منذ وفاة الخميني قد ربحته مؤسسة الرئاسة. وكسبت الرئاسة أيضًا في الدستور الجديد سلطات جديدة واسعة في الشئون التنفيذية، وهي سلطات كانت قد تقاسمتها مع منصب رئيس الوزراء المُلغى[100]. ومع ذلك فإن الرئاسة، كمؤسسة داخل الجمهورية الإسلامية، مازالت تعاني كثيرًا من العوائق –مثلها في ذلك مثل منصب ولاية الفقيه– وهذا يعني أن قوتها تعتمد على نوعية الشخص الذي يحتل هذا المنصب، وقد ضعفت الرئاسة في الماضي بسبب ضعف القدرات السياسية الشخصية للرئيس السابق خامنئي، من جراء اصطدام الرئاسة بمنصب رئيس الوزراء الذي كان يشغله مير حسين موسوي في الفترة 1981م – 1989م، وهو راديكالي من خارج فئة رجال الدين. أضف إلى ذلك أن مهارات رفسنجاني وسمعته لم تؤد إلى تقوية نفوذ منصب الرئاسة الجديد فحسب، بل إنه هو الذي قام بتحديد بعض السلطات الرسمية الجديدة المخصصة لها، وذلك قبيل حصول عملية الانتخاب التي كان فيها الأوفر حظًا بين المرشحين[101].

ويعتبر المجلس، أو مجلس الشورى، مؤسسة هامة حازت اهتمام الثورة الإسلامية، برغم أنه كان موجودًا خلال عهد الشاه، لكن بدون تمتعه بأي سلطة تذكر. وكانت كلمة المجلس نافذة في عملية المصادقة على الميزانية العامة ومراقبة تعيين وزراء الحكومة وإجراء التحقيقات، مع المساعدة في تطبيق بعض السياسات الاقتصادية والعسكرية[102]. وكدلالة بالغة الأهمية على قوته الدستورية، فإن المجلس حافظ على سلطاته الرسمية وتماسكه خلال أربع عمليات انتخاب متتابعة، كما تمكن من استيعاب مجموعة من أصحاب الآراء المختلفة بين صفوفه. وهذا الوضع سمح حتى لرئيس الوزراء المعزول، مهدي بازركان، بتزعم جبهة معارضة صغيرة داخل المجلس لسنوات عديدة بعد سقوطه من السلطة.

غير أنه من المهم القول: إن المجلس عانى من نقاط الضعف نفسها التي

أصابت المؤسستين السالفتي الذكر، من حيث اعتماده على الشخصيات القوية بدلاً من العناصر الهيكلية الموجودة في صميم المؤسسة ذاتها. وتشير التقارير الصحفية إلى أن منصب رئيس المجلس، الذي شغله رفسنجاني القوي لفترة طويلة، صار أقل نفوذًا –إلى حد ما– داخل النظام في عهد نائب رئيس المجلس السابق، مهدي كروبي، الذي كان أكثر راديكالية وأقل دهاء في المجال السياسي(103). وذكرت صحيفة طهران تايمز أنه بعد انتخاب رفسنجاني لمنصب الرئاسة عام 1989م، قام 210 من أصل 270 نائبًا في المجلس بمحاولة غير ناجحة لإقناع أحمد الخميني، وهو شخصية مهمة وراديكالية، بالحلول محل رفسنجاني في عضوية المجلس وربما منصبه في رئاسة مجلس الشورى. بما يُعد اعترافًا بأن رحيل رفسنجاني سيضعف مجلس الشورى كمؤسسة(104)، وأن قوة المجلس اعتمدت –بشكل كبير– على وجود أحد أقطاب النظام البارزين في منصب رئيس المجلس.

ويعتبر مجلس الأوصياء، المؤلف من 12 عضوًا، مؤسسة منفصلة أقامتها الثورة ونص عليها الدستور. وترجع أهميتها لكونها تشرف على قوانين مجلس الشورى للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. والهدف من وراء ذلك هو ترسيخ الشريعة الإسلامية لتكون القاعدة القانونية الأساسية التي تحكم المجتمع. ويتألف مجلس الأوصياء من ستة علماء في العقيدة الإسلامية يقوم الفقيه بتعيينهم، إضافة إلى ستة محامين مسلمين. ومنذ قيام الثورة هيمن على مجلس الأوصياء كبار رجال الدين المحافظين، الذين ينظر إليهم على أنهم يعوقون الإصلاحات الراديكالية ويحدون من سيطرة الدولة على الاقتصاد(105).

ومع ذلك فإن مجلس الأوصياء قد عانى من التحجر وعدم المرونة. فعارض سن القوانين الاجتماعية الراديكالية، مثل الإصلاح الزراعي وتأميم التجارة الخارجية وإعادة توزيع الثروة، وبالتالي حاول الراديكاليون إضعاف هذا المجلس. ونجحوا عام 1988م في إقناع الخميني بتأليف هيئة جديدة، هي مجلس "ابتغاء المصلحة"، للفصل في الخلافات التشريعية بين مجلس الأوصياء ومجلس الشورى(106). وكانت الغاية والنتيجة النهائية لمجلس "ابتغاء المصلحة" الجديد هي تقليص نفوذ مجلس الأوصياء المحافظ وإضعاف استقلاليته وفعاليته(107).

وعلاوة على ذلك، هناك الحزب الجمهوري الإسلامية الذي كان يبشر بأن

يصبح مؤسسة قوية توطد حكم رجال الدين. وكان هذا الحزب في سنوات الثورة الأولى وسيلة فعالة لتدعيم قبضة رجال الدين على السلطة، وترجمة توجيهات الخميني إلى سياسة متبعة، مع تقديم كثير من أعضائه ليكونوا مسئولين كبارًا في الدولة ونوابًا في البرلمان[108]. وبرغم أن الحزب الجمهوري الإسلامي فسح المجال أمام الشخصيات من غير فئة رجال الدين – بل تحالف معهم أحيانًا– إلا أنه لم يستطع توسيع قاعدته بشكل كاف يسمح له بالاستمرار، فضلاً عن جعل نفسه حزبًا جماهيريًا قويًا. ووفر الحزب قاعدة تأييد سياسي لزعيمه الرئيس علي خامنئي، ولكن ضعف خامنئي –المقرون بالصراع الداخلي بين أجهزة الحزب– أدى إلى إقدام الخميني على حل الحزب الجمهوري الإسلامي رسميًا عام 1987م[109]. ويقال: إن رفسنجاني لعب دورًا فاعلاً في عملية حل الحزب رسميًا، ربما في محاولة منه لإضعاف منافسه السياسي خامنئي[110]. وهكذا فشل الحزب الجمهوري الإسلامي من عدة نواح في سعيه لكي يصبح مؤسسة، فقد عجز عن اجتذاب عناصر اجتماعية جديدة، وعن التأقلم مع البيئة السياسية المتغيرة، كما عجز عن زيادة تماسكه.

وأنشأت الثورة مجموعة أخرى من المؤسسات ساهمت في زيادة شعبية النظام لدى الجماهير، وخصوصًا الطبقات الدنيا في المدن. ومن أهمها مؤسسة الشهيد ومؤسسة المستضعفين اللتان أنشئتا لتقديم مساعدات مالية ووظائف لفقراء المدن. وكانت مؤسسة الشهيد، التي ترأسها – حتى وقت قريب – نائب رئيس المجلس السابق، مهدي كروبي، تهدف أصلاً لمساعدة عائلات أولئك الذين ضحوا في سبيل الثورة، ثم أصبحت فيما بعد مسئولة عن رعاية قتلى الحرب ومعالجة الجرحى في الخارج[111]. أما مؤسسة المستضعفين، فقد تولت مهمة إدارة الممتلكات المصادرة من العائلة المالكة والنخبة المنفية، ثم توزيع العائدات على عائلات الطبقة الدنيا المحتاجة[112]. وبحلول عام 1982م كانت مؤسسة المستضعفين تدير ما بين 200 إلى 300 مصنع، و 100 شركة بناء، و 91 مشروعًا زراعيًا، وما يزيد على ألف من العمارات التجارية أو الشقق السكنية[113].

وخلال الأعوام الأولى للثورة عملت هذه المؤسسات بشكل وثيق مع وحدات الحرس الثوري المحلية على مساعدة الفلاحين والعمال الإيرانيين في الاستفادة مما كانت تملكه النخبة السابقة من أراض ومصالح تجارية. كما أن

الأموال الطائلة والممتلكات التي أشرفت عليها هذه المؤسسات قدمت للنظام مصادر مالية، تمكن بواسطتها من تعبئة الجماهير وتثقيفهم سياسيًا وأيديولوجيًا(114)، فقد مولت مؤسسة الشهيد –على سبيل المثال– الأنشطة السياسية إضافة إلى نشاطاتها المحددة رسميًا(115).

ومن جملة المفارقات أن الضعف التنظيمي الأساسي لهذه المؤسسات قد نتج عن مصادر قوتها الرئيسية، أي السيطرة على الأموال وما يتبع ذلك من محسوبية. وأفرزت الأموال التي يديرها قادة تلك المؤسسات فسادًا كبيرًا، فقد وُجهت إلى أغلبها اتهامات بسوء الإدارة وجرت تحقيقات متعاقبة(116). وحسب رأي هنتنجتون فإن عدم المناعة ضد الفساد هو سمة واضحة للمؤسسة التابعة وبعبارة أخرى، الضعيفة. وكدليل قاطع على الفساد المتفشي داخل مؤسسة المستضعفين وعلاقتها بالحرس الثوري، عُيِّن محسن رفيق دوست لرئاستها إثر عزله من وزارة الحرس، وأُوكلت إليه علنًا مهمة منع إساءة استخدام أموال هذه المؤسسة(117).

وهناك أيضًا مؤسسة جهاد البناء، التي أصبحت ملاذًا لعدد كبير من المهندسين والفنيين الشباب الثوريين المهرة، الذين أرادوا خدمة الثورة، لكنهم لم يندفعوا بما فيه الكفاية للدخول في الحرب الفعلية، مثلما فعل الحرس الثوري والباسيج. وكانت أهداف هذه المؤسسة تتمثل أصلاً في مد سلطة النظام إلى الريف، وتطوير البنى التحتية في المناطق الريفية، والمساعدة في حشد التأييد للنظام بين الفلاحين(118). وعمل أعضاء جهاد البناء بعد الثورة مباشرة بشكل وثيق مع الحرس الثوري والمؤسسات الأخرى، لمساعدة الفلاحين في الاستيلاء على الأراضي. وفي عدد من الحالات أصبح أعضاء جهاد البناء وكلاء توزيع للأراضي ومشرفين على إعطاء القروض(119). وبعد نشوب الحرب مع العراق أصبحت جهاد البناء بمثابة "الفيلق الهندسي" للحرس الثوري، وتركزت مهمتها في تشييد الاستحكامات الدفاعية، وبناء الطرق والجسور للعمليات التكتيكية، وتطوير قدرات الإنتاج العسكري الذاتي الإيراني، من أجل التغلب على الحظر الدولي بشأن تصدير الأسلحة إلى إيران(120).

توجد أوجه تشابه وترابط أخرى بين جهاد البناء والحرس الثوري، وإن كانت هذه الروابط تمثل أيضًا نقاط ضعف لـ "لجهاد البناء" كمؤسسة. وقد

جرى تشكيل "جهاد البناء" أصلاً على يد متشددين شباب من غير فئة رجال الدين، مثلها في ذلك مثل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والحرس الثوري والطلاب الذين استولوا على السفارة الأمريكية، مع العلم بأن وزير شئون جهاد البناء، غلام رضا فوروزش، كان أحد الطلاب الذين احتجزوا موظفي السفارة الأمريكية كرهائن(121). وانضم عدد آخر من الطلاب محتجزي الرهائن فيما بعد إلى جهاد البناء(122). ويُذكر أن أحد قادة جهاد البناء الأوائل، علي رضا أفشر، كان أيضًا عضوًا في الحرس الثوري، ثم أصبح المتحدث الرسمي باسم الحرس ورئيس أركان قائد الحرس محسن رضائي، ويقود أفشر الباسيج الآن(123). وقبيل وفاة الخميني عُين ممثل الخميني لدى جهاد البناء، حجة الإسلام عبد الله نوري، ممثلاً للخميني لدى الحرس الثوري أيضًا، ربما لتخفيف شعور جهاد البناء بالدونية والتبعية للحرس(124). فنقطة الضعف الأساسية لدى جهاد البناء هي بالضبط تبعيتها، إذ أصبحت أشبه بجهاز ملحق بالحرس، وفقدت كثيرًا من هويتها المستقلة. وبنظر الشعب والنخبة الحاكمة، فإن أعضاء جهاد البناء لم يرتقوا بتاتًا إلى المرتبة البطولية التي وصل إليها أعضاء الحرس الثوري، كشهداء محتسبين في سبيل الثورة.

ولقد عصفت مشاكل كبيرة بآخر منظمة ثورية رئيسية، وهي اللجان الثورية (كوميته) المنتشرة على النطاق القومي. وكما ذُكر في موضع سابق، فإن اللجان الثورية شكلت الركيزة الأساسية للحرس، حيث قدمت إلى القوة الثورية الجديدة مقاتلين أشداء مزودين بأسلحة استولوا عليها من ترسانات الشاه. ونشأت اللجان الثورية بين مساجد الأحياء ورجال الدين الأقوياء، في الوقت نفسه الذي تآكلت فيه سلطة الشاه، وقامت بالأعباء الإدارية التي كانت من مهمة النظام السابق. وبرغم أن اللجان الثورية تخلت عن مهماتها الإدارية عندما اشتد ساعد الحكومة الإسلامية، إلا أنها استمرت في عملها كقوات أمن محلية(125).

لم يكن هناك تنسيق يذكر أو هيكلية تربط اللجان الثورية المتفرقة نظرًا لتنظيمها المحلي، كما أن حرس اللجان الثورية (وهو مختلف عن الحرس الثوري) كان يتبع الأساليب القمعية الشديدة، مثله في ذلك مثل الكثير من القوى الأمنية الداخلية المشابهة، وعمل خارج إطار القانون مما جعله يفتقر إلى الشعبية بشكل كبير(126). وقد قام النظام بكبح جماح اللجان الثورية بعدة طرق.

ففي منتصف الثمانينات أنشأ النظام هيكلية قومية للجان الثورية وعين قائدًا عامًا لها، ووضعها رسميًا تحت سلطة وزارة الداخلية(127). وزيادة على ذلك، فإن النظام منح الحرس الثوري سلطة أكبر على اللجان الثورية، عن طريق التوجيه القاضي بأن يقوم حراس اللجان الثورية بنوبات حراسة على الجبهة تحت قيادة الحرس الثوري(128). أما أقسى ضربة موجهة إلى اللجان الثورية (كوميته) فقد حدثت عام 1990م، عندما صوت المجلس –بعد نقاش طويل– على دمج اللجان بالشرطة والدرك، برغم الاعتقاد السائد بأن اللجان حافظت على استقلالها بشكل غير رسمي(129). وتكتسب عملية دمج اللجان الثورية أهمية خاصة؛ نظرًا لأن كلاً من اللجان والحرس الثوري قد بدأ من القاعدة نفسها عام 1979م، وتشكل من العناصر الاجتماعية نفسها (أي من المتشددين في الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المدن، من غير فئة رجال الدين) وتسلم كلاهما مهمات متشابهة. بيد أن الحرس الثوري نجح في مقاومة إدماجه في جيش قومي موحد، وذلك بخلاف اللجان الثورية.

الانعكاسات

إن التحليل السابق لم يهدف إلى إعطاء الانطباع بأن الثورة كانت ستفشل بالضرورة لو لم يتطور الحرس الثوري، أو أن الحرس لم يعان من بعض السلبيات التي ظهرت في المؤسسات الثورية الأخرى. ومع ذلك، فإنه في معرض إثبات قوة الحرس كمؤسسة، يجدر بنا أن نتذكر أنه كان قادرًا على تجنب كثير من المصاعب والنكسات التي واجهت المؤسسات الثورية الأخرى. وهذا سيساعد في نهاية المطاف على شرح كيفية تحول الحرس الثوري إلى القوة الطليعية الحامية لمبادئ الثورة، بدرجة أكبر مما فعلته القوى الأخرى المشابهة في سبيل ثوراتها.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينـة

www.albainah.net

الفصل الثالث

مرونة الحرس الثوري

كما بيّنا سابقًا فإن المؤسسات العديدة التي أفرزتها الثورة، وبالأخص الحزب الجمهوري الإسلامي، لم تتمتع بالمرونة أو القدرة على التكيف بالقدر الذي يمكنها من التحول إلى مؤسسات مؤثرة ضمن الهيكل السياسي للجمهورية الإسلامية. فقد جرى حل الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987م، كما حل مجلس "ابتغاء المصلحة" محل مجلس الأوصياء عام 1988م[1]. ولم تستطع هاتان المؤسستان التكيف مع الجو السياسي المتغير، سواء كان ذلك قيامًا بوظائف جديدة، أو تعديلاً لهيكلها التنظيمي، أو استيعابًا لعناصر اجتماعية جديدة، أو تعاملاً بفعالية مع التحديات السياسية. وعمومًا فإن هذه المؤسسات لم تكن قادرة على الوفاء بالمطلب الأساسي للنجاح المؤسساتي، أي تحقيق التلاحم بين مصالح أعضائها وبين معاييرها الوظيفية والأيديولوجية[2].

أما قوة الحرس كمؤسسة في إيران الثورة فتكمن أساسًا في قدرته على التكيف مع الظروف الصعبة والمتغيرة، وتفادي التحديات التي واجهته منذ تشكيله عام 1979م. وقدرة الحرس على تخطي العوائق التي تقف في وجه زيادة حجمه ونفوذه السياسي، فضلاً عن تطوره الوظيفي، تكتسب أهمية أعظم عند مقارنة الحرس بالقوات المسلحة الثورية الأخرى. ويختلف الحرس الثوري عن الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني والجيش الثوري الفرنسي، في أنه أُجبر على التنافس لكسب النفوذ مع قوة مسلحة أخرى – أي الجيش النظامي – ضمن بنية سياسية واحدة. وقد استنزف الحرس كثيرًا من قدراته السياسية والتنظيمية، من أجل تعزيز موقعه والحفاظ عليه ليكون القوة المسلحة المهيمنة في إيران، وهذا الاستنزاف لم تعرفه إلا قلة ضئيلة من القوات المسلحة الثورية الأخرى.

ولكن هذا التكيف التنظيمي للحرس لم يُترجم إلى مرونة في المجال الأيديولوجي، فكل التحديات التي واجهها الحرس –سواء من داخله أو من منظمات أخرى، أو من قبل القوى السياسية والاجتماعية داخل إيران أو خارجها– لم تنجح في إضعاف التزامه الأيديولوجي بالمبادئ المتشددة للثورة الإسلامية. وبسبب شخصية الحرس الأيديولوجية الشديدة الحماسة حدثت عدة محاولات لتقليص نفوذه. فقد برز الحرس كطليعة مسلحة ملتزمة بمبادئ الثورة

التي أنجبته، وذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى داخل إيران، بل في غيرها من القوات المسلحة الثورية على مدار التاريخ.

دراسة عامل مرونة الحرس

إن مفاهيم "قابلية التكيف التنظيمي" و"المرونة" و"القدرة على الاستمرار" لا تتسم بالدقة. إذ يمكن اعتبار مؤسسة كالحرس الثوري قابلة للتكيف لقدرتها على دمج عناصر من خلفيات اجتماعية متنوعة، لكنها في الوقت ذاته تتسم بالجمود لعدم استطاعتها ابتكار أفكار وتكتيكات واستراتيجيات جديدة، تحقق نجاحات ملموسة مثل الانتصارات الميدانية. وبوسعنا القول إن مقاييس المرونة – التي يمكن أن تشمل السمات والتطورات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحرس الثوري – هي المرونة السياسية، والاجتماعية، والهيكلية – الوظيفية.

يشير مقياس المرونة السياسية إلى مقدرة الحرس على صد التحديات السياسية التي اعترضت نموه وتطوره. فبسبب الخشية من نفوذ الحرس في النظام ومقدرته على دعم حلفائه السياسيين في القيادة، سعى مختلف السياسيين إلى تقليل مسئوليات الحرس والتحكم في قيادته ومنع نموه[3]. ولذا فإن تحليل المرونة السياسية للحرس سيركز على درجة نجاحه في إحباط مناورات خصومه داخل القيادة الإيرانية. وهذا التحليل سيساعد أيضًا في شرح دور الحرس، المتمثل بكونه المؤسسة الطليعية الرئيسية للثورة الإسلامية كما حددها آية الله الخميني.

سوف يركز تحليل مرونة الحرس الاجتماعية على العملية التي استطاع الحرس بموجبها أن يدمج ضمن صفوفه عناصر من خلفيات اجتماعية متنوعة، وخبرات ومصالح متعددة، وأن يوجه هذه الجماعات نحو تحقيق أهدافه. وتُعد القدرة على فعل ذلك معيارًا رئيسيًا للتنظيم المؤسساتي (القدرة التنظيمية)، وهي برأي إليس تعتبر فائقة الأهمية لنجاح القوات المسلحة الثورية[4]. وسنرى من خلال هذا التحليل أن الحرس كان قادرًا بالفعل على استيعاب وحشد تلك العناصر الاجتماعية، رغم افتقادها للدوافع الأيديولوجية الحماسية، الموجودة عند النواة الراديكالية في الحرس، بغير أن يخفف ذلك من طابعه الثوري. وعمومًا فإن هذه العناصر – الأقل تطرفًا – كانت في غاية الأهمية لدعم جهود الحرس في مواصلة الحرب الثورية ضد العراق.

الوجه الأخير للمرونة الذي يجب تحليله هو المرونة الهيكلية – الوظيفية.

وهذا يشير إلى قدرة الحرس على القيام بمهام جديدة، وتطوير الهيكليات المناسبة بهدف التعامل مع الضغط الخارجي، وتقوية موقعه المؤسساتي مقابل المؤسسات المنافسة له في إيران. ويكمن المطب الأساسي لهذه الدراسة في تحليل نجاح الحرس – الذي كان مجرد مليشيا أمنية داخلية ثورية في البداية – في تنظيم نفسه كجيش، عندما أقدم العراق على غزو إيران عام 1980م. ومن المهم أيضًا تقييم التعديلات المؤسساتية التي استحدثها الحرس لأداء مهمته الأساسية في تصدير الثورة الإسلامية. وبعد نهاية الحرب، كان على الحرس أن يتخذ وضعًا عسكريًا دفاعيًا بصورة مبدئية، مع قيامه ببعض واجبات إعادة البناء، وهي أمور كانت أقل ارتباطًا بتحقيق طموحات الخميني بنشر الثورة عبر العالم الإسلامي.

المرونة السياسية

كانت هناك معارضة لفكرة تكوين الحرس الثوري عام 1979م، وبعد تشكيله كاد أن يتفكك بسبب التنافس السياسي للسيطرة عليه. وقبيل إعلان الخميني رسميًا عن تأسيس الحرس في أيار/ مايو 1979م، سعى عدد من السياسيين الليبراليين من غير رجال الدين –بزعامة رئيس الوزراء مهدي بازركان– لمنع الحرس من التحول إلى قوة مسلحة مستقلة، وذلك لمعرفتهم بمدى التطرف فيه(5). وأراد بازركان وحلفاؤه دمج المليشيا تحت راية الشرطة أو الجيش النظامي(6). وتمثل الدليل الآخر على النزاع حول قيام الحرس في أن إعلان الخميني الرسمي –المتعلق بتشكيل الحرس– جاء بعد أسبوع من صدور تصريح لبازركان يفيد بأنه سيجري حل الحرس (واللجان) عقب قيام حكومة رسمية منتخبة(7). وفي آخر نيسان/ أبريل 1979م، انتقد بازركان أيضًا عناصر الحرس واللجان الثورية لمقاومتها سلطة الحكومة الانتقالية، ولقيامها بعمليات ثأرية ضد معارضي الخميني ومؤيدي نظام الشاه السابق(8).

ولكن برغم اعتراضات بازركان، أنشئ الحرس في 5 أيار/ مايو 1979م وكان مسئولاً بشكل رسمي أمام "المجلس الثوري"، وهو الجهاز السري الذي ضم أخلص أتباع الخميني، وحَكَم إيران من وراء الكواليس خلال السنوات الأولى من عمر النظام الإسلامي(9). وإذا ما افترضنا أن الخميني ومساعديه المقربين أرادوا الإطاحة ببازركان ورفاقه الليبراليين في نهاية الأمر، فإن هذا يستتبع القول: إن أعضاء المجلس الثوري وجدوا في الحرس الثوري وسيلة

ملائمة لتقويض سلطة بازركان. ويعطينا الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران مثالاً على التحالف الضمني بين الحرس والمجلس الثوري ضد بازركان، وبرغم أن مناصرة المجلس الثوري كانت فعالة –بلا شك– في حماية الحرس من بازركان، إلا أن قاعدة الحرس الأيديولوجية المتشددة والصلبة، ورفضه الخضوع لسلطة بازركان، ساهما أيضًا في نجاحه في صد هذا التحدي السياسي المبكر.

يمكن استخلاص مثال أوضح على مرونة الحرس السياسية من قدرته المبكرة على التطور والتوسع، برغم ما قامت به الأجنحة السياسية المتعددة من محاولات لفرض السيطرة السياسية والشخصية على الحرس. وقد ساهم صراع هذه الأجنحة في تفاقم انقاساماته المبكرة بناء على أسس شخصية وإقليمية، وكاد أن يصدع المليشيا الفتية قبل أن تتمكن من تقوية عودها كمؤسسة[10]. وهذا الاضطراب المبكر مثّل مأزقًا كبيرًا أمام الحرس، لم يواجهه أي من نظرائه في الثورات الفرنسية والروسية والصينية. فقد تألف الجيش الثوري الفرنسي في معظمه من بقايا الجيش السابق للثورة، كما أن قيادته وتوجهه كانا واضحين خلال المرحلة النابوليونية من الثورة[11]. وبالمثل أسس ليون تروتسكي، أحد القادة البلاشفة، الجيش الأحمر السوفيتي ببراعة وحزم، كما أن الجيش الثوري التابع للحزب الشيوعي الصيني، كان أصلاً قوة متماسكة عندما حمل الشيوعيين إلى السلطة في الصين عام 1949م[12].

بما أن الحرس كان مؤلفًا في البداية من خليط من المليشيات المحلية والمجموعات الثورية، فإن قطاعات من الحرس الفتي كانت بالضرورة عرضة للتأثر بالدعوات السياسية، الصادرة عن مجموعات كبيرة من السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة. وبالرغم من ذلك، فإنه يمكننا تبيّن عدة موضوعات في الصراعات المبكرة للسيطرة على الحرس. فمنذ بدايات الحرس بذلت القيادة السياسية الدينية جهودًا للسيطرة عليه. وقد ظهر هذا جليًا من خلال استحداث منصب رسمي يسمى "المشرف على الحرس" (ثم خُفضت رتبته ليصبح "ممثل الخميني لدى الحرس" بعد عام 1982م)، وهو منصب كان يحتله دائمًا رجل دين. وكان "المشرف على الحرس" أعلى رتبة من قائد الحرس نظريًا، ويتمتع بسلطة الموافقة على قرارات قيادة الحرس، والتأكد من توافق تصرفات الحرس مع إرشادات الخميني[13].

على مستوى آخر حدثت منافسة داخل التركيبة السياسية المدنية للسيطرة على الحرس. فمثلاً كان المشرف الأول على الحرس، آية الله لاهوتي، رجل دين ليبراليًا، كما أن آراءه كانت متوافقة مع آراء بازركان[14]، وكان لاهوتي بلا شك يحاول تطويع الحرس تحت سلطة بازركان، ولم يكن منسجمًا سياسيًا مع المتشددين في الحرس. وكما كان متوقعًا، فقد جرى عزل لاهوتي من منصب "المشرف على الحرس" في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م، أي قبيل شهر واحد من إقدام المتطرفين، ومن ضمنهم الحرس، على التخلص من بازركان بعد استيلائهم على السفارة الأمريكية في طهران[15].

وأدى المصير المشئوم الذي لاقته حكومة بازركان المعتدلة إلى تقوية شوكة خصومه السياسيين، أي رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذين سيطروا على المجلس الثوري (وقد تولى المجلس السيطرة على إيران بعد استقالة بازركان). وعلى إثر استقالة لاهوتي، تقلد اثنان من كبار رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي هذا المنصب على التوالي، وهما الآن أهم القادة السياسيين: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس الحالي، وعلي خامنئي، المرشد الأعلى[16]. وبرغم كون رفسنجاني وخامنئي رئيسيين في الحزب الجمهوري الإسلامي والمجلس الثوري، وتتركز مهمتهما في تعزيز التحالف بين الحزب الجمهوري والحرس ومجاهدي الثورة الإسلامية والجناح المتطرف في النظام من غير فئة رجال الدين، إلا أن الحرس لم يؤيد أيًا منهما بحماسة لتولي منصب المشرف. فقد تولى رفسنجاني هذا المنصب لشهر واحد، من تشرين الأول/ أكتوبر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م، ثم خَلَفه خامنئي، الذي ادعت صحيفة تصدر في استوكهولم بأنه "قُبِل على مضض كقائد جديد"[17]. ومع أن الاثنين كانا أكثر راديكالية من لاهوتي، إلا أنهما اعتُبرا بدون شك كمفوضين سياسيين مفروضين على الحرس ولم يأتيا من داخله. ولم ينجح أي منهما في فرض بنية أو نظام معين على الحرس الثوري الذي كان لا يزال مفككًا.

امتدت فترة خامنئي في الإشراف على الحرس حتى انتخاب أول رئيس للجمهورية الإسلامية، أبو الحسن بني صدر، وهو سياسي معتدل من خارج صفوف رجال الدين، وذلك أوائل عام 1980م. ولا شك أن الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها بني صدر (76% من نسبة المقترعين) مقرونة بمعارضته

لحكم رجال الدين المباشر وبعض المبادئ المتشددة للثورة، قد حتمتا نشوب صراع بينه وبين رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذين تلقوا الدعم من حلفائهم المتطرفين من غير فئة رجال الدين، في الحرس ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية واللجان الثورية (كوميته) ومنظمة جهاد البناء وطلاب شريعة الإمام (أي محتجزي الرهائن الأمريكيين) [18]. ولذلك فإن رئاسة بني صدر كانت حدثًا محوريًا في التطور التنظيمي للحرس واختبارًا أساسيًا لقدرته على الاستمرار في ظروف سياسية صعبة[19]. ولو تمكن بني صدر من النجاح سياسيًا لكان من المحتمل أن يواجه الحرس حياة تنظيمية قصيرة ومسئوليات أقل ونفوذًا ضعيفًا في النظام. ومع ذلك فإن مساهمة الحرس في هزيمة بني صدر عكست نمو الحرس كمؤسسة وعجلت به، وأفرزت سياسات أقرب إلى أيديولوجيات الحرس المتطرفة.

بالإضافة إلى معارضة بني صدر الشخصية للأيديولوجيا المتشددة التي اعتقنها الحرس، فقد رأى كرجل سياسي أن تقييد سلطة الحرس كانت – بلا شك – لازمة لتقويض قاعدة نفوذ حماة الحرس السياسيين، أي رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي. وحازت معركة بني صدر مع الحرس، التي بدأت فور تسلمه لمنصب الرئاسة، دعمًا مبكرًا من مصدر غير متوقع، وهو آية الله الخميني. وبعد مرور شهر على تولي بني صدر لمنصبه، عينه الخميني قائدًا عامًا للقوات المسلحة، بهدف تثبيت سلطة الحكومة الإسلامية الناشئة، معطيًا إياه سلطة رسمية مع تخويله حق إجراء تعيينات في كل من الحرس والجيش النظامي[20]. وبرغم أن الخميني كان يدعم الحرس بصورة مطلقة لكونه الجيش الإسلامي الخاص بالثورة، إلا أن بني صدر كان مقربًا من الخميني في الأيام الأولى للثورة، الأمر الذي مكّن بني صدر من إقناعه بإقامة قيادة عسكرية موحدة، تأتمر بأمر رئيس الجمهورية. وقد عبر جواد منصوري، أول قائد غير رسمي للحرس (وهو الآن سفير) أبلغ تعبير عن تأثير رئاسة بني صدر في الحرس، وذلك في مقابلة صحفية جرت عام 1982م، حيث قال:

إن تعيين بني صدر قائدًا عامًا للقوات المسلحة كان أقوى لطمة وُجّهت إلى وحدات الحرس الثوري الإسلامي في تاريخه، لكن الحرس استطاع الخلاص من الخطر الذي تهدده. بل إن هذاالخطر خلق تضامنًا أقوى بين وحدات

الحرس. وقد أحدثت قيادة بني صدر شقاقًا عميقًا داخل وحدات الحرس وضمن كثير من القوى المؤمنة الطيبة، التي أصبح عملها في الحرس مستحيلاً، كما أن بني صدر صرح علنًا بأنه يجب طرد مثل هؤلاء الناس من وحدات الحرس الثوري الإسلامي. وتميزت العلاقات بين الحرس والجيش النظامي بالتردي الشديد، وهو ما منع الحرس من الانتشار واكتساب المزيد من القوة. وإنني أتذكر كمن مرة طلبت من شاد مهر، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش والحرس خلال عهد بني صدر، أن يعطي الحرس ما يلزمه من معدات لأداء مهامه، فكان يجيب بصراحة بأنهم لن يعطوا أية أسلحة للحرس، بل على الحرس أن يسلح نفسه عن طريق نزع سلاح العدو (العراق) فقط[21].

ويذكر علي شمخاني – وهو أحد القادة المهمين للحرس – أن بني صدر حاول ممارسة السلطة على قيادة الحرس[22]، بعد أن منحه الخميني – في أيار/ مايو 1980م – السلطة على القوات المسلحة[23]. وإثر ذلك بوقت قصير عيّن بني صدر حليفه عباس زماني (أحد كبار منظمي الحرس ومؤسسيه) قائدًا دائمًا للحرس، مدعيًا موافقة كبار قادة الحرس على ذلك. وكان زماني يعمل سابقًا قائدًا للعمليات وقائدًا فعليًا للحرس منذ تشكيله رسميًا، وهو ما يعني أن تعيين زماني كان مجرد تعزيز رسمي لموقعه[24]. ومع ذلك فإن هذه المحاولة لإخضاع الحرس من القمة منيت بالفشل. وبعد أن كان زماني يتمتع بشرعية واسعة داخل الحرس، كمناضل صلب ضد الشاه منذ وقت طويل، أصبح موصومًا بدعم بني صدر له، الأمر الذي وفر لمعارضي زماني وبني صدر – في هيكل قيادة الحرس – أسبابًا كافية لإجبار زماني على الاستقالة من قيادة الحرس في الشهر التالي[25]. وصار الحرس قادرًا على الهجوم المضاد على من يحمي زماني، أي بني صدر، عن طريق سحب التأييد من زماني وخلعه من القيادة، وذلك بدون إبداء معارضة مباشرة لتأكيدات الأب الكاريزمي للحرس، آية الله الخميني، بأن بني صدر هو الذي يدير شؤون إيران العسكرية.

بالرغم من سقوط زماني فإن بني صدر تابع جهوده لتعيين من يراه مناسبًا لقيادة الحرس، كما أن الحرس استمر في محاولة إفشال هذه الجهود. وعقب استقالة عباس زماني طلب بني صدر من كاظم بوجنوردي، شريك زماني في تأسيس حزب الأمم الإسلامية، أن يرأس وحدات الحرس الثوري. وبعد مرور عدة أيام من "المشاورات" – حيث عبرت العناصر الأكثر قوة في الحرس عن

معارضتها الصريحة لبوجنوردي – أقدم الأخير على رفض المنصب، معترفًا بشكل غير مباشر بأن التحزبية في الحرس تجعل من الصعب جدًا قيادة هذه المؤسسة[26]. وبعد ظهور عجز بني صدر الواضح عن السيطرة على الحرس، ساند الحزب الجمهوري الإسلامي تعيين أحد حلفائه، مرتضى رضائي، قائدًا للحرس في تموز/ يوليو 1980م[27]. وفي الوقت ذاته عُين مؤيد آخر للحزب الجمهوري الإسلامي، حجة الإسلام فضل الله محلاتي مشرفًا على الحرس، وهو محارب قديم في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية، التي دربت كثيرًا من المتطوعين أصبحوا لاحقًا من رجال الحرس[28]. وتلقى بني صدر أيضًا في ذلك الصيف هزيمة سياسية كبيرة أخرى، عندما أجبره الحزب الجمهوري الإسلامي على تعيين علي رجائي، وهو مدرس سابق وشريك في تأسيس منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (السلف الأساسي للحرس) في منصب رئيس الوزراء[29].

إضافة إلى قيام رجائي بتعزيز تحالف الحرس ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية مع الحزب الجمهوري الإسلامي، فقد لعب دورًا هامًا في إحباط جهود بني صدر الهادفة إلى إضعاف الحرس. وبعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980م، أبدى رجائي مع مجلس الشورى، الذي يهيمن عليه الحزب الجمهوري، معارضةً لأوامر بني صدر الخاصة بعدم تسليح الحرس بالأسلحة الثقيلة[30]. كما أن رجائي هو صاحب العبارة الشهيرة التي رُدِّدت كثيرًا في تأييد الحرس، والقائلة "إن الجيش النقي أيديولوجيًا هو خير من جيش منتصر"[31]. وهو ما يتعارض مع المقولة الأساسية لخبير القوات المسلحة الثورية، جوناثان أدلمان، الذي يعتقد أنه "لا يجوز أن يطغى الحماس الثوري على الفعالية العسكرية الموضوعية"، بل يثبت – على العكس – أن التجربة الثورية تضيف دائمًا قوة وفعالية عسكرية إلى الجيوش الضعيفة والمهلهلة التابعة للأنظمة السابقة[32].

برهن تحالف الحرس مع الحزب الجمهوري الإسلامي بوضوح على أنه وسيلة فعالة في معركته السياسية ضد بني صدر. وإضافة إلى ما تقدم، تضمنت استراتيجية الحرس السياسية انتقاء بعض مسئولياته العسكرية والأمنية الداخلية – دون غيرها – بهدف إضعاف الرئيس الإيراني. وحتى قبيل بدء الحرب العراقية – الإيرانية، فإن الحرس تحدى سلطة الرئيس علنًا بمتابعة

الحرب بشراسة ضد الأكراد المتمردين، برغم تصريحات بني صدر حول ترتيب اتفاقيات وقف إطلاق النار مع الأكراد[33]. وكان الحرس يحاول علانية إظهار ضعف بني صدر، كلما كان ذلك متاحًا، وذلك باستيلائه على مقرات الجماعات المعارضة ونهبها، والتعاون مع منفذي عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة، وتأييدهم ضمنيًا (بينما كان بني صدر يفضل –على ما يبدو – إطلاق سراحهم) [34]. وفي شهر تموز/ يوليو 1980م، إثر حدوث محاولة انقلابية صغيرة فاشلة قام بها الجيش النظامي، استغل الحرس وحلفاؤه السياسيون هذه الفرصة لإعطاء الحرس سلطة قيادة الوحدات والقواعد العسكرية التي زُعم أنها اشتركت في المؤامرة، وللتعجيل بعملية عزل ضباط الجيش النظامي بحجة أن مناصري بني صدر في الجيش النظامي يشكلون خطرًا على الثورة[35].

بالرغم من أوامر الخميني بأن يلتف جميع القادة السياسيين والقوات العسكرية حول بني صدر عقب الغزو العراقي، فإن الحرس وحلفاءه السياسيين استمروا في إضعافه.

وفي أوائل عام 1981م، انتُقد بني صدر في خطاب ألقاه خليفة الخميني المنتظر، آية الله حسين علي منتظري، كما وُجِّه له انتقاد من "الهيئات الثورية" في الجبهة الجنوبية (وهو مصطلح يشير إلى الحرس واللجان الثورية والعناصر المتطرفة الأخرى) بسبب إخفاقه في تنظيم هجوم مضاد على العراق[36]. وعندما استجاب بني صدر لطلبهم بشن هجوم مضاد على الغزاة، قامت هذه العناصر نفسها بشجب بني صدر والجيش النظامي لفشل ذلك الهجوم[37].

إن الصراعات السياسية – خلال العام الأول من الحرب – أظهرت بوضوح أن السياسة لها أسبقية على الفعالية العسكرية. ولا شك أنه كان من مصلحة الجيش النظامي وبني صدر من جهة، والحرس ورجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي من جهة أخرى، أن يتعاونوا لتنظيم هجوم ناجح ضد العراق. ولكن عدم رغبة أي من الجماعتين في إتاحة الفرصة أمام منافستها لقطف ثمار النصر العسكري، ومن ثم السياسي، حال دون حصول تعاون ميداني بينهما بدرجة كافية. ومن المفارقات أن يكون هذا الاستقطاب بين الجماعات السياسية أقوى من أي وقت آخر من عمر الثورة، الذي كان يبلغ

آنذاك 11 عامًا، مع أن التهديد الفعلي الذي شكله الغزو العراقي للثورة الفتية كان أيضًا على أشده، وهو ما كان يستدعي قيام أقصى حد من التعاون لدحره.

في المجال السياسي، واصل الحرس – خلال عام 1981م – إسهامه في إضعاف مركز بني صدر، فقام بتفريق المظاهرات المؤيدة لبني صدر، بل ازداد عدوانية في فعل ذلك، فيما كان دعم الخميني للرئيس يضعف[38]. ووصل الأمر إلى حد قيام رجال الحرس الثوري باعتقال عدد من مساعدي بني صدر، وذلك قبل وقت قصير من عزله في شهر تموز/ يونيو 1981م[39]. ومع أن كثيرًا من الجماعات السياسية ساهمت في عملية التخلص من بني صدر، إلا أن الحرس – باشتراكه في ذلك – أثبت مرونته بكسب معركة سياسية مهمة، لم يخضها من قبل أي جيش ثوري بارز، وهي معركة حياة أو موت ضد أحد زعماء النظام الرئيسيين، وهو القائد العام للقوات المسلحة، للثورة التي أنجبت الحرس الثوري نفسه. وبرغم وجود خلافات أساسية حول تشكيل الجيوش المسلحة الثورية، في كل من فرنسا وروسيا والصين، وحول قيادتها وإدارتها وأدوارها، إلا أن مبدأ عدم خروج هذه القوات على أنظمتها السياسية لم يكن موضع شك قط.

ومع سقوط بني صدر انقلبت التوجهات التي كانت سائدة في عهده، وهذا ما عبر عنه أحسن تعبير أول قائد غير رسمي للحرس، جواد منصوري، عام 1982م حيث قال:

بعد التخلص من بني صدر بدأت وحدات الحرس الثوري حياة جديدة. فقد لاحت لها الفرصة حينذاك لشن معركة مفتوحة ضد المجموعات اليسارية للقضاء عليها. وفي جبهات القتال، جرى تزويد الحرس بالأسلحة والمعدات اللازمة، وتحسنت علاقات الحرس مع الجيش النظامي، كما أنه استطاع إثبات قدرته في الدفاع عن البلاد والنظام الإسلامي[40].

أدت هزيمة بني صدر، بالدرجة الأولى، إلى وقوع إيران في قبضة رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي. وظل التحالف بين هؤلاء الملالي والحرس متماسكًا بشكل عام خلال الفترة المتبقية من الحرب. وإضافة إلى إظهار مرونته، فإن معركة الحرس مع بني صدر أظهرت – بشكل واضح – أن الحرس اعتبر نفسه قوة سياسية وليس قوة محترفة ومنضبطة، وأنه لا يعتبر اشتراكه في السياسة أمرًا مسموحًا به فحسب، بل هو جزء أساسي من مهمته

ووجوده. ولم ينتظر الحرس توجيه دعوة له من القادة المدنيين قبل انغماسه في الصراعات السياسية الداخلية، وهذا يختلف عن اشتراك الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني في عدة صراعات متتابعة على السلطة في الاتحاد السوفيتي والصين[41]. ولم ير الحرس في بني صدر تهديدًا لبقائه التنظيمي فحسب، بل رأى فيه خائنًا لمبادئ الثورة التي ساهم الحرس في وصولها إلى السلطة. ومن المفارقات أن يبدو الحرس – في معارضته لبني صدر – أكثر تشددًا من زعيم الثورة الكاريزمي، آية الله الخميني، الذي تحمل بني صدر حتى اقتراب نهايته، برغم مساعي بني صدر لتقويض مُثُل الخميني السياسية[42].

إن اشتراك الحرس في الصاع السياسي على السلطة ضد بني صدر قد عزز أيضًا نفوذ الحرس لدى مسانديه في الحزب الجمهوري الإسلامي. فقد برهن الحرس على أنه وسيلة نافعة لمساعدة رجال الدين في تعزيز سلطتهم. لكن الأمر الأقل إيجابية هو خشية هؤلاء من رد فعل الحرس المحتمل إذا ما قرروا، لأي سبب كان، الاتجاه بالثورة إلى سبيل الاعتدال في المستقبل. وهذا السيناريو هو بالضبط ما واجهه بعض قادة النظام من رجال الدين، بعد مرور 7 سنوات على سقوط بني صدر.

علاقة الحرس الثوري برؤسائه

عندما طرد الإيرانيون العراقيون من الأراضي الإيرانية عام 1982م، تحولت الحرب من مجرد كونها دفاعًا عن الوطن لتصبح حربًا ثورية حقيقية، ووُضعت قدرة الثورة الإسلامية على الانتشار وراء حدود إيران على المحك. وخلال الفترة 1982- 1988م، وهي مرحلة ترتبط بالنجاح الميداني الإيراني، فإن إصرار الخميني على مواصلة الحرب ضد العراق حتى النصر، حتم حدوث إجماع يبن أتباعه من رجال الدين والحرس الثوري وحتى الجيش النظامي، ولو بشكل أقل، على تحقيق هذا الهدف[43]. وحُدِّد النصر على أنه خلع الرئيس العراقي، صدام حسين، وإزالة النظام البعثي، وإقامة جمهورية إسلامية في العراق. لكن هذا الإجماع تبخر في صيف عام 1988م عندما تعرضت القوات المسلحة الإيرانية – الجيش النظامي والحرس على السواء – للهزائم إثر سلسلة من الهجمات العراقية، نتج عنها طرد القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، واحتلال القوات العراقية مرة أخرى أراضي داخل إيران.

وخلال النزاع الذي صاحب قرار الخميني في 17 تموز/ يوليو 1988م بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لإنهاء الحرب، تصدع التحالف بين الحرس وكثير ممن ساندوه طويلاً وبالأخص رفسنجاني كبير المنادين بالتسوية عن طريق التفاوض(44).

في عام 1988م، أصبح التزام الحرس الحماسي بمواصلة الحرب – التي صاحبت الثورة طيلة 8 سنوات – عبئًا يجثم على صدر كثير من السياسيين، الذين كانوا قد استخدموا تشدد الحرس سابقًا لخدمة مصالحهم السياسية الذاتية. وكانت معارضة الحرس لتلك الفئة من رجال الدين – التي تريد المساومة على مبادئ الثورة المتشددة – تدل على أن الحرس لم يقدم التأييد السياسي إلا لمن ظلوا مخلصين لمبادئ الثورة من هؤلاء السياسيين.

توحي التقارير الصحفية ورسالة الخميني إلى قادة الحرس المجتمعين في استاد آزادي في أيلول/ سبتمبر 1988م، بأن الحرس كان يعارض وقف إطلاق النار برغم الكوارث الميدانية(45). ولعل رفسنجاني ومؤيديه أدركوا أن الحماس الذي أبداه الحرس ضد العراق قد يرتد على رجال الدين أنفسهم، إذا ما اعتبر الحرس أنهم انحرفوا عن مبادئ الثورة، أو تحايلوا على الخميني لحمله على إنهاء الحرب. ولذا يمكن الاستنتاج بأن بيان الخميني الرسمي بتحمل مسئولية قرار وقف إطلاق النار(46)، كان عملاً حاسمًا في التخفيف من رد الفعل الانتقامي المحتمل صدوره عن الحرس وحلفائه المتشددين داخل النظام.

هناك دلائل مهمة على سعي رفسنجاني إلى إضعاف الحرس سياسيًا، فعندما بدأت أوضاع إيران العسكرية تتدهور عام 1988م، توقع رفسنجاني نشوء حاجة ملحة للسعي نحو السلام، وحدوث استياء محتمل في صفوف الحرس من جراء ذلك. وبالتالي وجّه للحرس أخطر تحد سياسي له منذ سقوط بني صدر. وإثر توالي الهزائم الإيرانية في الفاو وشرق البصرة، طلب الخميني من رفسنجاني، الذي كان يقوم بدور أساسي في إدارة الحرب، بحكم كونه ممثل الخميني لدى مجلس الدفاع الأعلى، أن ينوب عنه في مهام القائد العام للقوات المسلحة(47). ووُجّهت الأوامر إلى رفسنجاني بوقف الانهيار العسكري الإيراني – ولو جزئيًا – من خلال تحسين التعاون بين الجيش النظامي والحرس(48). وبعد ذلك تمكن رفسنجاني من إقناع محسن رضائي، قائد الحرس – أو إجباره – على الظهور على شاشة التليفزيون للاعتراف

بمسؤوليته عن هزائم إيران، الأمر الذي أضعف قائد الحرس سياسيًا وضعضع الروح المعنوية للحرس[49].

استنادًا إلى تفويض الخميني أقام رفسنجاني مقرًا عامًا جمع فيه أركان قيادة الحرس والجيش النظامي[50]. وعين كلاً من علي رضا أفشر وعلي شمخاني، نائبين للقائد على التوالي لشئون العمليات والمخابرات والموارد البشرية في القيادة العامة، بعد أن كانا مساعدين لرضائي فترة طويلة[51]، في محاولة واضحة لعزل رضائي قائد الحرس. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، أي بعد 6 أسابيع من قبول وقف إطلاق النار، سمح رفسنجاني لمجلس الشورى – على ما يبدو – بعزل رفيق دوست، الذي شغل منصب وزير الحرس فترة طويلة (وحليف رفسنجاني وصهره كما يقال) [52]، برغم أنه كان بوسعه التدخل لمصلحة رفيق دوست بحكم كونه رئيس مجلس الشورى. وتوحي هيمنة رفسنجاني على المجلس بأنه ربما يكون قد رعى –أو دعم ضمنيًا– قانونًا لدمج وزارتي الحرس والدفاع[53]، وهو ما أثار شائعات بأنه سيتم دمج الحرس والقوات النظامية في نهاية المطاف[54]. ومن المعروف أن الحرس سعى دائمًا للبقاء مستقلاً عن الجيش النظامي.

الحرس الثوري يثأر لنفسه

بخلاف الصراعات السياسية المبكرة ضد بازركان وبني صدر، لم يكن للحرس إلا حلفاء قليلون يساعدونه في مجابهة رفسنجاني. فقد وافق كثير من رجال الدين في النظام على ضرورة وقف الحرب، ورأوا بوضوح أن إنهاء الحرب ضروري من أجل إتاحة الفرصة لإضعاف النفوذ السياسي للحرس[55]. وزيادة على ذلك، فإن الخميني نفسه كان قد صادق علنًا على التخلي عن جهود الحرب، الأمر الذي ترك الحرس وحلفاءه المتشددين معزولين. ولهذا كان على الحرس أن يستجمع قواه المؤسساتية الذاتية لدحر التحدي السياسي في فترة ما بعد الحرب، لكن بدون الظهور بمظهر الخارج على الحكومة الإسلامية أو الأب الكاريزمي للحرس، آية الله الخميني.

ولدفع هذا التحدي، عُقد أواخر أيلول/ سبتمبر 1988م، في استاد آزادي طهران، اجتماع كبير لقادة الحرس على المستويين المحلي والقومي من جميع أنحاء إيران، حيث "بحثوا في خططهم المستقبلية للحفاظ على الثورة الإسلامية" حسبما قال رضائي[56]. وكان هذا الاجتماع الضخم بالأساس

عرضًا للقوة من جانب الحرس، وينطوي على تهديد مبطن لرفسنجاني والقيادة السياسية بأن الحرس سيقاوم أية محاولة جادة لإضعافه. وكانت البيانات المتتالية لقادة الحرس تنذر بالسوء، حيث صرح المتحدث باسم الحرس، علي رضا أفشر، بأن فشل رجال الدين في الحفاظ على أيديولوجيا الثورة سيشكل تهديدًا للثورة نفسها[57]. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو التقرير الذي أوردته صحيفة عربية مرموقة، ويفيد بأن رجال الحرس حاولوا اغتيال رفسنجاني عدة مرات، في إطار النزاع حول دور الحرس في فترة ما بعد الحرب[58].

ثم إن لجوء الحرس إلى اتباع سياسة حافة الهاوية قد نجح إلى حد بعيد. فقد تعهد جميع القادة السياسيين – الذين خطبوا أمام اجتماع قادة الحرس – بأن يبقى الحرس قوة عسكرية منفصلة والحارس الأول للثورة. وفي الوقت نفسه جرى تعيين حليف رضائي المتطرف، علي شمخاني، للحلول محل رفيق دوست كوزير للحرس[59]. وأجّل مجلس الشورى لمدة 6 أشهر النقاش حول مشروع قانون يهدف لدمج وزارتي الحرس والدفاع[60]. (لم تتم الموافقة على الدمج إلا بعد عام من وفاة الخميني تقريبًا) [61]. وكان الخميني قد أصدر بيانًا علنيًا بتأييد الحرس، يأمر فيه القادة السياسيين بعدم اتخاذ أية خطوات لإضعافه[62].

وإذا كان الحرس قد قاوم – من حين لآخر – محاولات خنقه، التي جرت على يد المشرفين عليه والسياسيين الداعمين له تقليديًا، فإن جهود رجال الدين لتعديل شخصية الحرس الحماسية الثورية لم تنقطع. وبذل رفسنجاني، وبعده علي خامنئي، جهودهما لإرساء المفاهيم القائلة بأن عملية توجيه أية قوة مسلحة نحو الاحتراف تقلل من ميلها للانغماس في السياسة. ودعا رفسنجاني في خطاب مهم ألقاه أمام الحرس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، إلى تحسين انضباط الحرس وتأسيس هرمية" واضحة، أي تحديد رتب رسمية لعناصره، والتركيز على التدريب والكفاءة في التقنيات العسكرية التقليدية، والتخلي عن تصدير الثورة بطريق القوة[63]. وذكر رفسنجاني أن "إحدى مسئوليات قادة الحرس الثوري هي التفكير في تحويل مؤسستهم إلى منظمة عسكرية كاملة، ومن مسئولية أفراد الحرس قبول ذلك، ومن الواجب عليهم الشعور بأنهم أعضاء في منظمة عسكرية حقيقية"[64]. وجاء خامنئي بكلام مشابه، حيث أيد الدعوة الموجهة للحرس لتحسين انضباطه والبقاء خارج

"السياسة التافهة"[65]. ومع ذلك، لا يوجد دليل واضح على أن قادة الحرس أو عناصره تجاوبوا مع هذه الجهود الداعية إلى الاحتراف وعدم تسييس مؤسسة الحرس. ومن الواضح أن الحرس لم يوقف جهوده لتصدير الثورة عن طريق القوة، كما أن إدخال الرتب العسكرية التقليدية عام 1990م لم يؤد إلى زيادة قدرات الاحتراف لديه، فضلاً عن أن الحرس واصل حشد التأييد الشعبي للسياسات المتطرفة[66].

يدل صمود الحرس في وجه هذه التحديات على عمق جذوره الثورية، ويميزه بشكل واضح عن المؤسسات الثورية الأضعف والأقل تكيفًا ومرونة، مثل الباسدران واللجان الثورية والعديد من المؤسسات الأخرى، التي انهارت أو ضعفت بشكل كبير خلال فترة الصراع المستمر على السلطة في النظام الإسلامي. بل إن مؤسسة ولاية الفقيه – التي تمثل النظام الإسلامي السياسي الثوري أفضل تمثيل – لم تسلم من عملية انتقال السلطة إلا بصعوبة شديدة.

إن قدرة الحرس في الحفاظ على تشدده الثوري وقوته التنظيمية في مواجهة محاولات النظام لإضعافه، تميزه أيضًا عن نظرائه في التاريخ. فالجيوش الثورية – كالجيش الثوري الفرنسي أو جيش التحرير الشعبي الصيني أو الجيش الأحمر السوفيتي – لم تواجه تهديدات من كبار القادة بعد الثورة بتقويض أسسها، وإن تعرضت – كمنظمات ثورية – لبعض النزاع حول النفوذ فيها.

لقد جرى تسريح القوات الشعبية للثورة الفرنسية، التي كانت تحمل الكثير من سمات الحرس الثوري خلال أيامه الأولى، عندما بدأ تطرفها يتخطى الحدود المقبولة، ويهدد بالتالي القيادة الثورية في فرنسا[67]. كما تعرض جيش التحرير الشعبي الصيني لمحاولات مدنية لجعله يسير في طريق الاحتراف، مع أنه ظل يشكل –دون شك– مجموعة رئيسية لها مصالحها في النظام الشيوعي الصيني. وأصبح هذا الجيش قوة محافظة بما فيه الكفاية بحلول الثورة الثقافية. بل عمل كعنصر كبح لمتطرفي الحرس الأحمر الذين تجاوزوا حدود تعليمات ماوتسي تونج[68]. ومن المعلوم أن رتب التسلسل القيادي التقليدية أُدخلت في جيش التحرير الشعبي الصيني كما حدث مع الحرس الثوري الإيراني، لكنه اختلف عن الأخير في خضوعه لعملية تغيير قادته الثوريين المخضرمين، إذ حل محلهم ضباط محترفون ذوو كفاءة[69]. وبالمثل

صار الجيش الأحمر السوفيتي خادمًا مطيعًا – إلى حد ما – للحزب الشيوعي الذي أوجده. فقد كان احتراف الجيش الأحمر وعدم تسييسه هدفًا رئيسيًا لتروتسكي والنظام البلشفي منذ البداية، حتى لا يشكل خطرًا سياسيًا على الحزب الشيوعي[70]. ولم يكن للجيش الأحمر القدرة ولا النية لمعارضة قيام ستالين بتعيين ضباط محترفين – بدلاً من قادته الثوريين مثل فوروشيلوبف وبوديني – أثناء الحرب العالمية الثانية[71]. والمثال الأقرب على عجز الجيش الأحمر عن الالتزام الأيديولوجي هو فشله في البروز كقاعدة مؤسساتية لمعارضة انهيار الشيوعية، بل وانهيار الاتحاد السوفيتي نفسه. وظهر هذا واضحًا في مشاركة الجيش الفاشلة المترددة وغير المتماسكة في انقلاب المتشددين في الاتحاد السوفيتي في آب / أغسطس 1991م.

المرونة الاجتماعية

مثلما اضطر الحرس لصد الهجمات التي شنتها الدوائر السياسية على وحدته التنظيمية وعلى أيديولوجيته المتشددة، فقد اضطر أيضًا إلى مواجهة القيود والتحديات النابعة من تركيبته الاجتماعية ذاتها. وقد أملت متطلبات الحرب مع العراق – إلى حد ما – طبيعة هذه التركيبة. ومع أن التركيبة الاجتماعية للحرس لم تشكل قط مصدر تهديد بالقضاء على الحرس كمؤسسة، إلا أن بعض الجماعات التي استوعبها بين صفوفه كان يمكن أن تطفئ شعلة حماسة الثوري، لكن هذه الجماعات لم تفعل ذلك. لذا كانت النتيجة الطبيعية أن تمكن الحرس من استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية التي جعلت قدرة الحرس على أداء مهمته أكثر صعوبة وتعقيدًا برغم انتهاجها خطًا راديكاليًا. وسوف نبين كيف أن الحرس نجح في التغلب على القيود العملياتية التي شكلتها تلك الجماعات.

كانت النواة الاجتماعية للحرس الثوري تضم أساسًا فدائيي المدن المنتمين إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، الذين قاتلوا نظام الشاه منذ مطلع السبعينيات على الأقل. فمحسن رفيق دوست – أحد الأعضاء القدامى في المجموعة الأساسية التي شكلت الحرس عام 1979م، وشغل منصب وزير الحرس فترة طويلة – كان يقوم بأنشطة معادية للشاه بعد انتفاضة 1963م التي قام الخميني فيها بدور بارز[72]. وكان العديد من قادة الحرس ومؤسسيه طلبة أو عاملين في المجالات التقنية. فمحسن رضائي – الذي كان أبوه تاجرًا

صغيرًا في البازار ومؤيدًا للخميني – قد عمل لفترة وجيزة في القطاع النفطي في جنوب إيران. وكان علي شمخاني – الذي أشار إليه تقرير في الصحافة الإيرانية عام 1980م بالمهندس شمخاني – أحد أفضل قادة الحرس تعليمًا، فقد تلقى تعليمه في كلية للزراعة بجنوب إيران[73]. وكان بهزاد نبوي مؤسس منظمة مجاهدي الثورة فني إلكترونيات درس في معهد طهران العالي للعلوم التقنية[74]. ثم أضيف إلى المجموعة الأساسية من الفدائيين بعض المتشددين المتزمتين الذين ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وأصبحوا يحملون السلاح ويشاركون في النضال مع تطور مراحل الثورة.

الانتهازيون

إضافة إلى المتشددين الذين التحقوا بالحرس لأسباب عقائدية وسياسية وشكلوا نواة تنظيمه، أدخل الحرس إلى صفوفه فئة من المجندين يمكن وصفهم بـ "الانتهازيين" الذين انضموا إليه بدافع المصلحة الشخصية في المقام الأول. وكانوا متعاطفين مع أيديولوجيا الحرس وتكتيكاته التي غالبًا ما اتسمت بالوحشية، لكن حماسهم في تأييد المُثُل العليا للحرس لم يرق إلى مستوى حماس الذين أسسوه، أو كانوا من أوائل الملتحقين بصفوفه، وإنما رأوه في الانتساب إلى الحرس وسيلة لتحسين أوضاعهم الشخصية. وكما يشير بخش "فإن عشرات الآلاف من الشبان العاطلين عن العمل، والمحرومين الذين يقنطون الأحياء القذرة والفقيرة في المدن، عثروا على وظائف في الحرس واللجان الثورية"[75]. وبالمثل وصفت صحيفة هندية أثر "عوامل الترغيب والترهيب" – وهي مزيج من تدهور الاقتصاد المحلي، وإغلاق الجامعات، وسمعة الحرس الطيبة في النظام الجديد، وما يؤمنه من فرص العمل – في تعليل بروز الحرس كطريق شعبي لتحسين الأوضاع المعيشية[76].

وبالنسبة للشبان الطموحين أثبت الحرس فعاليته كأداة لتبوؤ مكانة أعلى في إيران الثورة، من خلال عدة أمثلة بارزة على نجاحه. فقد أصبح جواد منصوري وكيلاً لوزارة الخارجية بعد قرابة سنتين من مساهمته في تأسيس الحرس[77]. وعين محمد قراضي، وهو من المؤسسين الأوائل للحرس، حاكمًا عامًا لخوزستان ثم وزيرًا للنفط وأخيرًا وزيرًا للبرق والبريد والهاتف[78]. وأصبح محسن رضائي قائدًا للحرس – وبالتالي شخصية وطنية بارزة – وهو في السابعة والعشرين. وأصبح شمخاني نائبًا له وهو في السادسة

والعشرين[79]. ولا شك في أن القدرة التي أعطاها هؤلاء – مقرونة بصورة الحرس كجزء من النخبة الجديدة في إيران – شكلت دافعًا قويًا لتطوع الشبان الإيرانيين في الحرس.

إضافة إلى العوامل المعنوية مثل السمعة الطيبة وتحسين المكانة الشخصية، كان الالتحاق بالحرس يعود بفوائد مادية وفورية. وعلى رأسها دون شك الرواتب العالية لرجال الحرس بالمقارنة مع جنود الجيش النظامي[80]. إضافة إلى أن بعض مصادر الصحافة الدولية ذكرت أن أفراد الحرس تلقوا قطع أراض تمت مصادرتها من أصحاب الأراضي الأثرياء الذين هربوا من البلاد في أعقاب الثورة[81]. فإذا وضعنا في اعتبارنا معدل البطالة المرتفع في إيران طوال معظم فترة الحرب، والمزايا المادية المتأتية من الخدمة في الحرس، لن نجد صعوبة في فهم الجاذبية القوية للانتساب إلى الحرس.

ومع أن الانتهازيين لم يشاركوا الحرس في طابعه العقائدي المتشدد، فقد شكلوا عنصرًا لا غنى عنه لتمكين الحرس من استكمال قوته العددية، وبالتالي قوته المؤسساتية. ومع أن هذه الأهداف التنظيمية تأتي في الدرجة الثانية بعد الأهداف العقائدية للحرس، إلا أنها تفسر دون شك سبب استعداد الحرس لتقديم حوافز مادية لمجنديه. بيد أن العيب الرئيسي لوجود الانتهازيين هو أن التزامهم نحو المؤسسة مرهون بالفوائد المادية والمعنوية التي تقدمها لهم. ولدى انتزاع هذه الفوائد منهم، أو حصولهم على عروض أفضل من مؤسسات أخرى، سوف يهجرون هذه المؤسسة بطبيعة الحال. وهناك مشكلة أخرى ترتبط بهذه المجموعة الانتهازية، وهي أنها تنظر إلى الحرس كمنطلق لتبوؤ مراكز رفيعة في المجلس والحكومة الوطنية والحكم المحلي، وبالتالي فإنها لم تساهم في تعزيز الولاء التنظيمي.

برغم الآثار السلبية المترتبة على وجود الانتهازيين في صفوف الحرس، فإن هذا الوجود لم يضعف تنظيمه أو أيديولوجية الراديكالية. فكما أن أفراد الحرس الانتهازيين قد استغلوا هذا الجهاز، كذلك فعل الجهاز نفسه مستفيدًا من جنوده الطموحين لاستكمال كوادره مقارنة مع الجيش النظامي. كما أن الانتهازيين بمقدار ما كانوا ينظرون إلى الحرس كوسيلة لتحسين أوضاعهم، كانت لديهم دوافع قوية للالتزام بمبادئه وأنظمة السلوك المتبعة فيه، وتحقيق النجاح على النحو الذي يفهمه الحرس. لذا قلل هذا الدافع النفعي من الآثار

السيئة لوجود الانتهازيين في صفوف الحرس.

المجندون

أساء المجندون إساءة كبرى إلى دور الحرس الطليعي في حماية الثورة، حيث شكلوا تدريجيًا نسبة متزايدة في صفوف الحرس مع استمرار رحى الحرب في الدوران. وتشير التقديرات غير المؤكدة إلى أن المجندين كانوا في نهاية الحرب عام 1988م يشكلون قرابة 80% من قوات الحرس على الجبهة[82]. غير أن هذا الرقم لا يتضمن قوات الأمن الداخلي الضخمة التابعة للحرس، أو ما يسمى بمقاتلي الباسيج. وربما يكون الحرس قد بدأ في استخدام المجندين منتصف الثمانينيات، ولكنه أعلن عام 1987م بصورة رسمية عن بدء فرض التجنيد الإجباري على الذكور المؤهلين للخدمة، دعمًا للمجهود الحربي[83]. بل إن الإعلان الرسمي عن سياسة التجنيد تضمن تحذيرًا باتخاذ إجراءات صارمة بحق الفارين من الخدمة في الحرس، وهو ما يؤكد بالدرجة الأولى أن جنود الحرس لم ينضموا إليه جميعًا بمحض إرادتهم[84].

النظر إلى التجنيد الإجباري في الحرس الثوري على أنه يتناقض مع جوهر الحرس من أساسه كقوة أيديولوجية متحمسة، مؤلفة من المتطوعين المستعدين للموت من أجل الخميني والثورة والإسلام. وإن كان هذا التعصب العقائدي قد أدى إلى استنزاف كثير من مقاتلي الحرس الأقوى تأييدًا لأيديولوجيته وتكتيكاته، وهو ما ظهر جليًا في الميدان من خلال استخدام "الموجات البشرية"، التي تكبدت خسائر فادحة في الهجمات التي شُنت ضد الجيش العراقي، الأفضل تسليحًا[85]. وهذه النسبة العالية من الخسائر البشرية تفسر بدورها قبول الحرس بالتجنيد. لكن التجنيد الإلزامي وحده لم يحل مشكلة الطاقة البشرية في الحرس، فاستكمل الحرس هذا التوجه، بتحويل الدور الرئيسي في هجمات "الموجات البشرية" إلى الباسيج الأكثر عددًا وتفانيًا، بينما احتفظ الحرس لنفسه بالدور الذي ينطوي على درجة أقل من المجازفة، وهو قيادة الوحدات وقوات المتابعة المساندة للموجات الهجومية، التي يشنها الباسيج مشكلين رأس الحربة[86].

وعلى عكس الانتهازيين الذين تطابقت مصالحهم الشخصية مع المصالح المؤسساتية للحرس، شكل المجندون أكبر عقبة في وجه أداء الحرس لدوره كقوة طليعية مسلحة لحماية الثورة، شأنهم شأن المجندين في أي جيش. إذ أُجبر

مجندو الحرس على الخدمة فيه، وبالتالي كانوا أقل تأييدًا لأيديولوجيته من أي مجموعة أخرى داخله. ولا شك أن تكتيكات الحرس القائمة على تقبل خسائر عالية في الأرواح، والتزامه بمواصلة الحرب حتى النصر، خلق تذمرًا شديدًا في صفوف المجندين، بالمقارنة مع مجندي الجيش النظامي الإيراني وغيره من الجيوش التقليدية. وتشير الأدلة المتوافرة إلى أن استعداد الحرس لمواصلة القتال حتى النصر – حتى مع انهيار المجهود الحربي عام 1988م – لم يضعفه وجود هذه النسبة العالية من المجندين في صفوفه. بيد أن الاستخدام المكثف للمجندين أضعف – بشكل غير مباشر – من قدرة الحرس على الحيلولة دون القبول بوقف إطلاق النار، عبر إسهامه في الانهيار الذي حدث في جبهة القتال. وتذكر التقارير الصحفية أن البيانات الصادرة عن قادة الحرس كانت تنادي بالصمود في وجه الهجمات العراقية، بينما كانت وحدات الحرس نفسها تفر من المعركة بأعداد كبيرة[87]. فالأراضي الواقعة شرق البصرة – التي احتاجت إيران إلى شهرين للاستيلاء عليها، وتكبدت من أجلها عشرات الآلاف من الإصابات عام 1987م – استعادها العراق عام 1988م في معركة استمرت تسع ساعات[88]. وهذا النوع من الاستسلام يتعارض مع الأداء السابق للحرس. فأفراده كانوا يقاتلون حتى الموت تحت ضغوط عسكرية مشابهة في بداية الغزو العراقي وطوال معظم مراحل الحرب[89]. ومع أن عوامل عديدة يمكن أن تفسر الانهيار العسكري السريع للحرس عام 1988م، من ضمنها تحسن الأداء العراقي في ساحة المعركة واستخدامه الأسلحة الكيماوية[90]، إلا أن وجود نسبة عالية من المجندين في صفوف الحرس، أسهمت بلا شك في الغياب النسبي لروح المقاومة فيه. وهذا الانهيار العسكري أضعف بدوره قدرة قادة الحرس ومحاولاتهم لمنع صدور قرار الحكومة الإيرانية بوقف الحرب[91].

وهناك تناقض قد يحتاج إلى تفسير، وهو اضطرار الحرس لفرض التجنيد الإلزامي، علمًا بأن عدد متطوعي الباسيج ظل مرتفعًا نسبيًا طوال فترة الحرب[92]. وتفسير ذلك أن متطوعي الباسيج لم يكونوا قوة ثابتة مثل جنود الحرس، وإنما كانوا يتطوعون لمدة ثلاثة أشهر، تتزامن عادة مع فترات النشاط العسكري المكثف، ثم يعودون إلى ديارهم[93]. من هنا كان احتياج الحرس للمجندين كي يحلوا محل القوات الثابتة والدائمة، التي كانت تُستنزف بدرجة عالية خلال الحرب. كما يجب ألا يغيب عن البال أن مسئوليات الحرس

على صعيد الأمن الداخلي جعلت صفوفه قليلة العدد، ولم يكن من السهل على الحرس أن يرسل أكثر أعضائه التزامًا إلى الجبهة دون التضحية بإمكانياته في مجال الأمن الداخلي[94]. ذلك الدور الذي كان مصدرًا إضافيًا رئيسيًا لقوته ونفوذه داخل النظام، وهو ما سنتناوله لاحقًا.

وخلاصة القول، كان استخدام الحرس للمجندين عائقًا – لا مفر منه – أمام جهوده لمواصلة الحرب الثورية. وبالفعل ساهم المجندون في التعويض عن الاستنزاف البشري المستمر الذي كان يتعرض له الحرس، لكن ضعف التزامهم بالحرب والمبادئ المتشددة للثورة ساهم في سوء الأداء العسكري للحرس، عندما قام العراق بشن ضغط عسكري كبير على جبهة القتال عام 1988م. وبرغم الأثر السيئ لاستخدام المجندين، فقد احتفظ الحرس بقوة سياسية تكفي للحيلولة دون إقدام السياسيين على استغلال الهزائم العسكرية لإضعافه سياسيًا.

الخبراء والبيروقراطيون

نتيجة لتزايد التعقيدات والمتطلبات الملقاة على عاتق الحرس خلال فترة الحرب، كان عليه أن يضم فئتين أخريين إلى تركيبته، الإداريين والخبراء الفنيين. وشكلت هاتان الفئتان تناقضًا ملموسًا مع الطابع الثوري للحرس. وكما يفترض ويبر، فإن بيروقراطيّي الحرس – الذين نشأت الحاجة إليهم لمواجهة أعباء صرف رواتب العدد المتزايد من المجندين وإدارة شعبة توريد الأسلحة واحتياجات المساندة اللوجستية، وتنظيم العلاقات مع البيروقراطية المدنية – كان متوقعًا منهم أن يلطفوا من الحماس الثوري للحرس، بإضفاء درجة من العقلانية والتنظيم على عملياته[95]. كما تم تجنيد الخبراء الفنيين في الحرس لتطوير قدراته في مجال إنتاج الأسلحة المحلية، ولتحسين الأداء اللوجستي في ساحة القتال عبر استخدام التكنولوجيا، مثل أنظمة الاتصالات[96]. وقام عدد من المهندسين بأداء هذه المهام للحرس –بصورة غير مباشرة– عبر العمل في منظمة جهاد البناء، التي تعمل أيضًا على تطوير أنظمة الأسلحة وتقدم مساعدة لوجستية للحرس[97]. وشأنهم شأن بيروقراطيي الحرس، كان يُنتظر من الخبراء الفنيين أن يخففوا من الغلواء الثورية، عبر إدخال مبادئ صنع القرار المستندة إلى الدراسة العلمية المنطقية بدلاً من العاطفة والانفعال.

ولكن الخبراء والبيروقراطيين – خلافًا للتوقعات – لم يحولوا الحرس إلى

قوة عسكرية أكثر محافظة وعقلانية. بل إن هذه الفئات زودت الحرس بقدرات أكبر لمتابعة الحرب الثورية التي لم يكن يريد التخلي عنها. وأتاحوا له فرصة الاستفادة من الأسلحة التقليدية والتكتيكات الأكثر تطورًا، فلم يتخل الحرس قط عن السمة المميزة لاندفاعه الثوري، أي الهجوم بالموجات البشرية، بل استخدم الأسلحة التقليدية المعقدة لتحسين كفاءة تكتيكاته شبه الانتحارية وزيادة[98].

التفاعل مع الجيش النظامي

قضية تعاون الحرس وتفاعله مع الجيش النظامي هي قضية متشعبة؛ لأن استخدام الحرس للخبرة العسكرية النظامية لم يضعف حماسه الأيديولوجي، بل دخل في نطاق قدرة الحرس على التكيف مع تأثير الفئات الاجتماعية الضعيفة أو غير الثورية، وقدرته على امتصاص هذا التأثير. ومع أن الحرس والجيش النظامي ظلا منفصلين كمؤسستين، لكل منهما تسلسله الهرمي والقيادي الخاص به، إلا أن الحرس تقبل تدريب الجيش النظامي له، وسمح لبعض الضباط النظاميين بقيادة وحدات مختارة من الحرس في هجمات رئيسية محددة[99]. وكما فعل الحرس بشأن استخدام الخبراء الفنيين، تمكن الحرس أيضًا من قبول معارف ومواهب العسكريين النظاميين دون أن يعرض أهدافه ومبادئه المتشددة للخطر. فالتدريب العسكري التقليدي، والتكامل المحدود في ساحة القتال، لم يدفعا الحرس إلى التخلي عن استخدام التكتيكات غير التقليدية مثل هجمات الموجات البشرية. وهذا ما حدث حتى خلال هجوم الفاو عام 1986م – وهو أنجح هجوم شنته إيران – حين حقق الحرس والجيش النظامي أعلى درجة من التنسيق بينهما[100].

وقدرة الحرس على مقاومة التمييع الأيديولوجي، برغم استفادته من خبرة الجيش الذي كان قائمًا قبل الثورة، تميزه عن الجيش الأحمر السوفيتي. فقد أعاد الجيش الأحمر ضباط القيصر السابقين الذين كان يشار إليهم "بالخبراء العسكريين" إلى المراكز القيادية خلال الحرب الأهلية، واعتمد عليهم اعتمادًا شديدًا في الحرب العالمية الثانية[101]. ونظرًا لتأثير هؤلاء "الخبراء العسكريين" فضل الجيش الأحمر الروح الاحترافية على الحماس الثوري، واكتسب الضباط الأكفاء في نهاية الأمر نفوذًا أكبر من الثوار المتفانين داخل تركيبة الجيش الأحمر، وهذا بخلاف ما حدث في الحرس[102]. وبدلاً من أن تؤسس الثورة الفرنسية جيشًا جديدًا بالكامل، فتحت الباب أمام الضباط الأكفاء

للترقي، وتخطي النخبة العسكرية الأرستقراطية التقليدية[103]. وكان الجيش الثوري الفرنسي – من حيث تركيبته وتكتيكاته واستراتيجيته – قوة مسلحة تقليدية ومحترفة، حتى عندما شن حربًا ثورية حماسية تحت قيادة نابليون[104]. ومع أن التاريخ لا يعطينا الخبر اليقين، يمكن القول: إن التزام الجيش الفرنسي بالفتوحات الثورية، يعود إلى زعامة نابليون العسكرية والسياسية الكاريزمية، أكثر مما يعود إلى الأيديولوجيا الذاتية للجيش الثوري الفرنسي. ولو قرر نابليون وضع حد للحرب التي شنها، فإننا نشك في أنه كان سيواجه معارضة تذكر من ضباط الجيش الفرنسي وجنوده.

اقتصرت حتى الآن مناقشة المرونة الاجتماعية للحرس على تحليل الفئات المنضوية تحت لوائه، والتي كانت محايدة أو غير متحمسة، أو ربما معارضة لأيديولوجيا الحرس. غير أن التحليل الإجمالي يجب أن يشمل أيضًا قدرة الحرس على أن يضم إلى صفوفه الفئات الاجتماعية التي كانت تؤيد أيديولوجيته بحماس، لكن وجودها فرض قيودًا عملية على قدرته في أداء رسالته. وتشكل درجة نجاح الحرس في التعامل مع هذه القيود محكًا لمرونته، لا يقل مصداقية عن نجاحه في استيعاب الجماعات غير الأيديولوجية –أو حتى المناوئة للأيديولوجية – داخل صفوفه.

الباسيج

بلا شك، كان أفراد الباسيج (أو حركة تعبئة المستضعفين) هم أول نموذج لفئة اجتماعية سببت للحرس مشاكل عملياتية، وإن لم تكن أيديولوجية. إذ يضم الباسيج في صفوفه شبانًا صغارًا جدًا (تقل أعمارهم عن الـ 17 سنة اللازمة عادة للخدمة العسكرية، وقد لا تتجاوز أعمارهم 10 أو 11 سنة) ومتطوعين كهولاً (معظمهم مدنيون متقاعدون) قادمين عادة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة[105]. وكان لدى متطوعي الباسيج على الدوام حوافز ودوافع أيديولوجية ودينية قوية، شأنهم شأن إخوانهم في جهاز الحرس الأساسي، وكانوا عادة أقل ثقافة وعلمًا من معظم أفراد الحرس، بل كان كثير منهم أميين[106]. وكان يتم تجنيد الباسيج أيضًا من بين صفوف طلبة المدارس الثانوية والجامعات وموظفي الحكومة وعمال المصانع[107]، ومثلهم مثل الحرس، ضموا في صفوفهم خبراء فنيين[108].

برغم أن الباسيج – كتنظيم – كان رسميًا منفصلاً عن الحرس خلال

الحرب الإيرانية – العراقية، وكان له قائده الخاص، إلا أنه في الواقع كان – ولا يزال– جزءًا لا يتجزأ من الحرس نفسه. وقد وُضع رسميًا تحت إمرة الحرس في الأول من كانون الثاني/ يناير 1981م[109]. وأُسس رسميًا كجهاز حرس خامس عام 1990م. وقام الحرس بتجنيد جميع وحدات الباسيج وتنظيمها وتدريبها وقيادتها. كما أن رضائي هو الذي عين رجل الدين المتشدد علي رحماني، قائدًا للباسيج عام 1984م وظل في منصبه مدة طويلة[110]. وفي كانون الثاني/ يناير 1990م، عُين علي رضا أفشر –حليف رضائي القديم والناطق باسم الحرس– قائدًا للباسيج، بناءً على توصية رضائي نفسه، الأمر الذي قضى فعليًا على أية سلطة قيادية استقلالية للباسيج[111].

يصف العديد من تقارير الحرب مقاتلي الباسيج عن حق بأنهم وقود حرب الحرس الثوري، حيث يسيرون إلى ساحة القتال مزودين بأسلحة خفيفة وفي موجات بشرية، عابرية حقول الألغام للوصول إلى المواقع العراقية الحصينة، ممهدين بذلك الطريق للهجمات التالية التي يشنها رجل الحرس الأكثر تمرسًا والأفضل تسليحًا[112]. فالباسيج الذين يحفزهم التزامهم نحو الثورة، كانوا يتلقون جرعات إضافية من مسئولي الحرس ومدربيه من رجال الدين الراديكاليين، الذين دأبوا على تلقينهم الأفكار الدينية والثورية[113]. وتضمّن التدريب العسكري للباسيج –على يد رجال الحرس– برنامجًا لمدة أسبوعين على استخدام القنابل اليدوية والبنادق الأوتوماتيكية، وإعطاءهم وعدًا بدخول الجنة إن سقطوا شهداء في ساحة الوغي[114]. ونقلت هيئة الإعلام الإذاعي الخارجي FBIS عن صحيفة روسية أن مفاتيح بلاستيكية كانت تعلق حول أعناقهم، ويقال لهم بأن هذه المفاتيح ستفتح لهم أبواب الجنة[115]. واستأثرت الصلوات وتلاوة القرآن والأناشيد والخطب الحماسية التي كان يلقيها قادة الحرس بجزء كبير من برنامجهم التدريبي وحياتهم على خط النار[116].

وبرغم أن الالتزام الأيديولوجي للباسيج لم يرق إليه الشك، إلا أن طبيعتهم بحد ذاتها فرضت مشاكل جمة على الحرس، إذ كانوا متطوعين وليسوا قوات ثابتة. وكانوا يخدمون فترة قصيرة لا تتجاوز عمومًا ثلاثة أشهر، ثم يعودون إلى بيوتهم وأعمالهم[117]. وكان متطوعو الباسيج يؤدون الخدمة العسكرية استجابة لدعوات التعبئة السنوية، أو نصف السنوية، التي توجهها قيادات الحرس والزعماء السياسيين. وبما أن مقاتلي الباسيج كانوا يشكلون غالبية

جنود المشاة في عمليات الحرس، فإن مدة خدمتهم القصيرة قللت من الفترات الزمنية التي وصل فيها تعداد القوات المسلحة الإيرانية إلى المستوى المطلوب لشن عمليات هجومية، مما اضطر الحرس إلى التعامل مع أعداد غير يقينية من المتطوعين الذين سيستجيبون لدعوة التعبئة، وترتب على ذلك عدم قدرته على حشد عدد كاف من الوحدات الثابتة ذات التدريب الدائم المنتظم[118]. وفي معرض بحثها عن أهم القيود الناجمة من الاعتماد على قوات متطوعة، تنوه تشورلي بالإحباط الذي كان يشعر به الثائر الأمريكي، الجنرال جورج واشنطن، الذي أعاق اعتماده على المتطوعين خطط عملياته ضد البريطانيين[119].

كما أن هناك أيضًا علاقة مهمة بين التركيبة الاجتماعية للباسيج والقيود التي فرضوها على الحرس. فنظرًا لأن نسبة عالية منهم أتت من الأرياف الإيرانية، لذا كانت أفضل فترة لاستقبال الباسيج هي الأشهر الثلاثة ما بين كانون الأول/ ديسمبر وآذار/ مارس، الأمر الذي كان يسمح للباسيج بالعودة إلى قراهم في الوقت المناسب مع بداية الموسم الزراعي، كما يسمح للطلبة منهم بالعودة إلى مدارسهم للتقدم لامتحانات الربيع[120]. وهكذا فإن فرصة الحرس للوصول إلى الحد العددي الأقصى، وبالتالي القيام بعمليات هجومية كبرى، اقتصرت على فصل الشتاء الذي يمكن فيه تعبئة الباسيج على أفضل وجه. وقد أكد علي رضا أفشر الناطق الرسمي باسم الحرس هذه العلاقة، وأوضح أن الهجمات العراقية كانت تحدث عمومًا في الربيع، عندما كان عدد وحدات الباسيج التي ترسل إلى الجبهة يصل إلى أدنى مستوى سنوي له[121]. وفي إحدى المحاولات غير الموفقة لتذليل هذه العقبة، حاول الحرس وضع برنامج على مراحل، لضمان وجود الباسيج بصورة ثابتة في جميع الأوقات، وبأعداد يمكن تقديرها مسبقًا، حتى يتمكن من تنظيم عملياته الهجومية في الأوقاف التي يختارها، وفي أفضل الأحوال والظروف العسكرية[122].

ومع أن خسارة إيران الحرب أثبتت فشل استراتيجية الحرس في التعبئة، فقد ظل يحاول التغلب على القيود التي فُرضت عليه، نتيجة حاجته الماسة للمتطوعين. واستطاع الجمع بين استراتيجيته الحربية والأنماط السائدة لتعبئة الباسيج، وحقق بعض النجاح في البداية، عبر شن هجماته مستفيدًا –إلى أقصى حد– من الأحوال الجوية والأرضية، واضعًا نصب عينيه القيود الزمنية

والبشرية. وفي ذروة توافر القوى البشرة الإيرانية (كانون الأول/ ديسمبر إلى آذار/ مارس)، كانت الأراضي الواقعة جنوب العراق، والتي تقطنها غالبية من الشيعة العراقيين، غير ملائمة بالمرة لقوات الحكومة العراقية التي يهيمن عليها السُّنة، بل كانت تناسب الهجمات البشرية المكثفة بالأسلحة الخفيفة، التي شنها الحرس والباسيج. فالمناطق الحدودية بين إيران والعراق –لاسيما تلك المحيطة بالبصرة، وهي ثاني أكبر مدينة في العراق وتقطنها غالبية شيعية– تتميز بالمستنقعات التي أعاقت في أيام المطر تحركات الدبابات العراقية ومدفعيتها الثقيلة[123]. كما أعاقت الأحوال الجوية السيئة عمليات سلاح الجو العراقي. وفي فصل الشتاء –الذي كان يصادف فترة التعبئة البشرية القصوى لدى إيران– كانت المزايا العسكرية العراقية في أدنى مستوى لها، بينما كانت المزايا العسكرية الإيرانية في أقصى حد لها.

إن تضافر عوامل مثل الحد الأقصى من القوى البشرية الإيرانية، والأحوال الجوية والتضاريس المناسبة، ووجود أهداف استراتيجية من الناحية السياسية داخل العراق، يفسر إلى حد كبير أنماط الهجمات الرئيسية الإيرانية خلال الحرب. فالهجمات الإيرانية الرئيسية في مستنقعات الأهواز عامي 1984م و 1985م، والفاو عام 1986م، وشرق البصرة عام 1987م، شُنت كلها في المستنقعات القريبة من البصرة، بهدف عزلها والاستيلاء عليها في النهاية[124]. وكانت هذه الاستراتيجية الحربية تستند إلى الافتراض بأن الاستيلاء على البصرة يعجل في سقوط نظام البعث العراقي، من خلال تشجيع شيعة العراق على الثورة والعصيان. كما مكنت الخطة الحربية الحرس من تحقيق هدف آخر من أهدافه –وهو خطف الأضواء من الجيش النظامي– وحققت الاستراتيجية المرسومة هذا الهدف، بالتقليل إلى أدنى حد من اتباع التكتيكات التقليدية، التي تشكل مواطن القوة الرئيسية لدى الجيش النظامي. وبرغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الإيرانيون، لاسيما في صفوف الحرس والباسيج، إلا أن هذه الهجمات، وبالأخص الاستيلاء على الفاو عام 1986م، شكلت ضغطًا شديدًا على الحكومة العراقية، وعززت كثيرًا من تأثير الحرس في صناعة القرار العسكري[125].

وبحلول عام 1988م، كان العديد من مقاتلي الحرس والباسيج، التواقين إلى الاستشهاد في سبيل الإسلام والثورة، قد حققوا تلك الأمنية. ويبدو أن الخسائر

الإيرانية الجسيمة، وعجز استراتيجية الحرس عن الإطاحة بصدام حسين، قد أضعف –على ما يبدو– من المعنويات الإيرانية، وجعل إيران عاجزة عن شن أي هجوم كبير عام 1988م. وكل ما استطاعت إيران القيام به كان هجومًا ضعيفًا في المناطق غير الاستراتيجية الواقعة شمال العراق(126). ولا شك أن العراق –الذي أحس بالضعف الإيراني، وكذلك بالعودة الموسمية لمتطوعي الباسيج إلى قراهم– اختار شهر نيسان/ أبريل من تلك السنة لبدء سلسلة من الهجمات المضادة، أجبرت إيران في النهاية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

برغم الفشل الكامل لاستراتيجية الحرس الحربية، لا بد من القول: إنه كاد أن يحقق أهدافه العسكرية الرئيسية، لاسيما عامي 1986م و 1987م، على الرغم من القيود التي فرضتها أنماط تجنيد الباسيج غير الثابتة التي لا يمكن الاعتماد عليها. وعمومًا يمكن القول بأن التنافس القائم بين الحرس والجيش النظامي، وعدم وجود قدر كاف من التعاون بينهما، هما سبب خسارة الحرب في النهاية، وليس استراتيجية الحرس وتكتيكاته. فعلى سبيل المثال، نجح الحرس والباسيج في قطع الطريق الرئيسي الحيوي الذي يربط بين بغداد والبصرة، خلال هجوم بدر على مستنقعات الأهواز في آذار/ مارس 1985م، لكن فشل الجيش النظامي في إرسال تعزيزات إلى الحرس والباسيج، مكّن العراقيين من محاصرة القوات الإيرانية المهاجمة والقضاء عليها.

إن اقتران موسم تجنيد الباسيج مع فصل الشتاء، ومع المزايا التي تحققها التضاريس في جنوب العراق، هو أمر من قبيل المصادفة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ما يتمتع به الحرس من مرونة ميدانية مكنته من التغلب على القيود التي فرضتها عليه أنماط تجنيد الباسيج. ومن الاحتمالات الأخرى – التي كانت متاحة أمام الحرس – إمكانية شن هجمات أصغر حجمًا وأكثر عددًا، عند نقاط عديدة على طول الجبهة، على أمل مباغتة العراقيين وتحقيق الاختراق المطلوب. وكان يترتب على هذه الاستراتيجية أن يسلم الحرس بدور أكبر للجيش النظامي في الحرب، نظرًا لاعتماده الشديد على الأسلحة والتكتيكات التقليدية، وهذا ما يتعارض مع الأهداف السياسية للحرس والتزامه العقائدي بـ "الحرب الشعبية".

المرونة الهيكلية – الوظيفية

يشير هذا التعبير بالدرجة الأولى إلى قدرة الحرس على القيام بمهام جديدة. ومع أن هذا التحليل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقييم تركيبة الحرس المعقدة –التي سنبحثها في الفصل التالي– إلا أن هذه الفكرة تستحق شيئًا من التحليل الأوّلي الآن.

يمكن القول: إن الحرس أثبت بجلاء قدرته على التكيف مع المهام الموكلة إليه بثلاث طرق رئيسية: تحول الحرس لدى اندلاع الحرب من مليشيا سياسية إلى قوة مسلحة قادرة على خوض حرب ضد دولة أخرى؛ [ووضْع التزامه بتصدير الثورة من موضع التنفيذ، بإرسال قوة عسكرية إلى الخارج لمساعدة الفصائل الإسلامية في لبنان بدءًا من عام 1982م(127)]؛ واتخاذ القوات العسكرية للحرس دورًا ردعيًا، وتوليها مسئوليات متزايدة في مجال إعادة البناء والإعمار، مع انتهاء دورها القتالي بانتهاء الحرب عام 1988م.

عندما غزت القوات العراقية إيران في أيلول/ سبتمبر 1980م، كان الحرس عبارة عن مليشيا سياسية صغيرة نسبيًا ومشرذمة. ولكن حماسه الثوري جعله يرص صفوفه لصد الغزو، ويبدي مقاومة باسلة، ويبطئ تقدم الزحف العراقي(128)، ثم يطرده بحلول عام 1982م(129). وفي السنوات التالية، طور الحرس جهازه العسكري ونظمه بدرجة كبيرة وفقًا للمبادئ العسكرية التقليدية، حتى وإن لم يتبن تكتيكات واستراتيجيات تقليدية لخوض الحرب. وطوال ثمانية أعوام لم يكتف الجهاز العسكري بمواصلة المجهود الحربي فحسب ضد عدو أفضل تنظيمًا وتسليحًا، بل استطاع خطف الأضواء من الجيش النظامي الإيراني الأفضل تدريبًا والأكثر احترافًا، عبر تنظيم أكثر الهجمات الإيرانية نجاحًا(130). وإذ كانت هزيمة إيران في الحرب تدحض –إلى حد ما– أطروحة أدلمان التي تقول: إن الثورات الاجتماعية الكبرى تفرز قوات مسلحة أكثر فعالية من تلك التي كانت قائمة قبل الثورة(131)، فإن الانهيار العسكري الإيراني لا يوحي بأن الحرس – كمؤسسة – فشل في التكيف مع الدور العسكري.

كما برهن الحرس أيضًا على مرونته التنظيمية من خلال تولي المهمة الإضافية، المتمثلة في التصدير النشط للثورة الإسلامية، برغم العبء الكبير الذي وضعته الحرب على كاهل تركيبته القيادية. وبدأت الجهود الجدية للحرس في تصدير الثورة عن طريق العنف في أيلول/ سبتمبر 1982م، عندما أُرسلت

مفرزة من الحرس إلى لبنان لمساعدة القوات الإسلامية هناك في دحر الغزو الإسرائيلي[132]. وفيما بعد سعى الحرس إلى تنفيذ أعمال تخريبية في دول الخليج العربي، لاسيما المملكة العربية السعودية، وأقام شبكة من العملاء في أوربا[133].

[استمر الحرس في تصدير الثورة، برغم المتطلبات التنظيمية الهائلة التي استلزمتها الحرب. فمثلاً قام محسن رفيق دوست –قائد مفرزة الحرس الأساسية في لبنان عام 1981م– بمتابعة الإشراف على قوات الحرس هناك، رغم ما يتحمله –كوزير للحرس– من أعباء الحرب ومسئولياتها[134]. وتضمنت هذه المهام إدارة شئون الحرس المالية والإشراف على الإنتاج المحلي للأسلحة ومشتريات الأسلحة[135]. كما أن مقاتلي الحرس في لبنان، البالغ عددهم 2000 رجل تقريبًا، والذين ساعدوا في عملية تأسيس وتدريب مليشيا حزب الله الشيعية الأصولية المتشددة[136]، ظلوا بعيدين عن المهام التدريبية والقتالية على الجبهة مع العراق.

وكانت أنشطة الحرس في الخارج تلقى معارضة بعض الزعماء السياسيين داخل النظام، أو كانوا يقبلونها على مضض. ومن بين الشخصيات التي أحجمت عن تأييد أنشطة تصدير الثورة التي قام بها الحرس، هاشمي رفسنجاني، وهو أحد صناع القرار العسكري الرئيسيين[137]. وقد وصلت الخلافات بينه وبين الحرس –حول تصدير الثورة– إلى عملية صنع القرارات المتعلقة بالحرب وأدت إلى تعقيدها. ولهذا فإن استمرار الحرس في متابعة أنشطة تصدير الثورة –رغم المعارضة السياسية من بعض المراجع العليا– يثبت قدرته على التنسيق بين مهام متعددة وغير مترابطة، ويدل على عمق حماسه والتزامه العقائديين، وعلى مجمل قوته السياسية ضمن النظام.

أما المثال الأخير على مرونة الحرس، إزاء المهام الموكلة إليه، فتكمن في قدرته كمؤسسة على استمرار نفوذه وقوته التنظيمية –برغم انتهاء الحرب، التي كانت مهمته الأولى– واستمرار التزامه الأيديولوجي، ومطالبته بالموارد والطاقات الوطنية. ومع أن أنشطته أصبحت تحظى بقدر من الدعاية أقل مما كان يحدث خلال الحرب، إلا أن الحرس يظل قوة سياسية متشددة لها أهميتها. فلم تتم إقالة أي من كبار قادة الحرس الذين تولوا دفة قيادته خلال الحرب، بل على العكس ارتفعت مكانة عدد منهم. فقد تولى علي شمخاني –الذي كان نائبًا

لقائد الحرس خلال الحرب– قيادة سلاح البحرية الإيرانية النظامي، فضلاً عن سلاح بحرية الحرس. كما أصبح علي رضا أفشر، كبير مساعدي رضائي والناطق الرسمي باسم الحرس، قائدًا للباسيج[138]. وسنتناول في الفصل الخامس مزيدًا من الأمثلة على استمرار الأهمية السياسية للحرس.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل الرابع

تعقيد الهيكل التنظيمي للحرس

من السمات الرئيسية المميزة للتطور المؤسساتي والتنظيمي للحرس ازدياد التعقيدات فيه باطراد منذ تأسيسه. وتبعًا لهنتنجتون فإن من أهم المؤشرات على التعقيد التنظيمي للحرس تكاثر وتمايز وحداته الفرعية التنظيمية، واضطلاعه بمهام إضافية[1]. وإذا ما أردنا تطبيق هذا الإطار في تحليل القوات المسلحة الثورية، لاسيما الحرس الثوري، فيجب أن نبين كيف تطور الحرس من خليط من المليشيات والفصائل الفدائية غير المنضبطة، إلى قوة مسلحة منظمة وفقًا للإطار التقليدي المتعارف عليه، وهو نفس التطور الذي سلكه عمومًا الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني والجيش الثوري الفرنسي، وهي قوات انبثقت عن ثورات اجتماعية كبرى[2].

ولكن خلافًا لهذه القوات الثورية، وعلى عكس توقعات بعض الدارسين[3]، فإن التعقيد التنظيمي للحرس لم يُترجَم إلى تراجع في التشدد أو الحماس الثوري، أو تناقص رغبة التدخل في السياسة. فتحول هيكلية الحرس إلى هيكلية تقليدية لم يقترن بتحول مواز في عملية صنع القرارات التكتيكية والاستراتيجية، كما هي الحال في القوات المسلحة المحترفة. ولم تحل المعايير العسكرية الموضوعية محل الأهداف الثورية المتشددة، كما لم يثبط التنظيم التقليدي من الحماس والاندفاع الثوريين.

وبدلاً من أن يؤدي التطور التنظيمي للحرس إلى إطفاء جذوة حماسه الثوري، ساعد على وضع المُثُل المتشددة لآية الله الخميني والثورة الإسلامية موضع التنفيذ.

وتتعزز هذه المقولة عند تحليل الوحدات الفرعية في الحرس، التي بدت وكأنها تعكس عملية التحول التقليدي، في حين بقيت مهامها وأنشطتها تهدف إلى تحقيق الأهداف الأيديولوجية الثورية. كما أن التمايز بين الوحدات الفرعية للحرس لم يكن ثابتًا طوال الوقت، بل كان الحرس قادرًا على تفادي التخصص المحدد والتسلسل القيادي الواضح كلما كان ذلك ملائمًا وضروريًا للوفاء بأهدافه المتشددة.

وينفرد الحرس في أن ازدياد تعقيد هيكله التنظيمي لم يغرس فيه الاحتراف العسكري. ويُستدل على التعقيد – في أوسع نطاقه – من خلال إنشاء اللوائح

والإجراءات الرسمية. فالاحتراف العسكري التقليدي يعني ضمنًا الالتزام بالطاعة العمياء لتلك اللوائح والإجراءات تفاديًا للعقوبات. ومن الناحية التنظيمية، فإن ازدياد التخصص، وإقامة هياكل لأداء مهام التنظيم، والتوزيع المحدد للمسئوليات، كلها سمات مميزة للتعقيد المتزايد. ويتضمن الاحتراف العسكري الولاء للتقاليد والإجراءات المتبعة في المؤسسة، دون أي اعتبار لسياساتها وقراراتها المتخذة على أساس المعايير العسكرية الموضوعية، وكذلك طاعة القيادة المدنية، بصرف النظر عن سياستها أو توجهاتها الأيديولوجية. وباحتفاظ الحرس بأيديولوجيته الراديكالية والتزامه بتحقيق أهداف الخميني، فقد افتقر إلى هذه المعايير الاحترافية. وفي الوقت الحاضر سنتناول مسألة تعقيد الهيكل التنظيمي للحرس، من خلال تحليل جهاز الأمن الداخلي، والبنية العسكرية، وجهاز تصدير الثورة، والبيروقراطية الإدارية المتمثلة في إنشاء وزارة الحرس، وأخيرًا هيكل القيادة العسكرية.

جهاز الأمن الداخلي

تمثلت المهمة الوحيدة للحرس الثوري عند تأسيسه في حماية الأمن الداخلي. وكان الحرس الأداة المسلحة الرئيسية لتعزيز قبضة الثورة على السلطة، والقضاء على هيكليات السلطة التي كانت قائمة في عهد الشاه، وتطبيق العدالة الثورية على من يشتبه بأنهم أعداء للنظام الثوري، أو متعاونون مع النظام السابق أو متعاطفون معه[(4)]، برغم معارضة الحكومة الثورية الأولى برئاسة مهدي بازركان لهذا السلوك. وكان العديد من قادة الحرس – على المستوى القومي والمحلي – يسيطرون على وحداتهم في الحرس ويمولونها، علمًا بأن هذه الوحدات كانت تضم في معظمها أفرادًا سبق لهؤلاء الوجهاء المحليين (القادة) العمل معهم وتجنيدهم خلال الثورة[(5)]. وكما تسببت الطبيعة التحزبية للحرس في إطلاق جهود القادة الثوريين من الملالي، لتحويله سريعًا إلى قوة وطنية خاضعة بشكل أكبر للمساءلة، فقد تسببت في الوقت نفسه في عرقلة تلك الجهود.

إما ما حفز النمو المبكر للحرس وتطوره الهيكلي والتنظيمي – أكثر من جهود القيادة السياسية – هو كثرة أعداء النظام وقوتهم، عندما كان النظام في أيامه الأولى، مقرونة بالتزام الحرس العقائدي بتدمير هؤلاء الأعداء. فقد كان الحرس بحاجة إلى زيادة عدد أفراده وانتشاره إلى جميع المناطق في إيران،

مبررًا ذلك بضرورة التصدي لأعداء النظام. وأدى نجاح الحرس في تصفية أعدائه في الداخل إلى اكتسابه ثقة رجال الدين، وإحباط الجهود الرامية إلى الحد من نموه، برغم أن الزعماء المعتدلين حصلوا بالفعل على مباركة الخميني لوضع حد لتجاوزات الحرس في مجال الأمن الداخلي(6).

إذا كانت المعارضة القوية للنظام الثوري هي الدافع لتطور الحرس السريع كمليشيا أمنية، عندئذٍ لن يصعب علينا أن نفهم لماذا ازداد عدد أفراد الحرس من 4000 مقاتل عند إنشائه إلى 25000 مقاتل في السنة التالية، قبل اندلاع الحرب مع العراق في أيلول/ سبتمبر 1980م(7). فخلال السنوات الأربع الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية كانت المعارضة المسلحة منتشرة في كل مكان. فقد بدأ العصيان الكردي عام 1979م. وفي كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة، طُلب من الحرس قمع اضطرابات خطيرة وقعت في تبريز (عاصمة إقليم أذربيجان الإيراني) دبرها أنصار رجل الدين البارز آية الله كاظم شريعة مداري(8)، الذي شكك في أساس وشكل الدولة الإسلامية الجديدة التي تصورها الخميني. وشنت جماعة الفرقان الراديكالية هجمات متقطعة على مسئولي النظام في عدة مدن كبرى. وفي أيار/ مايو 1979م، كانت هذه المجموعة – على ما يبدو – مسئولة عن إصابة رفسنجاني بجروح(9). وخلال عامي 1980م – 1981م ازدادت العلاقات توترًا بين رجال الدين ومجاهدي خلق وأسفرت عن صدامات متكررة بين تلك الجماعة والحرس الثوري، كما دبرت الجماعة المذكورة محاولات اغتيال ضد المسئولين(10). واتُهمت جماعة مجاهدي خلق بتفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي ومكتب رئيس الوزراء عام 1981م(11). وتولى الحرس عام 1983م مهمة تصفية حزب توده الشيوعي الموالي لموسكو الذي ساهم مع رجال الدين، مثله مثل مجاهدي خلق، في الإطاحة بالشاه(12).

كما خلقت مجموعات صغيرة مشاكل أمنية للنظام والحرس. فلقد كان من ضمن المجموعات الأخرى –التي قاتلت ضد النظام وهاجمت الحرس في السنوات الأولى للثورة– جماعة "فدائيي خلق" الماركسيون المتشددون، وتنظيم بايكار الشيوعي، ومجموعة كوماله الماركسية الكردية(13). وادعى محسن رضائي قائد الحرس – في مقابلة أجرتها معه صحيفة طهران تايمز عام 1982م – نجاح عمليات الحرس ضد جماعة الطوفان التي تتخذ من كردستان

مقرًا لها، وضد تنظيم ساهند الذي زعم أنه يضم بين صفوفه "طلابًا وأساتذة من جامعة إنجلترا وعناصر صهيونية"[14]. كما أن الجماعات العرقي العربية في إقليم خوزستان الذي تقطنه غالبية عربية، وكذلك قبيلة قشقاي المقيمة في الداخل، أثارت اضطرابات مناوئة للنظام[15].

ومع تزايد التحديات الأمنية التي واجهها الحرس في الداخل، ومن ثم تزايد المسئوليات الملقاة على عاتقه، بدأ هيكله التنظيمي يتبلور على مستوى الدولة. فإلى جانب منصبي القائد الميداني للحرس والمشرف الديني عليه، كان المجلس الأعلى للحرس الثوري –الذي أُسس رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م[16] – هو أول بنية تظهر علنًا، وتألفت عضويته أساسًا من المؤسسين الأوائل للحرس، مثل رضائي وعلي رضا أفشر وعلي شمخاني ومحسن رفيق دوست ورحيم صفوي وعباس زماني ومهدي هاشمي. وفي نهاية المطاف شغل هؤلاء مناصب قيادية رفيعة مع تحديث الهيكل القيادي للحرس[17].

تكشف تركيبة "المجلس الأعلى للحرس" عن طبيعة قواه المحركة، فكون أقوى أعضائه هم كبار مؤسسي الحرس يوحي بأن "المجلس الأعلى للحرس" كان موجودًا – بحكم الواقع – قبل تشرين الأول/ أكتوبر 1979م بوقت طويل. كما أن عضوية مهدي هاشمي فيه تدل على أن الانتساب للمجلس كان يتطلب من العضو أن يكون له قاعدة شعبية تستند إلى منطقة أو قضية[18]، فقد أُعدم مهدي هاشمي عام 1987م؛ لأنه فضح صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران، رغم راديكاليته وقرابته لآية الله منتظري (خليفة الخميني المعين حتى قبل أربعة أشهر من وفاة الخميني)، ورغم كونه أكبر المنادين في الحرس بتعجيل أنشطة تصدير الثورة، ولو على حساب المجهود الحربي ضد العراق، بل كان الناطق الرئيسي باسمهم[19]. وقبل إجراء عملية التنظيم الكاملة لهيكل قيادة الحرس، كان المجلس الأعلى ككل يتخذ القرارات المتعلقة بالحرس ويعين صغار القادة[20].

ومع تطور هيكل قيادة الحرس، أصبح دور المجلس الأعلى أكثر وضوحًا وتحديدًا وكان – من الناحية الشكلية – تابعًا للمشرف الديني (ممثل الخميني لدى الحرس) وهو أعلى مرتبة من قائد الحرس الثوري[21]. وبحلول عام 1984م، تحددت تركيبته على أساس المنصب في الحرس وليس الصفة الشخصية. فأصبح يضم قائد الحرس ونائبه ووزير الحرس وقائد القيادة

المركزية للحرس وقادة "مختلف الوحدات الأخرى ذات المسئولية في جهاز الحرس (حسب اللزوم)" [22]. وبعد تشكيل وزارة الحرس عام 1982م، أصبح من مهام المجلس الأعلى أن يكون حلقة الوصل الرئيسية بين القيادة الميدانية للحرس وبين الوزارة[23].

أما جهاز الأمن الداخلي في الحرس – المنتشر على مستوى الدولة – فقد تطور بشكل متواز مع هيكل قيادته الوطنية. وكما حدث على المستوى الوطني، انبثقت تنظيمات الحرس المحلية مباشرة عن خلايا الحرس الأولى في كل موقع، وهي التي تسلمت السلطة خلال الثورة. وقد تم إنشاء المناطق الإدارية العشر للحرس، التي يوازي كل منها تقريبًا إقليمًا إيرانيًا، وهي تتبع قائد الحرس والمجلس الأعلى مباشرة[24]. وأقيم كل مقر قيادة إقليمي تابع للحرس في عاصمة الإقليم ذاته.

وكان الهيكل القيادي الإقليمي للحرس مرآةً للهيكل القيادي على المستوى الوطني. فقد ترأس كل منطقة من مناطق الحرس قائد إقليمي، كان يعمل ضمن مجلس إقليمي أوسع يضم كبار قادة الحرس في المدن الكبرى والمناطق التابعة لها إداريًا[25]. وكان منصب القائد الإقليمي للحرس –في أغلب الأحيان– منطلقًا لاحتلال موقع في قيادة الحرس الوطنية. فمثلاً :كان عباس محتاج قائدًا للمنطقة السابعة (الحدود الشمالية الغربية) قبل أن يفوز بمنصب رفيع في مقر القيادة المركزية في طهران[26].

ونُظمت قيادة الحرس على مستوى المقاطعات على نحو مماثل، وكانت تخضع للقيادة الإقليمية وتهيمن على قيادة القاعدة الأدنى منها مستوى. وفي المناطق الريفية من إيران كانت قيادة المقاطعة تهيمن على منطقة جغرافية واسعة في ذلك الإقليم، حيث تشرف على العديد من قواعد الحرس في البلدات الصغيرة المنفردة. وفي المناطق الحضرية المحيطة بعواصم الأقاليم الإيرانية، كان يمكن لقيادة المقاطعة أن تشمل عاصمة ذلك الإقليم وضواحيها. وبينما تتولى قيادات القواعد مسئولية ضواحي المدينة وأجزاء كبيرة منها، فإن مقر القيادة الفرعي – الذي قد يكون واجهة محل أو بيتًا كبيرًا – يشرف على مزيد من الأجزاء الفرعية للمدينة[27] بغية أن يحقق الحرس الحد الأقصى من التغلغل بين السكان المدنيين، على عكس الجيش النظامي الذي لا يتولى مسئوليات الأمن الداخلي إلا في الأزمات أو حالات الطوارئ، ويتمركز عمومًا

في حاميات خارج المناطق الآهلة بالسكان[28].

يرتبط وجود الحرس بين السكان –إلى حد ما– بطبيعة خصومه، وأقواهم تنظيم مجاهدي خلق (انبثق التنظيمان من جذور مشتركة كما أشرنا في الفصل الثاني) ويمتلك تنظيم مجاهدي خلق – مثله مثل جهاز الحرس قبل الثورة – قوة من فدائيي المدن، متمرسة في استخدام شبكات المؤازرة السرية في المدن الكبرى[29]. وقد سقط العديد من رجال الحرس أثناء قيامهم بأعمال الدورية ضحايا لهجمات مجاهدي خلق[30]. وللقضاء على الخلايا المؤازرة لتلك الجماعات المعارضة المنظمة، أنشأ الحرس وحدة استخبارات ترتبط بجميع مستويات هيكله القيادي[31]. وصدرت الأوامر بدمج هذه الوحدة مع وزارة الاستخبارات، لدى إنشاء تلك الوزارة عام 1984م، ولكن وحدة استخبارات الحرس ظلت منفصلة ونشطة، دليلاً على القوة المؤسساتية للحرس، مما يتسبب إلى حد ما في ازدواجية الجهود التي تبذلها وزارة الاستخبارات[32]. ويمثل الحرس – إضافة إلى مهمة القضاء على المعارضة المنظمة – خط الدفاع الأول في مواجهة المظاهرات الكبرى المناهضة للنظام[33].

إن امتداد هيكل الحرس في جميع أنحاء البلاد، وتغلغله في المجتمع كقوة أيديولوجية، سهل جهوده لتعبئة المساندة الشعبية والمجندين من أجل الحرب. وبعد بدء الحرب مباشرة، أُسندت إلى الحرس رسميًا مهمة إعداد جيش "قوامه 20 مليون رجل" من الإيرانيين، كُتب له أن يبرهن على قوة الثورة الإسلامية بدحر القوات العراقية الأفضل تسليحًا وتدريبًا[34]. وتم تجنيد هذا الجيش الشعبي وتنظيمه عبر شبكات القواعد التابعة للحرس، بالاشتراك مع تنظيم الباسيج، المنفصل شكليًا والتابع عمليًا للحرس. وفي سبيل التعبئة، أقام الحرس مراكز تجنيد، ليس فقط في حامياته وقواعده ومقرات القيادة التابعة له في المدن، بل أيضًا في المساجد والمدارس والمصانع والمرافق الحكومية المحلية[35]. وقد أدى مجهود الحرس التعبوي، مقرونًا بقوته كجهاز أمن داخلي، إلى منح الحرس سلطة قوية على المستوى المحلي، بل وعلى العديد من المؤسسات الحكومية المدنية المحلية. ففي عام 1987م، مثلاً، فُوض الحرس باستخدام موارد المؤسسات الحكومية والجامعات، لتوفير مرافق التدريب والخبرة والمجندين اللازمين له[36].

إن جهاز الدعاية في الحرس – الذي يتميز بالقدرة على الوصول إلى

الجماهير العريضة – يساعده على تعبئة السكان والترويج لخطة السياسي الراديكالي. فالحرس يصدر مجموعة واسعة من المنشورات ويوزعها، بما فيها الكتب والإعلانات والنشرات، ومجلته الخاصة التي تتناول شئون الحرس، كما أنه يبث برنامجًا تلفزيونيًا خاصًا به[37]. ويقع مركز التوزيع الدعائي الرئيسي للحرس في مجمع السفارة الأمريكية السابق في طهران، الذي يُستخدم أيضًا كمدرسة ومركز تدريب للحرس[38].

وأسس الحرس وحدات فرعية إضافية، لأداء دوره الداخلي الإضافي، المتمثل في ضمان تمسك الناس بالقوانين الإسلامية التي تنظم الحياة الاجتماعية. ومن بينها وحدات "ثأر الله" و"جند الله" التي كانت تطوف شوارع المدن الكبرى في سيارات نقل تويوتا بيضاء، تبحث عن المذنبين والآثمين، مثل النساء اللاتي يرفضن الالتزام بالزي الإسلامي، أو الشبان الذين يستمعون إلى الموسيقى الغربية، أو أولئك المفطرين في ساعات الصيام في شهر رمضان المبارك[39]. كما أن هذه الوحدات –التي كانت تفتش المنازل في حال اشتبهت بمخالفة أصحابها للتقاليد الإسلامية– ساهمت كثيرًا في توليد الكراهية للحرس في نفوذ المثقفين، وأبناء الطبقة الأرستقراطية، والشريحة العليا من الطبقة الوسطى في طهران، وهي الفئة الاجتماعية الأشد معارضة للتقيد الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الحاكم بشكل عام[40].

إن دور الحرس في الحفاظ على الأمن الداخلي وفرض تطبيق الشريعة الإسلامية، يميزه كثيرًا عن غيره من القوات المسلحة الثورية، لاسيما تلك التابعة للأنظمة الشيوعية، ويشكل خير مثال على تغلغل الحرس كمؤسسة في إيران الثورة. ففي الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، لا يتولى الجيش الأحمر أو جيش التحرير الشعبي مهمة الاستخبارات المحلية، لكنها موكلة إلى جهاز كيه جي بي KGB المدني في الاتحاد السوفيتي، وإلى وزارة أمن الدولة في جمهورية الصين الشعبية[41]. وبالفعل لم تضطلع أية قوات مسلحة ثورية أخرى بدور مماثل في فرض الالتزام بالقيود الاجتماعية للثورة.

ولعل الأبرز من ذلك هو دور الحرس في أخذ زمام المبادرة، بدلاً من الاكتفاء بردة الفعل فيما يتعلق بقمع الاضطرابات الشعبية. فجيش التحرير الشعبي الصيني، مثلاً، استُدعي إلى بكين من الحاميات البعيدة لقمع ثورة شعبية في أيار/ مايو 1989م، أما الحرس فهو يتدخل عمومًا قبل انتشار المظاهرات

واستفحالها[42]. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد دليل على أن الحرس كان ينتظر صدور أوامر إليه من القيادة المدنية لتفريق المتظاهرين واعتقالهم، لكن يبدو أن الحرس كان يعطي لنفسه سلطة قمع المظاهرات فور حدوثها.

لم يُبْد الحرس أي تردد في استخدام القوة في الداخل، بعكس نظرائه الأكثر "احترافًا" في القوات الثورية الأخرى. فمن المعروف على نطاق واسع عن الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني ممانعتهما في الاشتباك مع المتظاهرين المدنيين. ومن الأمثلة الحديثة، ذُكر أن قيادة الجيش السوفيتي وقفت ضد التدخل عام 1990م، في الاضطرابات الشعبية التي وقعت في أذربيجان السوفيتية، تاركة مهمة القتال الرئيسي لقوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية[43]. ويقال: إن بعض وحدات جيش التحرير الشعبي الصيني ترددت في التدخل ضد المتظاهرين، في ساحة تيانانمين في أيار/ مايو 1989م. لكن الحرس لم يتردد قط في استخدام القوة ضد المتظاهرين، حتى عندما كان هؤلاء من رجال الدين، معتقدًا على ما يبدو أن آية معارضة للنظام تشكل خيانة للإسلام، وللأب الروحي للحرس آية الله الخميني (لاسيما بعد وفاته) [44]. ومن الواضح أن تطور الحرس التنظيمي وتخصصه لم يضعفا الالتزام العقائدي لديه بمبادئ الثورة النقية.

البنية العسكرية

خلافًا لهيكل الأمن الداخلي للحرس، الذي نشأ امتداد مباشرًا للشبكة الفدائية التابعة للحرس قبل الثورة، فإن دور الحرس العسكري انبثق من حالة الطوارئ الوطنية (الغزو العراقي لإيران عام 1980م) التي أخذت الحرس على حين غرة. وفي مقابلة جرت عام 1985م مع وزير الحرس السابق محسن رفيق دوست، استعرض العوامل العملية والسياسية التي أعاقت دخول الحرس في الحرب قائلاً:

عندما أردنا إرسال قوات حرس الثورة الإسلامية إلى جبهات القتال، لم تكن تلك القوات تملك التشكيل أو التنظيم العسكري اللازم؛ لأن إنشاء الحرس لم يكن للذود عن حياض البلاد، بل كان هدفه الرئيسي الدفاع عن الثورة الإسلامية. وفي هذه المرحلة بالذات، أدركنا أن الحرب المفروضة علينا لم تكن موجهة ضد حدودنا، ولكن ضد الثورة الإسلامية ومن أجل تدميرها. لذا، شعرنا بالحاجة إلى تعبئة قوات الحرس الثوري. ولكن عندما أراد الحرس

دخول الحرب كقوة شعبية، واجهته المشاكل والعقبات التي وضعتها أمامه الطغمة الحاكمة (جماعة بني صدر) آنذاك[45].

ويتابع رفيق دوست حديثه، مؤكدًا أقوال جواد منصوري –أول قائد غير رسمي للحرس– فيصف سقوط بني صدر بأنه نقطة التحول الرئيسية التي مكنت الحرس من اتخاذ موقف أكثر قوة في الحرب، وبالتالي طرد القوات العراقية من الأراضي الإيرانية[46]. وبدأت نجاحات الحرس في الحرب مع أول هجوم منظم شنه في أواخر 1981م، حيث كسر الحصار العراقي لمدينة عبدان في جنوب إيران[47]. وفي المقابلة ذاتها يصف رفيق دوست كيف أن معركة عبدان أطلقت عملية تطوير الحرس وفقًا للمبادئ العسكرية التقليدية فيقول:

عندما بدأت القوات الإيرانية عملياتها الواسعة، ساد شعور بضرورة وجود الحرس الثوري على جبهات القتال في تشكيلات منظمة. وقد بدأت عملية تنظيم الحرس وإعادة تشكيله، بإنشاء سرايا حدودية شاركت في فك الحصار عن مدينة عبدان. وتوسعت تلك السرايا فيما بعد وتحولت إلى ألوية، ومن ثم إلى جيوش[48].

وقد سار الحرس في اتجاهات موازية لتلك التي اتبعتها الجيوش الثورية الأخرى عبر التاريخ، فبدأ يتصف بالصفات التنظيمية لقوة مسلحة تقليدية. إلا أن التجارب التي خاضها الحرس –حتى الآن– لا تؤيد العلاقة المباشرة المفترضة بين التعقيد التنظيمي وتراجع الالتزام الأيديولوجي الثوري. وتوضح قدرة الحرس على تنظيم صفوفه في تشكيلات –من أجل التصدي للأخطار التي كانت تهدد بقاء الثورة الإسلامية– كيف استطاع الاستجابة من الناحية التنظيمية للمتطلبات الوظيفية الملحة. بيد أن تشكيل هياكل الحرس ووحداته الفرعية لم يكن أساسًا بغرض التصدي للتهديد العسكري الخطير من العراق، لكنها شُكلت أو تفرعت من أجل تفعيل مساندة الحرس للأيديولوجيا المتشددة للثورة الإسلامية.

وقد نشأت الذراع العسكرية للحرس خلال الحرب، وفقًا للمعايير الرئيسية الثلاثة للتطور العسكري التقليدي، وهي التنظيم والتدريب والتسليح. وعمومًا فقد نجح الحرس في كل من هذه المجالات في صياغة الأشكال التقليدية بحيث تلبي متطلباته العقائدية الثورية.

التنظيم

شكل الحرس خلال الحرب تنظيمًا قتاليًا يبدو تقليديًا بشكل عام، حسب المفاهيم التنظيمية العسكرية. فأنشأ قوات جوية وبرية وبحرية منفصلة، إلى جانب سيطرته على قوات المشاة المسماة بالباسيج، والتي أصبحت رسميًا عنصرًا تابعًا للجناح العسكري للحرس[49]. ولم تكن القوات البرية للحرس تتطلب إلا القليل من المهارة التقنية، وكانت تعكس –على أفضل وجه– تركيز الحرس على العنصر البشري المتحمس أكثر من تركيزه على التكنولوجيا، وظلت أقوى أسلحته وأكثرها أهمية على الإطلاق. وأُنشئت ضمن القوات البرية للحرس التشكيلات التقليدية المنظمة، أي الفيالق والفرق والألوية والكتائب والسرايا، مع تقسيمات فرعية أخرى على مستوى الفرقة واللواء، بحيث أوجدت وحدات منفصلة من المدرعات والمدفعية والمشاة والمهندسين[50]. وكانت هذه التشكيلات نموًا مباشرًا "للسرايا" الأولية التي نظمها الحرس في أول هجوم له. وفي نهاية الحرب كانت القوات البرية الثابتة التابعة للحرس تضم 21 فرقة مشاة، وتصل إلى 31 فرقة إذا وضعنا في الحسبان 15 لواءً مستقلاً، و 3 فرق هندسية، و 42 لواءً متخصصًا في المدفعية والمدرعات والحرب الكيماوية – الجرثومية و "الحرب النووية"، وفقًا لما يقوله الناطق الرسمي باسم الحرس[51]. ويُذكر أن إيران قد استخدمت الأسلحة الكيماوية في الحرب مع العراق، كما أن العراق استخدم هذه الأسلحة ضدها، كذلك تزعم بعض التقارير الصحفية الأخيرة أن الحرس يشرف على برنامج للأبحاث النووية مقره في "مُعالم كلايه" الواقعة شمال غرب طهران[52]. ويتطابق ذلك مع تقارير صحفية حديثة حول سعي إيران للحصول على أسلحة نووية[53].

إن مجرد امتلاك الحرس لتشكيلات مدرعة ومدفعية متخصصة، بغض النظر عن قوتها أو فعاليتها، يثبت قدرته على تدبير أموره على عجل. وقد ركز كل قادة الحرس اعتمادهم -في البداية على الأقل- على الأسلحة التي استولوا عليها في المعارك لتزويد الحرس بالدبابات والمدفعية الثقيلة. حتى زعم رفيق دوست عام 1985م، أن الحرس الثوري لم يشتر أية أسلحة ثقيلة[54]. وكما ذكرنا سابقًا، كان بني صدر –في السنة الأولى من الحرب– العقبة الرئيسية أمام شراء الحرس لأية أسلحة ثقيلة خاصة به. وبعد الإطاحة به، ظل الجيش النظامي –بسبب تدريبه وخبرته– هو الذي يحصل على معظم

الأسلحة الثقيلة المشتراة من الخارج بدلاً من إعطائها إلى الحرس.

غير أن الشكوك المتبادلة بين الحرس والجيش النظامي جعلت قيادة الحرس غير مستعدة للاعتماد التام على الجيش، للحصول على الدعم القتالي بالدروع والمدفعية الثقيلة.

وإزاء تردد الجيش النظامي في مواصلة الحرب حتى النصر[55]، شعرت قيادة الحرس بحاجتها إلى قوة نيران ثقيلة خاصة بها، فبغيرها تصبح مسألة هزيمة العراق عسكريًا أمرًا شديد الصعوبة باهظ التكاليف. لذلك يمكن القول: إن تشكيل الحرس لوحدات المدرعات والمدفعيات الثقيلة، برغم أنه يمثل من الناحية التنظيمية توجهًا تقليديًا، كان في الحقيقة مثالاً على قدرة الحرس على تطوير هياكله التنظيمية، من أجل تعزيز أهدافه المتشددة، وهي في هذه الحالة ضمان استمرار الحرب حتى النصر.

كما أن إنشاء الحرس تشكيلات قتالية تقليدية نسبيًا لا يعني ضمنًا أنها حلت محل الهياكل غير التقليدية. فتشكيلات المشاة في الحرس تتكون من قواته الثابتة وقوات المتطوعين غير النظاميين (الباسيج) التي تشكل غالبية جنود المنشأة، وكان رجال الحرس يتولون أساسًا قيادة وحدات مقاتلي الباسيج الشباب[56]. وهكذا كانت فرقة الحرس العادية تتألف أساسًا من ألوية مشاة تضم كتائب وسرايا تابعة لها. وكان رجال الحرس يتولون المناصب القيادية، كما كان بعضهم من عامة الجنود في كل وحدة، لكن غالبية الجنود العاديين كانت من الباسيج الذين يلبون دعوات التعبئة العامة الدورية[57]. وكانت وحدات المدرعات والمدفعية الثقيلة في أية فرقة تضم رجال الحرس الأكثر خبرة والأفضل تدريبًا، ممن خدموا بشكل متواصل، وليس بشكل محدود كما يفعل الباسيج[58].

ويختلف الحرس عن التنظيم العسكري التقليدي المحض من حيث العلاقة بين تشكيلاته في جبهة القتال وهيكله الداخلي. إذ تتوافق تشكيلاته القتالية مع تنظيمه الإقليمي. فتتألف الفيالق والفرق والألوية في الجبة من رجال الحرس والباسيج، الذين جندوا من نفس المناطق الجغرافية التي توجد بها هذه القوات. فعلى سبيل المثال، جاء أفراد الوحدات التي تؤلف فيلق "ثأر الله" من مقاتلي الحرس والباسيج، الذين تم تجنيدهم وتعبئتهم من طهران والإقليم المركزي المحيط بها[59]. أما إقليم كرمان –وهو أقل كثافة سكانية بكثير من كل من

طهران ومن الإقليم المركزي المكتظ بالسكان– فقد انبثق منه فرقة "ثأر الله" "ولواء" "ذو الفقار"، وهما تشكيلان أصغر كثيرًا من فيلق "ثأر الله" الذي أفرزته طهران والإقليم المركزي[60]، وتتكرر هذه العلاقة في جميع أرجاء إيران. وتحدد الإمكانية التعبوية لأية وحدة جغرافية حجم التشكيل العسكري الذي ينتسب إليها. بينما نجد في معظم الجيوش المحترفة، أن كل وحدة تضم مجندين من شتى أنحاء البلاد.

وبغية التشديد أكثر على الطبيعة الثورية الإسلامية للحرس، سُمي العديد من تشكيلاته العسكرية بأسماء شخصيات بارزة في تاريخ الإسلام الشيعي: فمثلاً سميت فرقة الإمام الحسين باسم حفيد الرسول محمد الذي قتل وهو يقاتل قتالاً غير متكافئ في معركة كربلاء. ويقال: إن أيديولوجيا الحرس من نواح عديدة –وخاصة استعداده للقتال في سبيل الإسلام، مهما كانت التكلفة البشرية– تهدف إلى الاحتذاء بالمقاتلين الأوائل في الإسلام الذين قاتلوا مع الحسين[61].

كذلك انبثق التنظيم العسكري المناطقي (الإقليمي) للحرس عن بنية الأمن الداخلي الخاصة به. وكانت مليشيات الحرس التي أفرزتها الثورة –في الأقاليم والمدن الكبيرة والصغيرة والقرى– تضم مجندين ثوريين من تلك الكيانات الجغرافية. فمثلاً، كان حرس أصفهان يتألف من الأصفهانيين وليس الطهرانيين أو التبريزيين أو الشيرازيين، حتى بعد توحد الحرس كقوة وطنية[62]. ويؤدي المجندون خدمتهم العسكرية في المقاطعات التي يعيشون فيها. وعندما بدأت الحرب، انتقلت هذه البنية المناطقية إلى التنظيم العسكري للحرس. وجندت التنظيمات المناطقية للحرس مقاتلين إضافيين في الحرس، وقامت بتعبئة مقاتلي الباسيج من المناطق الواقعة تحت سيطرتها[63]. وكان مقر قيادة الحرس في كل مقاطعة فرعية جغرافية، بمثابة مركز التجنيد والتعبئة الأساسي للحرب ضمن حدوده الإقليمية، إضافة إلى احتوائه على الجهاز الإداري والعملياتي لمفرزة الحرس التابعة له[64].

تتضح لنا بسهولة مزايا الربط بين البنية القتالية للحرس وجهاز الأمن الداخلي التابع له. إذ كان الحرس الذراع الطويلة والقوية للحكومة في المناطق الجغرافية المختلفة، مما كان يؤمن له الوصول إلى المصادر الرئيسية للقوى البشرية المحلية والسيطرة عليها، مثل مكاتب الحكومة المحلية والمدارس والمساجد والمصانع والمنظمات التجارية والزراعية. كما أعطت البنية

العسكرية للحرس كل مفرزة محلية حافزًا قويًا من أجل تعبئة مقاتلي الحرس والباسيج للحرب. وهكذا فإن عدد القوات في الجبهة التي تأتمر بأمر أحد قادة الحرس (وبالتالي قوة ذلك التشكيل) يرتبط مباشرة بنجاح جهود التعبئة المبذولة في موطن ذلك التشكيل.

وفي نظام التعبئة هذا، هناك عائق ذو تأثير كبير في قدرة الحرس على خوض الحرب. ونظرًا للارتباط بين قوة التشكيل العسكري وجهود التعبئة المحلية، فإن البنية العامة لقوات الحرس في الجبهة تعتمد على استمرار جهود التعبئة على المستوى المحلي وفعاليتها. فمثلاً، إذا لم تستقطب إحدى المفارز المحلية للحرس العدد المطلوب من المجندين، سوف تقل قوة تشكيلها كثيرًا عن المستوى المطلوب، ولا يحتمل بالتالي أن تؤدي الدور المقرر لها في عمليات الحرس. وقد عقد هذا الأمر –الذي يصعب التنبؤ به– عملية التخطيط الحربي ورسم الاستراتيجية، وزاد من الصعوبة الأساسية المتمثلة بحاجة الحرس إلى الاعتماد على المتطوعين الباسيج.

برغم هذا الترابط بين القوات العسكرية للحرس وبنية الأمن الداخلي فيه، فإن هناك تسلسلاً قياديًا مستقلاً لكل منهما. وباستثناء المناطق الغربية في إيران (أي الجبهة، حيث الحدود المشتركة مع العراق)، فإن القائد المحلي لقوات الأمن الداخلي في الحرس ليس هو نفسه القائد العسكري لوحدة الحرس المنبثقة من المنطقة ذاتها[65]. وخير مثال على ذلك هو طهران، إذ إن مهدي مبالق هو قائد الحرس المعروف لمنطقة طهران، لكن حسين مصلح هو الذي يقود فيلق "ثأر الله" الذي يمثل التشكيل العسكري المنبثق من تلك المنطقة[66]، غير أن هذا التمايز في المهام لم يكن موجودًا على مستوى الجنود العاديين. إذ يمكن انتداب أفراد من مقاتلي الحرس لأداء مهام الأمن الداخلي في مناطقهم، أو للذهاب إلى الجبهة ضمن وحداتهم العسكرية[67].

التشكيلات العسكرية للحرس

ثمة مؤشر هام على التطور التنظيمي للحرس الثوري، وهو إنشاء قوات جوية وبحرية منفصلة. وقد وافق الخميني رسميًا على تأسيس هاتين القوتين في أيلول / سبتمبر 1985، علمًا بأن سلاح البحرية التابع للحرس كان قائمًا بصورة غير رسمية منذ عام 1982، كقوة بحرية صغيرة مقرها في ميناء بوشهر الجنوبي لمنع التهريب، ومنع أعداء النظام من التسلل عن طريق

البحر[68]. ومع أن هذين السلاحين أنشئا لكسر احتكار القوات النظامية للقدرات الجوية والبحرية ولو جزئيًا، فقد حققا متطلبات وظيفية مهمة، عقائدية وسياسية أكثر منها عسكرية محضة، وخصوصًا سلاح البحرية التابع للحرس. وبرغم أن سلاحي الجو والبحرية التابعين للحرس يضيفان عليه المهر التنظيمي لقوات مسلحة تقليدية، فقد ساعدا الحرس في تحقيق بعضٍ من أهم أهدافه الأيديولوجية المتشددة، غير أن قدراتها العسكرية كانت هامشية.

سلاح الجو التابع للحرس

لم تُبْد بعد القوات الجوية التابعة للحرس الثوري، والتي يرأسها الآن حسين جلالي، أية قدرات جوية تكتيكية أو استراتيجية تذكر[69]. فقد قامت في بداية عهدها بتسلم مرافق ومعدات نادي الطيران المدني الإمبراطوري الذي أسسه الشاه في طهران[70]، وكانت معداتها تتألف أساسًا من طائرات مروحية وطائرات تدريب خفيفة[71]، ولم تؤد أي دور قتالي هام في الحرب. غير أن القوات الجوية التابعة للحرس أنشأت عشر وحدات صواريخ، تولت مسئولية الدفاع الجوي ضد الطائرات العراقية التي تخترق الأجواء الإيرانية[72]. وتذكر الصحف الإيرانية، أنها أطلقت صواريخ أرض – أرض من طراز سكود ضد منشآت مدنية في العراق[73]. وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن القوات الجوية للحرس قد وضعت يدها على العديد من الطائرات العراقية النفاثة، التي توجهت إلى إيران خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، ويقودها الآن ضباط القوات الجوية التابعة للحرس الذين تلقوا تدريباتهم في كوريا الشمالية[74]. وهناك مساع للحصول على طائرات ميج – 29. وإضافة إلى ذلك، يوحي تعيين جلالي مطلع عام 1992 (قائد القوات الجوية النظامية ووزير الدفاع السابق) بوجود محاولة لتحويل القوات الجوية للحرس إلى قوات تقليدية، وتحسين مستوى أدائها وقدراتها.

وبرغم المظهر الخارجي للتحول العسكري التقليدي الذي يمثله إنشاء قوات جوية، وردت تقارير خلال الحرب الإيرانية – العراقية تفيد بأن القوات الجوية التابعة للحرس، كانت تخطط لعمليات على طريقة الكاميكاز اليابانية، وذلك على ما يظن ضد السفن الأمريكية المشاركة في حماية الناقلات الكويتية في الخليج العربي في السنوات الأخيرة للحرب[75].

سلاح البحرية التابع للحرس

إن هذا السلاح الذي كان يقوده سابقًا الشاب الراديكالي حسين علائي، بينما يقوده الآن علي شمخاني (الذي يرأس سلاح البحرية النظامي أيضًا)، يشكل خير مثال على تنفيذ أيديولوجيا الحرس المتشددة عبر البنى العسكرية التقليدية. وبرغم وجوده بصورة غير رسمية منذ عام 1982، ومشاركته في الاستيلاء على منطقة الفاو من العراق عام 1986، إلا أنه لم يُدشن رسميًا إلا عام 1987، للانتقام أساسًا من الهجمات الجوية العراقية ضد ناقلات النفط والمرافق الإيرانية، وتخويف حلفاء العراق في الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة(76). (كانت القوات الجوية النظامية الإيرانية تعاني نقصًا عامًا في قطع الغيار ولم تلعب إلا دورًا ثانويًا في الحرب ضد العراق). وقطعت عملية تنظيم سلاح البحرية التابع للحرس مزيدًا من الخطوات، عبر إنشاء ثلاث قطاعات بحرية منفصلة، وتشكيل وحدات صاروخية خاصة بها مزودة بعدد من صواريخ سطح – سطح من طراز سلكورم اشترتها من الصين(77).

وتمتع سلاح البحرية التابع للحرس بالموارد والدعاية عامي 1987 – 1988، ليس بسبب دوره في الحرب الإيرانية – العراقية، ولكن لأنه تحدى الحشد البحري الأمريكي في الخليج، الذي كان يرمي إلى حماية شحنات النفط العالمية ودول الخليج العربي من الهجمات الإيرانية. وحتى بعد دخول البحرية الأمريكية إلى الخليج بأعداد كبيرة، ظل سلاح البحرية التابع للحرس يضايق سفن الشحن العالمية، عبر هجمات من نوع "اضرب واهرب"، مستخدمًا زوارقه السويدية الصغيرة السريعة، وعلى متنها رجال الحرس المزودون بقذائف الآر بي جي – 7(78). وقد هدد سلاح بحرية الحرس علانية بشن هجمات مباشرة ضد الأسطول الأمريكي والناقلات التي يحميها. وأطلقت وحداته الصاروخية عدة صواريخ سلكورم ضد السفن الأمريكية، والناقلات الكويتية التي ترفع الأعلام الأمريكية، وضد المرافق الكويتية(79). وحشد سلاح بحرية الحرس أسطولاً كبيرًا من السفن الصغيرة عام 1987 استعدادًا لشن هجوم، لم يُنفذ، ضد المنشآت النفطية السعودية(80). كما تشير التقارير إلى أن سلاح بحرية الحرس كان مسئولاً عن زرع الألغام في خطوط الشحن البحرية في الخليج، في ذروة البرنامج الأمريكي لحماية ناقلات النفط، وذلك ضد

رغبات الزعماء السياسيين في طهران على ما يبدو[81].

برغم تأسيس بحرية الحرس وتنظيم بنيتها، وبرغم قدرتها على استخدام صواريخ سلكورم المعقدة نسبيًا، فقد كانت عملياتها وتكتيكاتها وأهدافها غير تقليدية إلى حد كبير. كما أن تكريس جهودها لإحراج الولايات المتحدة، وتصريحات قادة المناوئة للولايات المتحدة، يوحي بأن تعزيز الأيديولوجيا المتشددة للحرس والثورة، لها الأولوية على تحقيق الأهداف العسكرية البراجماتية ضد العراق، عدوها العسكري الرئيسي. وإن استعداد بحرية الحرس لتحدي الولايات المتحدة، برغم تدني قدراتها بشكل واضح، وبالتالي التسبب بالرد الانتقامي الأمريكي، يشير إلى أن الحسابات العسكرية الموضوعية لا تشكل العنصر الأساسي في عملية صنع القرار لديها.

لذلك، يتضح أن اتجاه الحرس نحو إقامة بنية عسكرية تقليدية، لم يخفق في التخفيف من تشدده فحسب، بل أعطاه قدرات أكبر لتحقيق أهدافه المتشددة. ومن هنا فإن عملية تنظيم قواته البرية وإنشاء سلاحي بحرية وطيران منفصلين، لم تكن تهدف إلى تمكين الحرس من التنسيق مع القوات النظامية، بقدر ما كانت تهدف إلى مساعدة الحرس في منافسة الجيش النظامي على الموارد والأسلحة الثقيلة، لكي يواصل الحرب دون مشاركة فعالة من جانب القوات النظامية.

التدريب والتعليم

مثلما أخفى التنظيم العسكري التقليدي للحرس حقيقته غير التقليدية وأهدافه الأيديولوجية المتشددة، كذلك فإن وضع برنامج تدريب منتظم قد حجب تمسكه بدوافعه الثورية. كما أن إنشاء الحرس مرافق وبرامج تدريبية خاصة به، منفصلة عن تلك المتوافرة لدى القوات النظامية، يعزز القول بأن الحرس كان يهدف إلى التنافس مع القوات النظامية والحول محلها، بدلاً من التنسيق معها لمحاربة العراق. وكان من شبه المؤكد أن يؤدي الجمع بين برامج التدريب العسكري لدى كل من الحرس والقوات النظامية إلى تحسين فعالية مجمل الجهد التدريبي. ويمكن القول: إن الحرس أقام بنيته التحتية التدريبية الخاصة، للحيلولة دون خسارة الالتزام الأيديولوجي لدى الجنود العاديين، الأمر الذي كان سيحدث حتمًا نتيجة الاعتماد الشديد على الجيش النظامي في التدريب.

وظاهريًا تبدو الخطوات التي خطاها الحرس في تطوير برامجه التدريبية

مثيرة للإعجاب. وإدراكًا من الحرس، على ما يبدو، للمساوئ العسكرية الكامنة في المستوى التعليمي المتدني عمومًا في صفوف جنوده العاديين، قام عام 1982 بافتتاح أول "مدرسة ثانوية" له أسماها مدرسة الإمام الصادق، وكانت تجمع بين التعليم العام والتدريب العسكري وتدريس العقيدة الإسلامية(82). وقد أعد الحرس منهج التدريس، لكن المدرسة كانت تعتمد على وزارة التعليم في توفير مدرسي الثقافة العامة، وعلى رجال الدين في "قم" لتدريس الفقه الإسلامي(83). وكان طلبة المدرسة التي أسسها قسم التدريب التابع للحرس، الذي يتبع بدوره قسم التخطيط التعليمي، يقضون قسمًا من البرنامج –الذي يستغرق سنتين ونصف السنة– في معسكرات الحرس. وعلى مدى السنتين التاليتين افتتح الحرس فروعًا لمدرسته الثانوية في جميع المقاطعات الإدارية التابعة له في شتى أنحاء إيران(84).

كما دخل الحرس ميدان التعليم العالي. ففي عام 1986 افتتح جامعة الإمام الحسين التابعة له، وضمت 800 طالب. وقد تخرجت أول دفعة عام 1988. وتقدم هذه الجامعة دراسات عالية في العلوم العسكرية والهندسة والإدارة وحتى العلوم الطبية(85). كما أسس الحرب بعد الحرب مركزًا خاصًا به للدراسات العسكرية أطلق عليه "أكاديمية الحرس الثوري للشئون الدفاعية والاستراتيجية" برئاسة صادق حيدر كاني(86). وتشكل مؤسسات التعليم والتدريب العاليين التابعة للحرس مصدرًا واضحًا للشريحة الاجتماعية التي تمد الحرس بالخبراء والتكنوقراطيين، وإن لم يشارك في هذه البرامج التعليمية إلا عدد ضئيل نسبيًا من رجال الحرس.

أما على الصعيد العملي، فقد أعد الحرس برامج تدريبية عسكرية محضة لعامة جنوده الدائمين، التابعين لأسلحته الثلاثة. ففيما يتعلق بقوات الحرس البرية، تضمن برنامج تدريبها الأساسي ثلاثة أشهر إلزامية للتدريب على تكتيكات الحرس واستخدام الأسلحة(87). وكان التدريب الأساسي يتم في قواعد الحرس وحامياته في جميع أنحاء إيران وعلى الجبهة. وتبعًا لم عُرف عن الحرس، فإنه كان مشبعًا بالأيديولوجيا الإسلامية وشعارات الحرس الثورية المتشددة(88). ولتسهيل الاستخدام المتزايد لعمليات الكوماندوز الخاصة والوحدات عالية التدريب، أنشأ الحرس مركز مشاة منفصلاً لقواته البرية في طهران، يعطي دوره تدريبية مكثفة للمشاة(89). ونظرًا لعدم استعداد الحرس

لإجراء تدريبات واسعة مع الجيش النظامي، كان تدريبهم على الدروع والمدفعية الثقيلة أقل تنظيمًا نوعًا ما، وأشبه ما يكون "بالتدريب في أثناء العمل"، حيث يملك الحرس كميات قليلة نسبيًا من هذه الأسلحة.

وتمشيًا مع استخدام فروع الحرس الأخرى للأسلحة الأكثر تطورًا (صواريخ سلكورم ومنظومات الدفاع الجوي والطائرات المروحية.. الخ)، قام سلاحا الجو والبحرية التابعان للحرس بإعداد برامج تدريبية متخصصة، وأخضعت وحدة الصواريخ، المتمركزة في قاعدة الفجر، للتدريب المتخصص على تشغيل صواريخ أرض – أرض من طراز سكود، التي كانت تطلقها على أهداف داخل العراق[90]. كما أجرى سلاح جو الحرس تدريبات لطياريه، الذين يقودون الطائرات الخفيفة والطائرات المروحية، في الجزء الخاص به من مطار مهرباد في طهران[91]. وأسس سلاح بحرية الحرس الثوري كليته البحرية الخاصة به، فضلاً عن إقامة دورات في فن الملاحة البحرية والقتال البحري والعمليات تحت سطح الماء، في قاعدة "سيد الشهداء" التابعة له على الساحل الجنوبي[92].

لقد كان الحرس، علاوة على تدريب قواته على استخدام منظومات الأسلحة والتكتيكات القتالية، يتولى مسئولية تدريب مقاتلي الباسيج. وبما أن الحرس كان ينظر إلى الباسيج كجنود يمكن التضحية بهم في سبيل الإسلام والثورة، فقد كان التدريب الذي يقدمه الحرس للباسيج -كما ذكرنا سابقًا- غير كاف عسكريًا، لكنه مشحون بالأفكار والمفاهيم الأيديولوجية. وقد أعطى الصحفي يوسف إبراهيم صورة مختصرة عن "التدريب" الذي كان الباسيج يتلقونه من رجال الدين الشبان الراديكاليين المرتبطين بالحرس، يقول:

> ثمة مشهد شائع على الجبهة لهؤلاء المراهقين (الباسيج) الذين يصطفون لصلاة الجماعة خلف رجل دين، أو يجلسون وهم يصغون بهدوء للتلقين الديني.
>
> وكانوا يربطون حول رءوسهم ربطات حمراء مميزة، معلنين استعدادهم للاستشهاد في سبيل الإسلام. ويستمعون إلى الكلام ذاته الذي يُدرس في مدارس "قم" الدينية. فهم جند الإسلام الذين يقاتلون جيوش الكفار المارقين. هذا هو قدرهم. والجنة هي ثوابهم[93].

إذا كانت القيادة المدنية تأمل في أن تكون برامج تدريب الحرس كافية

لجعله قوة محترفة، فقد خاب ظنها. ففي خطاب هام وجهه إلى الحرس بعد الحرب هاشمي رفسنجاني، القائد العام للقوات المسلحة بالوكالة في ذلك الوقت، أشار ضمنًا إلى أن الحرس لم يركز بما فيه الكفاية على التدريب، مشيرًا بوجه خاص إلى وحداته المدرعة والمضادة للدبابات[94]. كما انتقد رفسنجاني استمرار الحرس في الاعتماد الشديد على تكتيكات قتالية غير حديثة وغير احترافية، ومواصلة الحرس الاعتقاد بأن الحماس الثوري يكفي لمواجهة جيش أفضل تدريبًا وتسليحًا[95]. وتبعًا لرفسنجاني فقد اضطر الحرس عندما غزا العراق إيران عام 1980 إلى أن:

يقاتل بقنابل المولوتوف والحجارة والعصي وقذائف الآر بي جي، وكل ما استطاع الحصول عليه من أسلحة...، ولكن إذا كان على إيران أن تعتمد على الحرس الثوري الإسلامي كقوة مسلحة، وإذا كان للنظام أن يبقى لخدمة الله، فيجب على الحرس ألا يعتقد أنه إذا هوجم، يمكنه القتال بقنابل المولوتوف. وإنما يجب على القوة المسلحة أن تكون مستعدة تمامًا بحيث لا يجرؤ الآخرون على مهاجمتها. فالحرس هو حامي الحدود والتراب[96].

واعترف رفسنجاني بصورة أكثر صراحة من أي زعيم سياسي مدني آخر، بأن نظام التدريب الشكلي في الحرس لم يكن أداة لتحقيق الكفاءة العسكرية، بقدر ما كان أداة لترسيخ التشدد الثوري للحرس، وتدعيم استقلاليته كمؤسسة عن القوات المسلحة النظامية الأكثر خبرة. ولا يمكن لجيش ثوري أن يتحول إلى قوة محترفة بمجرد وجود برنامج تدريب عسكري لديه.

الأسلحة والمعدات

برغم ذلك استطاع الحرس تطوير قدراته على استخدام الأسلحة التقليدية الحديث. وقد نجحت وحدات الحرس نجاحًا محدودًا في استخدام منظومات أسلحة الدفاع الجوي ضد الطائرات الحربية العراقية[97]. ومع أن الوحدات المدرعة والمدفعية الثقيلة كانت قليلة العدد بحيث لم تلعب دورًا حاسمًا، إلا أنها أتقنت استخدام الدبابات والعربات الميكانيكية والمدفعية الثقيلة، وساهم رجال الضفادع والبحارة التابعون للحرس في الاستيلاء على الفاو ومنصة نفط عراقية تحميها قوات عسكرية[98]. كما قاد طيارو الحرس طائرات مروحية لنقل قوات الحرس إلى ساحة المعركة، وإن لم يشتبكوا مع العدو في معارك جوية متواصلة.

ومما يدل بجلاء على التعقيد التنظيمي للحرس إقامته لصناعة أسلحة محلية، مكنت إيران من تخفيف آثار حظر الأسلحة الذي فرضه الغرب عليها، كما عزز أحد الأهداف الرئيسية للثورة الإسلامية، أي الاكتفاء الذاتي والاستقلالية. وقد أشرفت "وزارة الحرس الثوري الإسلامي" منذ تأسيسها عام 1982 على جهود الحرس لإنتاج الأسلحة المحلية. ومع أن هذه القدرات تحولت، على ما يفترض إلى وزارة الدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة –التي جمعت بين الجيش والحرس عام 1990– فإن التقارير الصحفية تشير إلى أن مرافق إنتاج الأسلحة التابعة للحرس بقيت تحت إشراف الحرس[99]. ولعل جهاز بحوث الأسلحة وإنتاجها يثبت –أكثر من أية وحدة فرعية أخرى في الحرس– قدرة الحرس على الجمع بين التكنوقراطيين والخبراء، الذين يتمتعون بقسط عال جدًا من المعرفة والأساليب التقنية العلمية من ناحية، وبين المقاتلين شبه الأميين الذين تحركهم المشاعر الدينية والأيديولوجية من ناحية أخرى، وذلك تحت سقف تنظيمي واحد. غير أن الحرس لا تزال تغلب عليه كثيرًا الصبغة التي تتسم بها المجموعة الاجتماعية الثانية.

لقد نمت قدرات إنتاج الأسلحة المحلية لدى الحرس بنمو الحرس نفسه. ويقول رفيق دوست: إن هذه القدرات بدأ عام 1984 تقريبًا، مع إنتاج معدات مضادة للحرب الكيماوية، وأجهزة اتصالات وأسلحة خفيفة وذخائر[100]. وأكد رفيق دوست أن الحرس تعاون في مجهودات الإنتاج، ليس فقط مع مؤسسة جهاد البناء الأقدر تكنولوجيًا، بل مع القوات النظامية و"الصناعيين والتكنوقراطيين" أيضًا[101].

وبحلول عامي 1986 – 1987، كانت مرافق الإنتاج الحربي المحلي التابعة للحرس تدير 37 مشروعًا سريًا لتطوير الأسلحة، مركزة على إنتاج طائرة مروحية خفيفة (الفجر) لسلاح جو الحرس، وعلى امتلاك قدرات لتصنيع الصواريخ بمساعدة صينية وكورية شمالية[102]. ويقال أيضًا: إن "مجموعة صناعية متخصصة" داخل الحرس تقوم بإنتاج رءوس حربية وصواعق، فضلاً عن نسخة من صواريخ أرض – أرض من طراز سكود – بي[103]. ويزعم الحرس أنه أصبح يمتلك هذه القدرات باستخدام الهندسة العكسية على الأسلحة الموردة من الخارج[104]. وتؤكد هذه التقارير –إلى حد ما– مزاعم رفيق دوست حول وصول إيران إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي تقريبًا

بحلول عام 1988، في إنتاج قذائف الهاون، وصواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية، وأجهزة اللاسلكي، وأجهزة التشويش المصاحبة لها[105]. كما زعم أن مجموعة صناعة الطائرات التابعة للحرس تقوم بالإنتاج المكثف لطائرات تطير دون طيار، وأن "مجموعة الاكتفاء الذاتي في الصناعة البحرية" تقوم بإنتاج سفن حربية صغيرة ومتوسطة الحجم[106].

كما يبدو أن مهندسي الحرس وخبراءه أدركوا بعض النجاح في صناعة النماذج الأولية للأسلحة والعربات الأكثر تعقيدًا عن طريق الهندسة العكسية. ومع أنه من الصعب تأكيد المساهمة الإيرانية في تصميم هذه الأسلحة وإنتاجها، إلا أن امتلاك الحرس لها تأكد في مناسبات عديدة، من خلال عرضها على محطة تليفزيون طهران. ولم يثبت أن الحرس قدم ادعاءات كاذبة، وإن كان قد بالغ في إسهامه في التصميم والإنتاج. وإلى جانب ما ذكرناه، فإن منظومات الأسلحة التي زعم الحرس وشريكته في الإنتاج الحربي، مؤسسة جهاد البناء، أنهما أنتجاها، تشتمل على عربة جند مدرعة برمائية وغواصة وسفينة قطر ودبابات وهوفر كرافت وطائرة مروحية[107].

لم تؤد قدرات الإنتاج الحربي لدى الحرس، شأنها شأن تنظيمه وتدريبه العسكريين، إلى التخفيف من طابعه الثوري لصالح المبادئ العلمية الموضوعية، لكنها زودت الحرس بطاقة أكبر يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه المتشددة. ومع أن التدريب العلمي والتقني كان من المفترض أن يهيء مهندسي الحرس –على نحو شبه مؤكد– للتخفيف من التزام الحرس الصارم بمواصلة الحرب حتى النصر، مهما كانت الخسائر في الأرواح، إلا أن الخبراء الفنيين في الحرس لم يغيروا أهدافه أو يجعلوها أكثر تواضعًا، بل على العكس، ربما يكون خبراء الصناعات الحربية في الحرس زادوا من صلابة مقاومة قيادة الحرس للتسوية عن طريق المفاوضات، وذلك بتمكين إيران من الالتفاف حول حظر الأسلحة الدولي، والاستغناء عن التكاليف الباهظة من العملة الصعبة التي تتطلبها مشتريات الأسلحة.

جهاز تصدير الثورة

إضافة إلى المهام العسكرية، والمهام الأمنية الداخلية، الملقاة على عاتق الحرس، فإنه قد اضطلع بدور رأس الحربة في جهود تصدير الثورة الإسلامية. وخلافًا لأدواره الأخرى كانت أنشطة الحرس في تصدير الثورة

تتسم بأخذ زمام المبادرة بدلاً من الاكتفاء برد الفعل، حين كان يواجه التهديدات التي تحيط بالثورة. لقد طور الحرس هذه المهمة لتطبيق رؤية الخميني في إحياء الأمة الإسلامية (الموحدة) انطلاقًا من طهران وبقيادته[108]. فإذا كان الخميني هو أمير المؤمنين، فإن حراس الثورة هم جنده الأوفياء. ويمكن اعتبار الحرب الإيرانية – العراقية نفسها (بعد عام 1982 عندما طردت إيران القوات العراقية من أراضيها)، جزءًا من مجهود تصدير الثورة. ولكن بما أن العراق هو الذي بدأ الحرب، مهددًا الثورة والأمة الإيرانية نفسها، سيُنظر إلى دور الحرس في الحرب كمهمة عسكرية أكثر من كونها تصديرًا للثورة. أما أنشطة الحرس المعادية للغرب والولايات المتحدة، فتدخل عمومًا تحت إطار تصدير الثورة.

إن جهود الحرس في تصدير الثورة لم تكن تهدف أصلاً إلى التصدي لتهديدات تواجه الثورة، مما يجعل هذه المهمة تكتسب أهمية خاصة. وقد استطاع الحرس ممارسة هذا النشاط، برغم مشاركته في حرب شاملة ضد العراق، هذا النزاع الذي كان من المتوقع أن يستأثر وحده بجميع القوى البشرية وموارد القيادة والسيطرة لدى الحرس. كما كان لدى الحرس التزام قوي جدًا للعمل بموجب تعاليم الثورة المتشددة، والمعادية للولايات المتحدة، الأمر الذي دفعه للمجازفة بافتعال نزاع مسلح محدود مع الولايات المتحدة، برغم أن مثل هذا النزاع قد يضعف قدرة الحرس على أداء مهمته العسكرية المصيرية ضد العراق. وهناك سمة هامة أخرى تميز جهاز تصدير الثورة في الحرس، هي عدم وجود دليل على التمايز والتشعب وتوزيع المهام فيه، وذلك بعكس بنيته العسكرية والأمنية الداخلية. وهذا النوع من الميوعة وعدم التحديد، اللذين يتصف بهما جهاز تصدير الثورة، يشكلان انعكاسًا لطبيعة مهمته، ألا وهي الحيلولة دون تمكن الجهات المستهدفة بهذا النشاط من تحديد مسئولية الحرس عنه.

تندرج جهود الحرس في تصدير الثورة تحت عدة بنود غالبًا ما تكون متداخلة: التدخل العسكري أو السياسي غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى باستثناء لبنان[109]، وأعمال العنف الموجهة ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية[110]، والعمليات السرية ضد الحكومات العربية المحافظة وضد أعداء النظام[111]. ومع أن عملاء الحرس

ووحداته الذين نفذوا المهام المذكورة كانوا تحت سيطرة بنية القيادة الوطنية للحرس، إلا أنهم كانوا يعملون مع شبكة متغيرة من المتشددين داخل النظام الإيراني وخارج إيران[112]. وغالبًا ما ارتبطت أهداف هذه المهام بالتطورات الداخلية الإيرانية. وسنتناول في فصل لاحق هذا الجانب السياسي الداخلي من أنشطة الحرس في تصدير الثورة.

التدخل السياسي / العسكري

الدليل الأول على تصدير الحرس للثورة هو وجوده في لبنان منذ عام 1982. فقد ساعدت مفرزة الحرس في لبنان على تأسيس حزب الله الشيعي الأصولي المتشدد، وعلى تدريبه ودعمه فيما بعد، بهدف إقامة جمهورية إسلامية في ذلك البلد[113]. وعمومًا كانت قيادة مفرزة الحرس وأفراده في لبنان –وقوامها 2000 مقاتل– تضم أكثر رجال الحرس راديكالية من الناحية العقائدية[114]. وإلى جانب المساندة والتدريب العسكريين المباشرين لحزب الله، لعب الحرس دورًا عقائديًا وسياسيًا كبيرًا في وادي البقاع اللبناني، حيث بثوا معتقداتهم بين السكان المحليين وأسسوا المدارس والمستشفيات والمساجد والجمعيات الخيرية، واكتسبوا التأييد للثورة الإسلامية وأمدوا حزب الله بالمجندين[115].

برغم أن مفرزة الحرس في لبنان تخضع لإمرة رضائي والقيادة العسكرية للحرس، فغالبًا ما كان يمارس رفيق دوست ورجال الدين والزعماء السياسيون الإيرانيون نفوذًا على هذه المفرزة. ومن المتوقع أن يكون التسلسل القيادي غير واضح في مثل هذا الوضع(1) فقد نشبت خلافات واسعة في طهران حول المستوى والأسلوب الأمثل لنشاط الحرس في لبنان(2) وكان لدى الحرس مصلحة في إنكار مسئوليته عن بعض أنشطته في لبنان(3) كما كان لمختلف الزعماء الإيرانيين صلات شخصية وسياسية واسعة مع المتشددين الشيعة اللبنانيين على اختلافهم[116]. فعلى سبيل المثال، قام وزير الحرس السابق رفيق دوست بزيارات متكررة للبنان، ولعب دورًا رئيسيًا في أنشطة الحرس بلبنان؛ لأنه أقم علاقات واسعة هناك خلال التدريب الذي تلقاه على حرب العصابات، ولأنه كان مسئولاً رسميًا عن تقديم الإسناد اللوجستي والإمدادات للحرس[117]. وكان رفيق دوست خلال زياراته يلتقي دائمًا بالرئيس السوري حافظ الأسد لإزالة أي توتر قد يحدث بين سوريا وإيران، من جراء الاشتباكات المتكررة

بين حركة أمل الشيعية العلمانية وحزب الله الأصولي الموالي لإيران[118]. (يذكر أن سوريا ساندت إيران في الحرب، بالنظر إلى العداوة القديمة بينها وبين جارها العراق).

وعلى مستوى أدنى من رفيق دوست والقيادة القومية للحرس، فقد احتل قائد مفرزة الحرس في لبنان مقعدًا في المجلس الموسع لقادة المليشيات ورجال الدين الشيعة الإيرانيين واللبنانيين، الذي يرسم السياسة العامة للجماعات الشيعية المتشددة في لبنان، وفقًا لما جاء في تقرير صحفي موثوق به[119]. كما لعب السفير الإيراني السابق في سوريا ووزير الداخلية علي أكبر محتشمي بور، وهو أحد المتشددين البارزين، دورًا فاعلاً بالتعاون مع الحرس في تشكيل حزب الله، ويبدو أنه لا يزال يتمتع بنفوذ قوي في لبنان[120]. كما تسعى السفارتان الإيرانيتان في سوريا ولبنان، مع وزارة الخارجية الإيرانية وبعض الزعماء الإيرانيين، إلى السيطرة على أنشطة الحرس والسياسة الإيرانية في لبنان[121].

بيد أنه وردت تقارير تفيد بأن الزعماء السياسيين الإيرانيين قرروا سحب وحدة الحرس الثوري من لبنان[122]. ومع أن التصريح الذي أدلى به رضائي في تشرين الثاني / نوفمبر 1991 حول تضاؤل دور الحرس العسكري، وكذلك إطلاق ما تبقى من الرهائن الأمريكيين في لبنان بحلول كانون الأول / ديسمبر 1991، يؤيدان ما جاء في هذه التقارير[123]، فقد نفى رضائي في تصريحات أخرى أية نية لسحب قوات الحرس[124]، موحيًا بوجود نزاع إيراني داخلي يقاوم فيه الحرس الثوري سحب قواته من لبنان. وإن كانت الأنشطة المكثفة التي قام بها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية في الجنوب عام 1992 تشير إلى أن الحرس هو الذي يفوز في النزاع حاليًا، مع أنه خسر النزاع حول إطلاق الرهائن الأمريكيين في لبنان.

الأنشطة الموجهة ضد الولايات المتحدة

كانت مفرزة الحرس في لبنان منطلقًا لوضع أيديولوجيا الحرس المتشددة المناوئة لأمريكا موضع التنفيذ. وكان الحرس يأمل من مهاجمة المصالح الأمريكية، أن يزيد شعبية الثورة الإسلامية بين العرب والمسلمين ودول العالم الثالث المستائين من الهيمنة الغربية. وحسبما ذكرت تقارير صحفية، تشكل ثكنة الشيخ عبد الله –التي يشغلها الحرس في وادي البقاع– مركزًا يقوم فيه

الحرس بتدريب المتشددين، الشيعة اللبنانيين، بمن فيهم المنتمون إلى حزب الله وحركة أمل الإسلامية (فصيل متشدد منشق عن حركة أمل التي يترأسها نبيه بري وتدعمها سوريا) الذين قد يكونون مسئولين عن العمليات المعادية للولايات المتحدة التي حدثت عام 1983م، مثل تفجير ثكنة قوات المارينز الأميركيين والسفارة الأمريكية في بيروت[125]. ويقال أيضًا: إن ثكنة الشيخ عبد الله آوت بعض الرهائن الأمريكيين في فترات مختلفة أثناء أسرهم في لبنان[126]. كذلك شكل لبنان المكان الظاهر لخطط الحرس المزعومة لتفجير رحلة بان أمريكان رقم 103 في كانون الأول/ ديسمبر 1988م، وسنبحث في أسبابها وانعكاساتها السياسية لاحقًا[127].

نظرًا لدور مفرزة الحرس في لبنان كمؤسس وحام لحزب الله (وهو مجموعة ينضوي تحت لوائها خاطفوا الرهائن) فمن المرجح أن تكون هذه المفرزة شاركت في قرارات إطلاق جميع ما تبقى من الرهائن الأمريكيين في لبنان. ويقول مسئولو الأمن اللبنانيون: إنهم يعتقدون بأن الحرس هو الذي بدأ فعلاً عملية خطف الرهائن في بيروت، بخطف ديفيد دودج الأمريكي الجنسية، عام 1989م[128]. وقد قال الرهائن السابقون: إن حراسهم كانوا أحيانًا يجلبون الطعام لهم من قاعدة قريبة للحرس الثوري، كما كانوا أحيانًا أخرى يشاهدون حراس الثورة وهم يسيرون في طوابير عسكرية قرب أماكن احتجازهم[129]. لقد شارك الحرس في صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران عامي 1985م - 1986م، وتلقوا أسلحة في أعقابها، ربما كجزء من الصفقة مقابل تعاون الحرس في ترتيب إطلاق بعض الرهائن الأمريكيين[130]. وبالنسبة للحرس وحلفائهم اللبنانيين، فإن أي تنازل أيديولوجي في هذه القضية قد تم تعويضه بخطف رهائن إضافيين، ليحلوا محل من أُطلق سراحهم بموجب صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران[131].

العمليات السرية ضد الحكومات العربية

لقد قام الحرس، إلى جانب نشاطاته في لبنان، بنقل نشاطات تصدير الثورة إلى الدول العربية، وبالأخص حلفاء العراق في الخليج العربي. وخلافًا لأنشطة الحرس في لبنان، اتخذت هذه العملية منحى سريًا بدلاً من التدخل المباشر. ولكن مثلما حدث في لبنان، كان الحرس العنصر الميداني الأقوى والأقدر، وإن لم يكن هو التنظيم أو المجموعة الوحيدة المشاركة في هذه العملية. فقد اقتسم

السلطة في هذه القضية مع مجموعة واسعة من الزعماء السياسيين الإيرانيين والحلفاء الأجانب(132). وكانت البنية التنظيمية – التي نفذ الحرس بموجبها هذه العملية – متماشية مع جميع ما نفذه من مهام تصدير الثورة، أي غير محددة وغير متخصصة. وهنا أيضًا هيمن الحرس على تدريب عملائه الأجانب المتشددين وتسليحهم في أماكن عديدة بإيران، مستخدمًا الكثير من أساليب التدريب والتلقين ذاتها التي كان يستخدمها مع مقاتلي الباسيج في الحرب ضد العراق(133).

يشكل جهاز العمليات السرية في الحرس المثال الوحيد الذي أصبحت فيه فعلاً البنية التنظيمية للحرس –في مهام محددة– أقل تخصصًا مع مرور الوقت. وخلال فترة 1981م – 1983م، كان مكتب حركات التحرر التابع للحرس –تحت رئاسة العضو الراديكالي في المجلس الأعلى مهدي هاشمي– يتولى جهود الحرس في القيام بأعمال تخريبية في الدول العربية المحافظة(134). وكان هاشمي صهرًا لآية الله منتظري وصديقًا لابنه محمد، وهو مؤيد متطرف لجهود الحرس في تصدير الثورة، وأحد المنظمين الأوائل لهذه الجهود(135). وفي عام 1983م تقريبًا، انفصل هاشمي ومكتب حركات التحرر رسميًا عن الحرس، ربما كجزء من صراع على السلطة مع رضائي وغيره من القادة، الذين أرادوا التركيز على الحرب مع العراق بالدرجة الأولى، وتوحيد أنشطة الحرس في تصدير الثورة تحت قيادتهم(136). وتابع الحرس أنشطته في تصدير الثورة، بغير وجود وحدة فرعية تنظيمية منفصلة تتولى رسميًا المسئولية عن هذا النشاط. وفي عام 1986م اعتقل هاشمي؛ لأنه ساعد راعيه منتظري على تسريب خبر صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران، وأعدم في السنة التالية(137).

[وصفت التقارير الصحفية في منتصف الثمانينيات "لجنة الحرب على الشيطان" بأنها الجهاز الخاص في الحرس لتنسيق الأنشطة السرية في جميع أرجاء العالم العربي] (138). وعمومًا فإن هناك أدلة أكثر على أن الحرس عمل عن كثب مع "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، وهي مجموعة ينضوي تحت لوائها المتشددون الإسلاميون الذين يعملون في معظم دول الخليج العربي بما فيها العراق كما يدل اسمها(139). وقد تأسس "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" أواخر عام 1981م، ويترأسه رجل دين متوسط الرتبة هو محمد باقر الحكيم (ابن علامة شيعي عراقي جليل هو آية الله محسن

الحكيم) لتوحيد الإشراف على عدة جماعات متشددة مختلفة، من ضمنها حزب الدعوة الإسلامية، وهو حزب عراقي أصولي معارض، ومنظمة العمل الإسلامي وهي مجموعة أصولية متشددة أخرى تنشط في العراق ودول الخليج العربي، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي اتهمت بتدبير محاولة انقلابية في البحرين عام 1981م بدعم من إيران[140]. ويبدو أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ من طهران مقرًا له، كان -بمساعدة حرس الثورة- هو القوة الأساسية في الانتفاضة التي قام بها الشيعة ضد صدام حسين في جنوب العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية[141].

أكدت وسائل الإعلام الرسمية في إيران الروابط الوثيقة بين "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" وبين الحرس الثوري. وفي الأيام الأخيرة للحرب الإيرانية – العراقية، دعا الحرس علنًا إلى تعبئة متطوعي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (عراقيون فروا إلى إيران) للقتال في جبهة الحرب ضد العراق[142]. وفي عام 1984م ذكرت الصحف الإيرانية أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق شكر الحرس على سماحه لقوات المجلس بالمشاركة في المناورات العسكرية للحرس[143].

إضافة إلى عمل الحرس عبر الوكلاء، فقد نشطت عناصره كثيرًا في العالم العربي. ونخص بالذكر جهود الحرس في إثارة الاضطرابات في المملكة العربية السعودية، لاسيما خلال موسم الحج. وقد اعترف الزعماء الإيرانيون علنًا بأن الحرس هرَّب متفجرات إلى داخل المملكة خلال موسم الحج عام 1986م[144]. وذُكر أن الحرس شارك مشاركة واسعة في التخطيط لأعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في مكة خلال موسم الحج عام 1987م، التي أسفرت عن مقتل 400 شخص على أيدي قوات الأمن السعودية[145]. كما كان عملاء الحرس، بالأخص في أوربا، مسئولين عن تجنيد المتشددين الشيعة لتنفيذ عمليات برعاية الحرس في دول عربية مستهدفة[146].

كما وردت تقارير في الآونة الأخيرة تشير إلى أن الحرس ينشطون في السودان ويقومون بتدريب المتشددين الإسلاميين هناك، للمساعدة على نشر الثورة في جميع الأجزاء الإسلامية من أفريقيا[147].

استعان الحرس بشبكة حلفائه داخل إيران، لمساندته في مهمته السرية. وقام على وجه الخصوص وكيل وزارة الخارجية الإيرانية للشئون العربية حسين

شيخ الإسلام، أحد أهم زعماء "الطلبة" الذين احتجزوا الرهائن الأمريكيين في طهران خلال الأعوام 1979م – 1981م، بتقديم المساعدة إلى حلفائه الأيديولوجيين والسياسيين في الحرس، عبر المساهمة في تعيين رجال الحرس في مناصب بالسفارات الإيرانية في أوربا وأفريقيا وآسيا[148]. ويقال: إن عملاء الحرس قاموا –تحت الستار الدبلوماسي– بأعمال التنظيم والتجنيد، من أجل تنفيذ عمليات الحرس في جميع أنحاء العالم، واغتيال أعداء طهران في الخارج[149]. كما يمكن أن تكون وزارة الاستخبارات هي التي دبرت هذه الاغتيالات.

إن الوسائل والتنظيمات المختلفة، التي بذل الحرس من خلالها جهوده لتصدير الثورة، توضح بجلاء قدرته على تفادي التخصص والتمايز التنظيمي الرسمي، عندما يؤدي ذلك إلى تعزيز تنفيذ مهمة محددة. كما أن قدرة الحرس على بذل جهود قوية لتصدير الثورة –في الوقت الذي يخوض فيه حربًا كبرى ضد دولة أخرى– تثبت أيضًا مرونته وعمق التزامه الأيديولوجي. غير أن مشاركة الحرس في عملية تصدير الثورة –بحد ذاتها– لا تميزه عن سواه من القوات المسلحة الثورية. فكل القوات العسكرية الثورية تقريبًا قامت بمهام مشابهة نزولاً عند رغبة زعمائها. فقد خاض الجيش الثوري الفرنسي حروبًا شاملة من أجل تصدير الثورة الفرنسية، مثلما خاضها من أجل حماية أمن فرنسا القومي. كما صدرت الأوامر للقوات المسلحة الكوبية بالتوجه إلى أنجولا في السبعينيات لمساندة النظام الماركسي فيها. وقام الجيش الأحمر بغزو أفغانستان عام 1979م لدعم النظام الشيوعي المترنح بقيادة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني.

ومع ذلك، تشير الأمثلة المذكورة إلى أن دور العسكريين في معظم المجتمعات الثورية –بشأن تصدير الثورة– يقتصر عمومًا على التدخل المباشر. أما العمليات السرية فقد ظلت من اختصاص أجهزة استخبارات منفصلة يهيمن عليها المدنيون، مثل الـ كيه. جي. بي KGB في الاتحاد السوفيتي. إذ كانت الـ كيه. جي. بي – وليس المخابرات العسكرية المعروفة باسم جي آريو GRU – هي المسئولة الأولى عن "التدابير النشطة"، أي جهود تعزيز الأحزاب الشيوعية المحلية أو إيصالها إلى السلطة[150]. وفي جمهورية الصين الشعبية، تولت دائرة "الارتباط الدولي" ودائرة "العمل الأمامي

الموحد"، وهما جهازا استخبارات منفصلان عن جيش التحرير الشعبي، تنفيذ عمليات التدابير النشطة المماثلة[151].

أما في إيران الثورة، فقد هيمن الحرس على معظم أشكال تصدير الثورة، السرية منها والعلنية، واضطلع بدور رائد فيها، بعكس أقرانه في المجتمعات الثورية الأخرى، بل إنه أكد هذا الدور بقوة، ولم يكتف بتنفيذ مبادرات القيادة المدنية[152]. والأهم من ذلك، كما سنبين لاحقًا، أن الحرس مارس أنشطة تصدير الثورة بحماس، برغم المعارضة الظاهرة لرؤسائه المدنيين، أو في أفضل الأحوال تناقض مواقفهم[153]. كما أن تأييد الحرس لتصدير الثورة اقترن بدوره كقلعة حصينة للسياسيين المتشددين والسياسات المتشددة، إلى درجة لم تعرفها القوات المسلحة الثورية الأخرى[154].

البيروقراطية الإدارية/ إنشاء وزارة الحرس

كان تأسيس وزارة مستقلة للحرس الثوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م مؤشرًا هامًا على ازدياد التعقيد التنظيمي للحرس، وتحوله من مليشيا ثورية فوضوية إلى بنية تنظيمية عسكرية تقليدية. وحُددت مهام هذه الوزارة – بعد تأسيسها بقليل – في تأمين ما يحتاجه الحرس من إسناد لوجستي ومشتريات وتمويل وخدمات قانونية وإدارية. وكانت بمثابة حلقة الوصل بين الحرس ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية[155]. وامتدادًا لوظيفة المشتريات، أدارت الوزارة جهود الإنتاج الحربي المحلي لدى الحرس التي بدأت على نطاق واسع عامي 1985م – 1986م[156]. ومن المسئوليات المهمة التي تولتها الوزارة، تنظيم ميزانية الحرس وإدارته المالية. وفي البداية كان تمويل الحرس يقتصر بالدرجة الأولى على تبرعات من كبار رجال الدين وأنصار النظام[157]. بيد أن تبرعات رجال الدين استمرت بصورة رمزية[158].

وقامت وزارة الحرس بدور مهم في الحصول على الأسلحة، بعد أن كان كل مقاتل يؤمن سلاحه بنفسه، في السنوات الأولى من عمر الحرس، وكانت معظم الأسلحة المتوافرة قد تم الاستيلاء عليها من ترسانات الشاه خلال الثورة، أو من العراق بعد نشوب الحرب[159]. ومن خلال دورها في تدبير الأسلحة، ساهمت وزارة الحرس في تحويل الحرس الثوري إلى قوة مسلحة وطنية حقيقية. وجعلت الوزارة عملية توزيع الأسلحة وحيازتها عملية مركزية، ملبية بذلك مطلبًا مهمًا آخر لإقامة قوة وطنية، وليست خاصة أو محلية[160]. ووفقًا لما

يقوله ويبر، فإن هذا التحول من السيطرة الخاصة إلى الإشراف الوطني على الاستخدام الشرعي للقوة في المجتمع، هو مؤشر مهم على بناء الدولة[161]. ويشكل إخضاع القوات المسلحة في المجتمع الثوري لسلطة مركزية مؤشرًا على تماسك وضع النظام الثوري.

إضافة إلى المهام الظاهرة لوزارة الحرس في المساعدة على فرض بنية تنظيمية عليه، أدت الوزارة مهمة خفية للزعامة المدنية. فقد كانت الزعامة السياسية تأمل في تعزيز السيطرة على الحرس عبر إعطائه وزارة على المستوى الحكومي. فوزير الحرس – شأنه شأن سائر الوزراء – يخضع للمساءلة أمام المجلس ورئيس الوزراء[162]. وظهرت هذه الدرجة من السيطرة في أيلول/ سبتمبر 1988م، عندما صوت المجلس على إقالة رفيق دوست، جاعلاً منه كبش فداء لخسارة الحرب، وانهيار الحرس على جبهات القتال[163]. ورفيق دوست –صهر رفسنجاني كما يقال[164]– كان المرشح المنطقي ليصبح أول وزير للحرس، بسبب دوره في مشتريات الأسلحة منذ تأسيس الحرس، بل إن تعيينه عزز أيضًا الأهداف السياسية لرجال الدين. فقد كان عمومًا عنصرًا محافظًا داخل قيادة الحرس، وأكثر رضوخًا لسلطة الحكومة المدنية من زملائه في البنية العسكرية للحرس[165].

يعكس رفيق دوست نفسه مشاعر الحرس المتناقضة إزاء إنشاء وزارة للحرس. فمن ناحية، كان رفيق دوست -ولا يزال- أحد الدعائم القوية للحرس، وواحدًا من مؤسسيه الأوائل. ومن ناحية أخرى، فهو أكثر محافظة من غالبية قادة الحرس وجنوده. وبالمثل رحب الحرس بإنشاء وزارة خاصة له للدفاع عن مصالحه في اجتماعات ومداولات مجلس الوزراء، لكنه كان مستاءً لأن إنشاء الوزارة يعطي الزعماء المدنيين قدرًا من السيطرة على شئون الحرس[166].

خلافًا لأقسام الحرس الأخرى، لم تستطع الوزارة – كوحدة فرعية – مقاومة التأثيرات المحافظة لعملية التحول البيروقراطي والتخصصي. ومرد ذلك أن الوزارة لم تتح فرصة كافية للراديكاليين في الحرس للتعبير عن التزامهم الأيديولوجي، كما حدث في المعركة ضد العراق. ونظرًا لمهامها الإدارية، تضم الوزارة كادرًا من الإداريين والخبراء والمديرين، فضلاً عن بعض الموظفين من خارج الحرس، وهي عناصر اجتماعية تختلف عن المتشددين الذين أسسوا الحرس، ولا يزالون يهيمنون عليه[167]. وقد أقامت

الوزارة بنية تحتية وطنية للإنتاج الحربي وشبكة دولية لمشتريات السلاح، وإن كانت غير فعالة وفاسدة على ما يقال، وأنشأت البنية التحتية للإشراف على شبكة تعاونيات الحرس، وبرامج الخدمات الاجتماعية لأسر أفراد الحرس على مستوى البلاد(168). وأنشأت الوزارة عدة دوائر تنفيذية متخصصة لأداء مهامها المتعددة، ومن ضمنها دائرة تفتيش، ودائرة إسناد لوجستي، ومديريات للأبحاث الصناعية وشئون الموظفين، ومكاتب للمستشارين الاقتصاديين ومستشاري التخطيط والاجتماعيين، وهي مهام لا تعطي منفذًا للتشدد الذي يميز الحرس(196).

إذا كان الزعماء السياسيون يتوقعون أن تفرض الوزارة ورفيق دوست قدرًا من الاعتدال على الحرس، فإنهم يستخفون بقدرة القادة العسكريين للحرس على إحباط مساعي الوزارة، إن لم يكن فرض إرادتهم عليها وليس العكس. فوزارة الحرس أقل عناصر الحرس راديكالية، ولهذا السبب بالذات فهي أضعفها. فمثلاً، تشير صحف المعارضة الإيرانية في الخارج إلى نجاح رضائي، قائد الحرس، في منع رفيق دوست من وضع جهاز الأمن الداخلي في الحرس تحت سلطة الوزارة(170). ومع أن الوزارة مخولة قانونًا بالإشراف على سياسة شئون أفراد الحرس، فقد كان الناطق القديم باسم الحرس ورئيس أركانه، علي رضا أفشر (وهو الآن قائد الباسيج) هو الذي يعلن فعليًا – وبشكل دائم تقريبًا – عن التنقلات في صفوف الحرس وعمليات التعبئة الكبرى. وفي نهاية الأمر، أصبح الذي يحتل منصب وكيل شئون القوى البشرية في القيادة العامة المشتركة (التي شكلها رفسنجاني في حزيران/ يونيو 1988) هو علي رضا أفشر وليس أحد المسئولين في وزارة الحرس(171).

تقدم لنا إقالة رفيق دوست عام 1988م دليلاً إضافيًا على ضعف وزارة الحرس كمركز قوة داخل الحرس الثوري. فقد أقيل بسبب مزاعم حول سوء إدارة الوزارة (الفشل في تخزين الذخائر بطريقة سليمة، وتعريض السلامة العامة للخطر، ودفع مبالغ مرتفعة أكثر من اللازم للأسلحة المشتراة من الخارج، والفشل في توفير الإمدادات اللازمة للقوات)، وكانت هذه المزاعم مدعاة للسخرية؛ لأن رفيق دوست كان أكثر رضوخًا لرغبات القيادة السياسية من كل قادة الحرس الآخرين(172). بل إنه لا يتحمل إلا أقل قدر من المسئولية عن النكسات التي حدثت في ساحة المعركة؛ لأنه لم يكن يقود قوات أو يضطلع

بدور بارز في رسم الاستراتيجية، ومع ذلك تحول إلى كبش فداء بسبب خسارة الحرب. وكان من المفترض أن يقوم رفسنجاني – كقائد عام بالوكالة للقوات المسلحة – بإقالة رضائي للفشل في ساحة القتال، بدلاً من السماح للمجلس – الذي كان يرأسه كأبرع سياسي إيراني – بالتصويت على إقالة رفيق دوست[173]. ويبدو أن رفسنجاني استشف أن المجازفة بإبعاد رفيق دوست، بما يعقبه من رد فعل من جانب الحرس، أخف كثيرًا مما يمكن أن يشكله عز القائد القوي محسن رضائي.

ولعل خير دليل على الضعف التنظيمي للوزارة – ضمن مجمل بنية الحرس – هو إلغاؤها كوزارة مستقلة بعد وفاة آية الله الخميني. فعندما شكل رفسنجاني حكومة جديدة عام 1989م، ضُمت هذه الوزارة إلى وزارة الدفاع الخاصة بالقوات النظامية، وأصبحت تدعى "وزارة الدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة" ويرأسها أكبر توركان، وهو تكنوقراطي مدني من خارج الحرس[174]. بيد أنه – خلافًا للحالات السابقة التي قاوم فيها الحرس الجهود المدنية لإضعافه – لم يحتجّ الحرس هذه المرة احتجاجًا قويًا على إلغاء وزارته. ومن أسباب ذلك – على نحو شبه مؤكد – أن وزارة الحرس لم تماش قيادته في توجهاتها الأيديولوجية والسياسية. واستمر قادة الحرس في إدارة معظم شئونهم بصورة مستقلة عن الوزارة الموحدة الجديدة. وظلوا مسيطرين على مرافق الإنتاج الحربي التابعة لهم، مع أنها كانت المهمة الرئيسية التي أوكلت رسميًا إلى الوزارة الموحدة[175]، بل إن الحرس كانوا وراء تعيين وكيل وزارة الحرس السابق المتمرس، محمود بكروان، في ثاني أعلى منصب في وزارة الدفاع الموحدة[176].

يشكل الضعف النسبي لوزارة الحرس – ضمن بنية الحرس – مثالاً لقدرته على مقاومة القوى المحافظة النابعة من التعقيد التنظيمي. ولم تستطع وزارة الحرس نفسها مقاومة التأثيرات المحافظة لبنيتها الداخلية الخاصة بها، بل إنها لم تستطع – كما كان يتوقع الزعماء السياسيون – إيصال المنطق المحافظ والبيروقراطي إلى بنية الحرس العسكرية والأمنية الداخلية. ومع أن إلغاء وزارة الحرس كان خسارة تنظيمية مهمة للحرس، فيمكن القول: إن توحيد هذه الوزارة مع وزارة القوات المسلحة النظامية، قد عزز بالفعل النقاء الأيديولوجي للحرس، عبر تخلصه من أضعف عنصر أيديولوجي فيه. كما أن قيادة الحرس

أظهرت – قبل إلغاء وزارة الحرس وبعده – قدرتها الفعلية على اغتصاب عمليات وزارة الحرس أو الهيمنة عليها. ويمكن لهذه العوامل أن تفسر لماذا لم يعترض زعماء الحرس – الراديكاليون في جملتهم – على دمج وزارة الحرس في الوزارة الموحدة الجديدة للدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة.

هيكل القيادة العسكرية

ثمة أدلة إضافية على قدرة الحرس في مقاومة آثار التعقيد التنظيمي، يمكن إيجادها على مستوى القيادة العسكرية العليا. فقادة الحرس الحاليون (الذين هيمنوا على هذا التنظيم منذ سقوط بني صدر) ظلوا من أكثر الدعاة الراديكاليين في النظام، برغم مسئوليات مناصبهم ومتطلبات الحرب مع العراق، وحاجتهم للعمل ضمن البنية الإجمالية لصنع القرار في النظام، وبرغم خبرتهم بمدى ما يمكن للحماس الأيديولوجي أن يؤثر في النتائج العسكرية الموضوعية. وقد تشبثوا براديكاليتهم – مثلما فعلوا في البنية العسكرية والأمنية الداخلية التي ترأسوها –مع أنهم أقاموا بنية قيادية عليا تشبه في مظهرها– إن لم يكن في جوهرها القيادي الفعلي – ما هو موجود في القوات المسلحة التقليدية في شتى أرجاء العالم، وكذلك في الجيش النظامي الإيراني.

كما ذكرنا آنفًا في هذا الفصل، انبثقت البنية القيادية الحالية للحرس من المجلس الأعلى للحرس الثوري، الذي كانت تغلب عليه روح الزمالة. وفي أيلول/ سبتمبر 1981م، ارتقى رضائي إلى القيادة العليا للحرس، نظرًا لكثرة أنصاره وأتباعه في الحرس (الذين اكتسبهم من منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)، ولمعارضته لبني صدر، وهمته في القضاء على مجاهدي خلق، واستعداده وقدرته على الانتقال بالحرس من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم في الحرب ضد العراق[177]. وبعد تسلم رضائي مهام القيادة، عين علي شمخاني نائبًا له بدلاً من، محسن كولادوز، الذي لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة[178]. وكان تعيين رفيق دوست كأول وزير للحرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م، ثاني أهم تطور في البنية القيادية للحرس. ومع تسارع جهود الحرس في منتصف الثمانينات، لإضعاف الجيش النظامي، عبر إظهار قدرة مماثلة على التنظيم، أقام قادم الحرس هيئة أركان رسمية.

هذه الأركان المشتركة التي أسسها الحرس عام 1986م، مع ترسخ أقدام قوته البرية والجوية والبحرية، كانت تتألف من رضائي ونائبه شمخاني وقادة

الأسلحة الثلاثة في الحرس[179]. وفي عام 1986م قام رضائي بتعيين شمخاني في منصب ثان، هو قائد القوات البرية للحرس الثوري الإسلامي، الذي أصبح مهيمنًا على الأركان المشتركة بسبب الهيمنة الطاغية للقوات البرية على الحرس[180]. وفي عام 1987م عُيّن حسين علائي قائدًا للقوات البحرية، وموسى رفان قائدًا للقوات الجوية، بحيث اكتمل تشكيل الأركان المشتركة[181]. وأدمجت الأركان المشتركة رسميًا في مقر القيادة العامة المشتركة للحرس والجيش، الذي أسسه رفسنجاني عام 1988م. بيد أنه في عام 1989م وافق زعيم إيران الأعلى الجديد علي خامنئي، ربما في محاولة منه لاسترضاء الحرس، على أن يعاد رسميًا تشكيل أركان قيادة منفصلة للحرس. وهكذا شُكلت قيادة الأركان المركزية الجديدة للحرس برئاسة محمد باقر ذو القدر، وهو فدائي سابق مناوئ للشاة وعضو أصلي في الحرس[182]. غير أن مقر القيادة المشترك للجيش النظامي والحرس ظل قائمًا، وإن كان في شكل أضعف.

كان الغرض الأصلي من إنشاء قيادة الأركان المركزية عام 1984م – قبل تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة – أن تكون أركانًا لرضائي، لمساعدته وغيره من قادة الحرس على مواجهة أعباء الحرب وما صاحبها من توسع للحرس[183]، كما كانت سابقًا كيانًا منفصلاً عن الأركان المشتركة (الهيئتان أصبحتا الآن جسمًا واحدًا). وترأس الأركان المركزية لأول مرة علي رضا أفشر حليف رضائي القديم، الذي كان أيضًا ناطقًا رسميًا باسم الحرس. وفي عام 1987م ترأس محمد فروزنده القيادة المركزية، وعُين نائبًا في قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة عام 1989م[184]. وعُين عباس محتاج القائد السابق لمنطقة الحرس السابعة (كردستان) نائبًا لفروزنده، إلى أن عُين محتاج مؤخرًا نائبًا لقائد القوات البرية للحرس، ثم نائبًا لقائد سلاح البحرية النظامي[185].

أقام كل سلاح من أسلحة الحرس الثلاثة هيئة أركان منظمة لإكمال عملية تطوير البنية القيادية للحرس. وأصبح رحيم صفوي، رئيس العمليات في الجبهة الجنوبية لمدة طويلة، نائبًا لقائد القوات البرية للحرس عند تنظيمها عام 1986م. ومنذ ذلك الحين أصبح نائبًا لقائد الحرس رضائي[186]. وفي عام 1987م، أصبح حسين دهقان – وهو قائد سابق للحرس في لبنان – نائبًا لقائد سلاح جو الحرس[178]، ثم قائدًا له لفترة وجيزة، وأصبح علي أكبر أحمديات

رئيسًا لأركان بحرية الحرس الثوري تحت قيادة حسين علائي[188].

يبدو أن قادة الحرس استهدفوا من إقامة بنية قيادية تقليدية توزيع المسئوليات بينهم، لمواجهة أعباء الحرب التي لم يكن الحرس مستعدًا لها، إلى جانب أنه لم يكن قد نُظّم بعد كقوة عسكرية. ومع أن إقامة بنية قيادية رسمية، قد حققت هذا الهدف جزئيًا، فقد كانت تخفي وراءها طبيعة غير رسمية، تحكمها روح الزمالة بين أعضاء قيادة الحرس، كما أنها وسّعت قاعدته بين الجنود العاديين. وكما تبين سابقًا، كان جميع قادة الحرس فدائيين قبل الثورة، وكانوا حلفاء ومؤسسين أوائل للحرس، وبطبيعة الحال فقد عبروا جميعًا أثناء خدمتهم في الحرس، من خلال أقوالهم أو أفعالهم، عن تأييدهم الحازم للمبادئ الراديكالية للثورة. ونورد أمثلة على ذلك تخص القادة الأقل شهرة، فدهقان خدم في لبنان، وهذا أسمى تعبير عن راديكالية الحرس[189]، ومحتاج لعب دورًا في أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في مكة المكرمة خلال موسم حج عام 1987م، حسبما أشارت صحف المعارضة[190].

باستثناء رفيق دوست، لم يكن أي من كبار قادة الحرس يملك خبرات محددة تؤهله دون سواه لتبوؤ منصب محدد في البنية القيادية. ونظرًا لحداثة عهد الحرس، لم يتدرج أحد منهم عبر الرتب العسكرية في أحد أسلحة الحرس، ولم يكن لأي منهم خبرة عسكرية ملموسة قبل الثورة. وإنما يعود الفضل في وصولهم لهذه المناصب إلى دورهم في الصراع ضد الشاه، وإلى الروابط المشتركة التي تجمعهم كمؤسسين للحرس.

إضافة إلى ذلك، نلمس روح الزمالة السائدة بين أعضاء قيادة الحرس، والطبيعة غير المحددة لهذه القيادة، من خلال تناوبهم على تولي المناصب وحلول أحدهم محل الآخر، فضلاً عن غياب التنافس الظاهر بينهم. وباستثناء رفيق دوست، وهو محافظ أكثر من سواه، وعلى عكس الخلافات العلنية القائمة بين أركان النظام ككل، لم يُبد أي من قادة الحرس موقفًا علنيًا مخالفًا لأحد زملائه، أو انحرف عن المواقف الراديكالية حول القضايا الكبرى. لذا تشكل البنية القيادية للحرس مثالاً آخر على أن التعقيد التنظيمي للحرس لم يحوله إلى قوة محترفة، كما أن مسئوليات قيادته لم تحول قادة الحرس من عقائديين راديكاليين إلى ضباط محترفين.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل الخامس

الاستقلالية السياسية للحرس

أحد معايير قوة أية مؤسسة هو استقلاليتها الذاتية. وتتمثل الاستقلالية الذاتية في مقدار ما تتمتع به مؤسسة ما "من هوية وقيم تتميز بها عن غيرها من المؤسسات والقوى الاجتماعية"، ومقدار تحررها من سيطرة فئة اجتماعية معينة، كالعائلة أو الجماعة العرقية، أو القبيلة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الزمرة السياسية[1]. والمؤسسة العسكرية السورية تصلح كمثال لمؤسسة عسكرية تنقصها الاستقلالية؛ لأنها تخضع لهيمنة طائفة تشكل أقلية من سكان سوريا[2].

من السهل إثبات الاستقلالية النسبية للحرس الثوري، وإن كان من المفيد توسيع المعايير قليلاً في تحليلنا لوضع الحرس. ولأن الحرس هو مؤسسة عسكرية وأمنية، على وجه التحديد، فمن المناسب تطبيق معيار الاستقلالية لتحليل مدى السيطرة السياسية المدنية على الحرس، أو إلى أي حد يتولى الحرس تسيير أموره ويقاوم التدخل السياسي في شئونه.

موضوع السيطرة السياسية المدنية يجعل من السهل المقارنة بين الحرس والقوات المسلحة الثورية الأخرى. لقد قاوم الحرس الهيمنة السياسية المدنية أكثر مما فعل نظراؤه في مجتمعات أخرى، نظرًا لعمق التزامه ودوره العقائديين، اللذين ساهما في انتصار الثورة. ولأن الحرس استأثر بدور الوصي على الثورة وقيمها، فإنه كمؤسسة، يعتبر السيطرة السياسية المدنية عليه إهانة لا داعي لها. وهذا الموقف الذي اتخذه الحرس، ينبع مباشرة من دوره كأحد العناصر الرئيسية المستقلة في الائتلاف الثوري، الذي أوصل الخميني إلى السلطة. وأسلاف الحرس – على عكس أسلاف جيش التحرير الشعبي الصيني أو الجيش الأحمر السوفيتي – لم يخلقهم التجمع المدني الذي جاء إلى السلطة، بل إنهم شاركوا وساهموا في العمل جنبًا إلى جنب مع رجال الدين الثوريين[3].

هناك معيار مناسب آخر يندرج في إطار تحليل مفهوم الاستقلالية، وهو قدرة الحرس على تعيين أعضائه الحاليين والسابقين وحلفائه في مناصب هامة خارج جهاز الحرس، وقدرته على إبقائهم فيها. بل إن بعض أعضاء الحرس السابقين جعلوا خدمتهم في الحرس منطلقًا لشغل مناصب في الحكومة، وهناك العديد من الأمثلة المهمة على مقربين وأعضاء سابقين دخلوا الحكومة،

واستمروا في التعاون الوثيق مع الحرس، حتى عندما كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعريض وظائفهم في الحكومة للخطر. والأهم من ذلك، أن الحرس استطاع التدخل بقوة في تعيينات الجيش النظامي. بينما لم يكن للجيش النظامي قدرة على التدخل في تنقلات الحرس الثوري.

والعنصر الأخير في استقلالية الحرس هو تأثيره في صنع السياسات واستقلاليته العملياتية. فقد استطاع الحرس أن يفرض استراتيجية الحرب، رغم أن توصياته الاستراتيجية والتكتيكية، لم تكن هي الأمثل من وجهة النظر العسكرية المتخصصة، ولاقت معارضة من الجيش النظامي، وأيضًا من بعض الرؤساء المدنيين الذين يخضع الحرس لسلطتهم. بل إن الالتزام العقائدي القوي للحرس جعله يقوم ببعض العمليات المتناقضة مع الأهداف العامة للسياسات التي يتبناها بعض القادة من رجال الدين.

سيادة الحرس على شئونه الداخلية

إن الدليل الأول على استقلالية الحرس هو خضوع أموره الداخلية لسيطرته وليس للقيادة المدنية. ولكن هذا لا يعني أن الحرس رفض العمل ضمن النظام الحكومي العام، أو أنه تحدى السلطة المدنية علانية – فلو فعل الحرس ذلك لكان هذا تحديًا للخميني ذاته – وإنما يعني أن الحرس استطاع أن يقاوم – أو يطوق – العديد من أنواع القيود السياسية، التي فُرضت على القوات المسلحة الثورية الأخرى عبر التاريخ. ومن أهم الدلائل على سيادة الحرس التنظيمية، قدرته على تشكيل هيكل قيادته العليا وتحديد أعضائها، وكذلك تحكم قيادة الحرس – وليس الساسة المدنيين أو المشرفين الدينيين – في تعيين ضباطه ذوي الرتب الصغرى، وأخيرًا الضعف العام لجهاز الإشراف السياسي وعجزه عن التأثير في قرارات الحرس.

إن ما يشير بقوة إلى استقلالية الحرس التنظيمية هو قدرته على تسمية قياداته بنفسه. وقد مر بنا أن قادة الحرس الذين سبقوا رضائي – وكلهم كانوا أدوات في أيدي مختلف القادة السياسيين الساعين إلى النفوذ – أقيلوا من مناصبهم لفقدانهم الدعم على مستوى القاعدة من جنود الحرس. أما رضائي فلم ينل منصبه كقائد للحرس من خلال رعاية رجال الدين ذوي المراتب العليا، ولكن لأنه كان يسيطر على النواة الأولية للحرس وهي "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" التي ساعدته على تأسيس الحرس بعد انتصار الثورة[4].

واحتفظ رضائي بمنصبه على الرغم من خلافاته السياسية مع سياسيين ذوي نفوذ من أمثال رفسنجاني، بسبب شعبيته في صفوف الحرس على مستوى القاعدة[5]. فشخصية رضائي هي تجسيد للحرس ذاته، إذ تنتمي جذوره إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وسجله حافل بالنضال المسلح ضد الشاه، وتأييده للأيديولوجيا المتشددة للثورة لم يتزعزع، كل ذلك جعل منه نموذجًا يحتذى بالنسبة لمرؤوسيه من المقاتلين والقادة.

ولم تحاول القيادة السياسية أن تفرض على رضائي مرؤوسيه من القادة. وكما ذكرنا سابقًا، فإن قيادة الحرس الحالية انبثقت عن "المجلس الأعلى للحرس الثوري" الذي يتمتع أعضاؤه بالمساواة الكاملة، وكانت تركيبته تعكس الشعور بالأخوة الذي كان سائدًا بين قادة الحرس قبل الثورة. فرضائي، وليس القيادة السياسية، هو الذي اختار شمخاني نائبًا لقائد الحرس عام 1982م، وعينه أول قائد لقوات الحرس البرية عام 1986م، وهو الذي قام بتعيين قادة الحرس الآخرين أو ترفيعهم إلى المناصب العليا[6].

على الرغم من أن رفسنجاني وخامنئي وعبد الله نوري – الممثل السابق للخميني لدى الحرس الثوري – تولوا في أوقات مختلفة سلطة تعيين قادة الحرس أو إقالتهم، فقد ظل رضائي في الواقع هو الذي يقرر هذه التغييرات. ففي مطلع عام 1990م، قام رضائي – فعليًا وليس اسميًا – بتعيين حليفه القديم ونائب قائد القوات البرية، رحيم صفوي، ليكون نائبه الجديد في قيادة الحرس، بعد أن أصبح شمخاني قائدًا للبحرية النظامية الإيرانية أواخر عام 1989م، وعين رضائي أيضًا اثنين من أركان الحرس البارزين وفدائيي حرب العصابات قبل الثورة، وهما مصطفى إزادي ومحمد باقر ذو القدر، في رئاسة قوات الحرس البرية والقيادة العامة المركزية على التوالي، ونقل عباس محتاج من القيادة العامة المركزية إلى منصب نائب قائد القوات البرية[7]، ثم عينه نائبًا له في البحرية النظامية[8]. وتولى رضائي أيضًا تدبير عملية تعيين شمخاني قائدًا لبحرية الحرس عام 1990م بالإضافة إلى البحرية النظامية[9]. ويرجع الفضل في حصول جميع هؤلاء الأشخاص على مناصبهم إلى رضائي، وإلى الرابطة المشتركة التي تجمعهم كأشخاص متشددين عقائديًا وفدائيين سابقين ساهموا في الإطاحة بالشاه.

من الصعب القول: إن إقالة مجلس الشورى عام 1988م، لمحسن رفيق

دوست – وزير الحرس السابق الأقل تطرفًا، وحليف رفسنجاني – يتناقض مع التأكيد على أن الحرس يختار قادته بنفسه. وكان رفيق دوست يتمتع بدرجة كبيرة من الشرعية داخل الحرس، باعتباره أحد منظمي المظاهرات العنيفة ضد الشاه، وأحد مؤسسي الحرس من مليشيات ما قبل الثورة[10]. كما استمد مكانته البارزة من دوره كرئيس "للجنة الاستقبال" التي رحبت بالخميني عند عودته المظفرة إلى طهران عام 1979م[11]. بيد أن ضعفه السياسي مقارنةً بقادة الحرس الآخرين، ومسئوليته كوزير أمام المجلس، أدى به أن يكون كبش الفداء عن خسارة إيران الحرب، دون قادة الحرس الآخرين. ثم اضطر رفسنجاني لاحقًا إلى تهدئة ردود الفعل من قبل مؤيدي رفيق دوست في الحرس، بتعيينه مستشارًا عسكريًا شخصيًا له[12]. ولكن الأهم من ذلك، أن القادة السياسيين لم يتمكنوا من تعيين قائد براجماتي من خارج الحرس ليحل محل رفيق دوست، فاضطروا إلى القبول بإسناد منصب وزارة الحرس لعلي شمخاني، وهو من حلفاء رضائي المتشددين، وبهذا تسنى للنخبة من قادة الحرس المتطرفين أن يحكموا سيطرتهم على جميع قطاعات الحرس[13].

من الواضح أن الحرس يسيطر بنفسه على التعيينات والترقيات داخل صفوفه. ولقد أبرزت الصحافة الإيرانية بعض المناسبات التي قام فيها قادة الحرس بزيارات فردية للأقاليم، من أجل تنصيب قادة الحرس الجدد في كل منها[14]. ولنأخذ طهران كمثال، فقد ذكرت الصحافة الإيرانية أن المجلس الأعلى للحرس هو الذي يعين قائد حرس طهران، الذي يعين بدوره قائد كل حامية من حاميات الحرس في المدينة[15]. وهذا النظام متبع بصورة عامة في كل أنحاء إيران، وفي البنية العسكرية للحرس في الجبهة. ومنذ أن بدأ الحرس في تعزيز بنيته التنظيمية (حوالي عام 1982م)، لم يحدث قط أن قام القادة السياسيون، أو المشرفون من رجال الدين، بزرع دخلاء على الحرس في بنيته القيادية، أو قاموا بإبطال قرارات التعيينات في الحرس. وكانت هناك حالات أقيل فيها قادة حرس محليون، بسبب الاقتتال الداخلي الفئوي ضمن الحرس، أو بسبب الخروج على أوامر وسياسات قادته في حالات فردية[16].

تكاد لا توجد أية معايير ملموسة للترقيات في الحرس، لكن منذ بداية الثمانينات لم يكن للارتباطات السياسية بالقادة المدنيين أهمية كبيرة في عملية الانتقاء. وقد ذكر صحفي سُمح له بزيارة الجبهة أثناء الحرب، أن القادة

"بيرزون" هكذا وببساطة، وأن جرأتهم وقدرتهم على التصرف السريع تكسبهما احترام زملائهم، وبالتالي الاعتراف بقيادتهم[17]. ثم يتم تأكيد هذا الاعتراف غير الرسمي في شكل تعيين رسمي من قبل ذوي الرتب العليا في القيادة.

بما أن نظام الرتب العسكرية التقليدي لم يكن موجودًا أثناء الحرب، وكانت الوحدات تتفاوت في الحجم، والتربية العسكرية التقليدية غائبة نسبيًا، ولا تحظى باهتمام جهاز الحرس الثوري غير التقليدي، فإنه لم يكن ممكنًا وضع معايير عسكرية مهنية للترقيات، حتى لو رغب قادة الحرس في ذلك. لهذا كان لدى قادة الحرس مجال واسع لترقية المجندين الأكثر جسارة وموهبة فطرية[18]. فعلى سبيل المثال، ذكر قادة الحرس أنه جرى في بعض الأحيان ترقية بعض مقاتلي الباسيج إلى مواقع قيادية في وحدات الحرس، بعدما أثبتوا جدارتهم في ساحة المعركة[19]. فقد كان مصطفى إزادي ومحمد باقر ذو القدر، وكلاهما من فدائيي حرب العصابات في عهد الشاه، شخصين مغمورين، ولكنهما كانا قائدين ناجحين في الجبهة أثناء الحرب، وقد تمت مكافأتهما بإسناد مناصب عليا لهما عام 1990م، حسب ما ذكرته الصحافة الإيرانية[20].

وكان من شروط الترقي أيضًا، إثبات القدرة على سحق المعارضة الداخلية، وشغل مناصب قيادية في حرب العصابات في فترة ما قبل الثورة. فمثلاً كان عباس محتاج قائدًا لوحدات الأمن التابعة للحرس في إقليم فارس، وساعد بعد ذلك على سحق الاضطرابات الكردية بصفته قائد الحرس في شمال غربي إيران، قبل تعيينه في القيادة العامة المركزية. وكان أحمد كناني ذو الاتجاه المتطرف قائدًا للحرس في إقليم خراسان، قبل أن يصبح أول قائد لمفرزة الحرس في لبنان، وتلك مهمة تجعله في دائرة الضوء[21]. وشارك علي شمخاني، بصفته قائدًا لإقليم خوزستان عام 1980م، في إحباط انقلاب قامت به وحدة محلية من الجيش النظامي في تلك السنة، وقمع الاضطرابات التي قام بها قوميون عرب هناك[22]. وعزز هذا النجاح صلاته الشخصية برضائي مما عجل بصعوده إلى المكانة البارزة التي يتمتع بها على المستوى الوطني.

يتبين مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الترقيات، وهي الأداء، والصلات الشخصية بقادة الحرس الآخرين (لكن ليس بالضرورة أشخاص من خارج الحرس)، وإبداء الاحترام للزملاء، والجرأة في مقاتلة

خصوم النظام في الداخل والخارج. وقد تتناقض المعايير الموضوعية للأداء الوظيفي – ظاهريًا – مع أهمية الصلات الشخصية بقادة الحرس الآخرين وإبداء الاحترام للزملاء. ولكن، إذا فكرنا مليًا في الأمر، نكتشف أن الالتزام العقائدي بالمبادئ المتشددة للثورة هو الخيط المشترك الذي يربط بين جميع هذه العوامل.

بالنسبة لصانعي القرار داخل الحرس، لم يكن يتم تحديد كفاءة الأداء وفق معايير عسكرية مهنية، كالتفوق التكتيكي، أو الاستخدام الأمثل للأسلحة المتوافرة، أو القدرة على إنجاز أهداف تكتيكية بخسائر بشرية ومادية مقبولة. وإنما تتحدد "الكفاءة" بنجاح قائد الحرس في إحراز تقدم على الأرض، والاستمرار في الهجوم دون اعتبار للخسائر في أرواح الجنود الإيرانيين التي لا تتناسب مع ما تم إنجازه، ودون اعتبار للسلبيات الاستراتيجية والتكتيكية المترتبة على متابعة الهجوم[23]. وفي قضايا الأمن الداخلي فإن "الكفاءة" تعني تصفية معارضي النظام بلا هوادة، دون اعتبار لردود فعل السكان المحليين، أما إمكانية إسكات المعارضة بأقل قدر من العنف – عبر القبول بحل وسط – فهو أمر غير وارد. ولقد مثلت هذه النزعة العدوانية تجسيدًا لعقيدة الحرس، وهي إظهار مدى القوة التي تتمتع بها الثورة الإسلامية، عبر الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين مهما كان الثمن، وإلحاق الهزيمة بأعداء النظام في الداخل. وبالمقابل، كلما ازداد التزام القائد الفرد بتلك الأهداف المتشددة، ازداد احترامًا في نظر زملائه، الذين يبدون قدرًا مشابهًا من الحماس المتقد، وزاد احتمال أن يلفت هذا القائد انتباه رؤسائه المتصفين بالعقلية ذاتها، وأن يحظى برعايتهم.

من الواضح أن معايير الترقي قد وضعت من قبل الحرس ذاته. فقد اعتمدت معايير الترقي في الحرس اعتمادًا شديدًا على العنصر الأيديولوجي، بما يختلف اختلافًا كبيرًا مع مقاييس الجيش النظامي المهنية والأكثر تقليدية. وهذه الاختلافات بين القوتين في تعريف "الكفاءة" و"النجاح" هي التي أدت إلى قيام جدل مستمر بينهما حول الاستراتيجية والتكتيك. كما أن التصريحات التي أدلى بها الرؤساء المدنيون للحرس (باستثناء آية الله الخميني)، قبل الحرب وبعدها، توحي أنهم أيضًا يخالفون بشدة معايير النجاح المعتمدة على العنصر الأيديولوجي. وأفضل تعبير عن هذا الرأي جاء على لسان رفسنجاني في

خطاب ألقاه بعد الحرب بفترة قصيرة، ودعا فيه إلى إعادة النظر في الأسلوب العملياتي للحرس، لجعله مشابهًا لأسلوب المؤسسات العسكرية المحترفة[24].

جهاز الإشراف الديني

هناك مؤشر قوي آخر على استقلالية الحرس كمؤسسة، وهو ضعف الجهاز المشرف عليه المؤلف من رجال الدين، وهو المرادف الإيراني لجهاز القوميساريا (المفوضيات) الذي نجده في العديد من أنظمة الحكم الاستبدادية، اليمينية منها واليسارية. ويمثل هذا الجهاز في إيران "مكتب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي"، وهو منصب شغله رجل دين متوسط الرتبة هو محمد أراكي حتى آذار/ مارس 1992م[25]. وممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإيراني هو عضو رسمي في "المجلس الأعلى للحرس". واستنادًا إلى نشرة صادرة في طهران، كانت السلطات الرسمية لممثل الإمام – منذ تشكيل المنصب عام 1979م – تشمل إمكانية نقض أوامر وقرارات قائد الحرس والمجلس الأعلى للحرس، والتأكد من أن هذه القرارات تتطابق عقائديًا وسياسيًا ودينيًا مع التوجه الذي وضع أسسه المرشد الأعلى (الخميني أولاً، وعلي خامنئي الآن)، وتعيين شبكة المرشفين من رجال الدين الأدنى رتبة ومراقبتها، والموافقة على تعيين كبار قادة الحرس الأدنى رتبة من القائد العام[26].

وفي عام 1989م، عندما عُين عبد الله نوري ممثلاً للإمام لدى الحرس الثوري (وهو الآن وزير الداخلية في إيران)، أعطيت له صلاحيات إضافية، منها الموافقة على تعيين جميع قادة الحرس وإقالتهم، بمن فيهم رضائي[27]. وأدت هذه الصلاحيات الرسمية الواسعة إلى التكهن بأن تعيين [نوري المتطرف – الذي تدرب على حرب العصابات في لبنان قبل الثورة]، مع العديد ممن انضموا إلى الحرس بعد ذلك[28] – يراد به إلى حد ما إضعاف رفسنجاني، الذي أسند إليه الخميني سلطات مشابهة عندما عينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة بالوكالة في حزيران/ يونيو 1988م[29].

على الرغم من تلك السلطات الرسمية، فإن جهاز الإشراف المؤلف من رجال الدين كان – في الواقع – غير فعال في فرض الحد المطلوب من سيطرة رجال الدين على الحرس الثوري. وكان المنصب في الأصل يسمى "مشرف الحرس الثوري الإسلامي"، ويمثل محاولة من رجال الدين للسيطرة المباشرة على الحرس، وقد خُفضت منزلته إلى "ممثل الإمام لدى الحرس

الثوري الإسلامي"، بعدما أُقيل بعض المشرفين من رجال الدين – أو استقالوا – لعجزهم عن فرض سيطرتهم على الحرس[30]. وفي أعقاب وفاة الممثل السابق لدى الحرس الثوري الإسلامي، فضل الله محلاتي، في حادث تحطم طائرة عام 1986م، بقي المنصب رسميًا شاغرًا حتى تعيين نوري عام 1989م[31]. وقد تولى المنصب بالوكالة رجل دين متوسط الرتبة كان نائبًا لمحلاتي هو أراكي، ولكنه لم يُرقّع إلى منصب الممثل بصورة كاملة، ولهذا لم يكن يتمتع بالصلاحيات الكاملة للمنصب[32]. وهذا ما ضمن حالة الضعف التي كان يعاني منها جهاز الإشراف في تلك الفترة التي استمرت ثلاث سنوات. (في عام 1990م، حل أراكي محل نوري وعُين رسميًا ممثلاً للإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي). وطبقًا لما ذكرته إحدى صحف طهران، فقد كان من المفترض أن يُعين مشرفون من رجال الدين في جميع تشكيلات الحرس الرئيسية، إلا أن قوات الحرس الجوية والبرية والقيادة العامة المركزية لم تضم أي مسئولين من رجال الدين حتى أوائل عام 1990م[33]. وقد تم إنشاء قوات الحرس الجوية والبرية عام 1986م تقريبًا. وتضاءلت أهمية تعيين ممثل من رجال الدين لدى القوات الجوية للحرس بعدما تولى حسين دهقان قيادة هذه القوات، فقد كان قائدًا سابقًا لمفرزة الحرس في لبنان، وهو من أكثر قادة الحرس تطرفًا وأقلهم رضوخًا للسلطة المدنية[34].

وبرغم كل الصلاحيات الرسمية الممنوحة لنوري، وبرغم مكانته الشخصية بين أركان النظام، لم يقم بتعزيز قبضة رجال الدين على الحرس، خلال ما يقارب سنتين قضاهما ممثلاً للإمام لدى الحرس. فخلفيته المتطرفة – مثل التدريب الذي تلقاه في حرب العصابات قبل الثورة، وإشرافه عام 1980م على وسائل الإعلام الإيرانية بالاشتراك مع علي أكبر محتشمي[35]، أحد أكثر رجال الدين الإيرانيين تطرفًا – والمديح العلني الحار الذي أسبغه علي رضائي عند تعيينه في المنصب[36]، كل ذلك يشير إلى أن تعيين نوري قد تم بتدبير الحرس نفسه أو مباركته. بل كان يمكن اعتبار نوري عميلاً للحرس داخل القيادة أكثر من كونه ممثلاً لرجال الدين لدى الحرس. كما أنه برغم سلطاته الرسمية، لم يكن له دور واضح في التعيينات الرئيسية العديدة، التي تمت في الحرس خلال فترة توليه منصب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي، ولم يشترك في إعادة تشكيل هيئة أركان قيادة الحرس المستقلة، فقد كانت كلها من تدبير قادة الحرس[37]. كما عُيّن نوري عام 1990م رئيسًا لـ "مجلس الأمن القومي"

الداخلي، إلى جانب منصبه كوزير للداخلية (الذي كان يشغله بالتزامن مع منصب "ممثل الإمام لدى الحرس")، وهي خطوة كانت تهدف إلى إحكام السيطرة على جميع قوى الأمن الداخلي[38]. برغم ذلك، ظلت قوى الأمن الداخلي التابعة للحرس خارج نطاق سلطات نوري، وبذلك أثبت الحرس قدرته على مقاومة سيطرة المدنيين عليه.

يتناقض ضعف جهاز الإشراف المدني الرسمي على الحرس مع ما تم فرضه على نظراء الحرس في مجتمعات ثورية أخرى. ومع أن المشاركة والنفوذ السياسيين "لجيش التحرير الشعبي" في الصين كانا عرضة للتقلب طوال مراحل تاريخ الثورة الشيوعية الصينية، فإن تغلغل الحزب الشيوعي في صفوف جيش التحرير الشعبي كان واسعًا. وفي الفترة الأولى لتشكيل جيش التحرير الشعبي، أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات (قبل تسلم الشيوعيين السلطة عام 1949م، عندما كان جيش التحرير الشعبي يسمى بالجيش الأحمر)، قام ماو تسي تونج – بصفته مؤسسًا للجيش الأحمر – بإنشاء نظام قيادة مزدوج. وفي هذا النظام، كان قادة الوحدات العسكرية يقتسمون السلطة مع المسئولين السياسيين للحزب، الملحقين بتلك الوحدات، وكانت الأوامر العسكرية تحتاج إلى توقيع مقابل من مفوض الحزب[39]. وباستثناء مرحلة الثورة الثقافية بين الأعوام 1966م و 1976م، فقد حافظ الحزب على سيطرته القوية على جيش التحرير الشعبي، وتغلغله فيه. وكانت اللجنة العسكرية للحزب – التي يترأسها مسئولون حزبيون كبار – هي الأداة الرئيسية لتلك السيطرة، وكانت مكملة لنظام مفوضية الحزب[40].

وكانت سيطرة الحزب الشيوعي السوفيتي على الجيش الأحمر السوفيتي مشابهة في شموليتها لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على جيش التحرير الشعبي. وفي الأعوام الأولى لإنشاء الجيش الأحمر – كما في حالة جيش التحرير الشعبي – كان مفوضو الحزب وضباط الجيش يتشاركون في القيادة، ولكن التشديد على الكفاءة الوظيفية أعطى في النهاية لضباط الجيش الأحمر اليد الطولى على مفوضي الحزب السياسيين[41]. ويرى تيموثي كولتون، على عكس المراقبين الآخرين، أن المفوضين السياسيين في الجيش الأحمر نادرًا ما كانوا يعارضون قرارات الضباط العسكريين، ولكنه يعترف بوجودهم السياسي المؤثر في بنية الجيش السوفيتي، من أجل فرض سياسات الحزب عند ظهور

خلافات بين الحزب والجيش[42].

بالإضافة إلى مفوضية الحزب، كان هناك أيضًا إشراف مدني على الجيش الأحمر من قبل جهاز الاستخبارات السوفيتية كيه. جي. بي، المخول بإجراء التحقيقات واستئصال المنشقين أو الجواسيس في الجيش[43]. وقد نفذ الـ كيه. جي. بي. حملة التطهير الواسعة التي أمر بها ستالين في صفوف الجيش، وراح ضحيتها ثلاثة من أصل خمسة ضباط برتبة مشير، وكل الأدميرالات الثمانية، وكذلك ستون من أصل سبعة وستين قائد فيلق، ونصف عدد قادة الألوية، وامتدت حملة التطهير أيضًا إلى أحد عشر نائبًا مفوضًا لشئون الدفاع[44]. وغياب مقاومة الجيش الأحمر ضد هذا التطهير يعطينا دليلاً على سيطرة الحزب على الجيش الأحمر. وقبل ذلك بعقد من الزمن، استطاع الجهاز الحزبي – الذي يهيمن عليه ستالين – إقصاء مؤيدي تروتسكي في الجيش الأحمر، مما أدى إلى سقوط تروتسكي وتعزيز السيطرة الحزبية على الجيش[45].

هذا القدر من التغلغل والسيطرة من جانب المدنيين – على الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني – لا نجده على الإطلاق في الحرس الثوري الإيراني. وليس هناك أي دليل على أن رجال الدين، المكلفين بالإشراف على وحدات الحرس، يملكون القدرة على نقض القرارات أو الإجراءات الصادرة عن قادة وحدات الحرس. وبالرغم من الاستياء الواضح الذي أبدته قيادة الحرس من قرار إيقاف الحرب عام 1988م[46]، لم تحدث أية تطهيرات كبيرة في صفوفه. وباستثناء رفيق دوست – الذي لم يكن ينتمي إلى التركيبة القيادية العسكرية – لم يُصرف من الخدمة أي من كبار قادة الحرس. ومع أن النفوذ الذي يتمتع به الحرس – في رسم السياسة المتطرفة – انحسر بعد موت الخميني، وضُمت وزارة الحرس إلى وزارة المؤسسة العسكرية النظامية، فقد أحرز بعض المكاسب التنظيمية المهمة والملموسة، مثل تحقيق السيطرة الفعلية على البحرية النظامية الإيرانية. وباستثناء منصب ممثل الإمام لدى الحرس الثوري الإسلامي، لا تملك أية مؤسسة حكومية إيرانية، بما فيها وزارتا الاستخبارات والداخلية، سلطة الإشراف على الحرس والتحقيق في شئونه. إذ كان للحرس نظامه القضائي الخاص به، الذي يتولى النظر في المخالفات القانونية[47].

إن الضعف النسبي لجهاز الإشراف المدني على الحرس، مقارنة بالأجهزة المدنية التي أشرفت على الجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، قد نجد له تفسيرًا في الجذور التاريخية لهذه القوات المسلحة، وفي بنية أنظمتها السياسية. فالحزب الشيوعي في الصين هو الذي أنشأ جيش التحرير الشعبي، للمساعدة في إيصال الحزب إلى السلطة عسكريًا. والحزب الشيوعي في روسيا هو الذي أنشأ الجيش الأحمر لتعزيز الثورة البلشفية المظفرة. لذلك خضع هذان الجيشان للسلطة المدنية منذ البداية.

أما الحرس الثوري، فقد انبثق من تنظيمات سابقة له لم تكن تخضع للخميني ومساعديه من رجال الدين الثوريين، وإنما كانت تعمل معهم جنبًا إلى جنب. كما أن القيادة السياسية – التي يهيمن عليها رجال الدين – لم تتحول قط إلى تنظيم حزبي متماسك ومنضبط، على غرار الحزبين الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. والمحاولة الوحيدة لإقامة مثل هذا التنظيم، تمثلت في الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي ابتُلي بالانقسامات الداخلية وعدم المرونة، ولم يكن يتمتع بالاستقلال الكافي اللازم لتحوله إلى مؤسسة قائمة بذاتها، وقد تم حله رسميًا عام 1987م بعد عدة سنوات من الخمول الفعلي[48].

لقد قام الحزب الشيوعي الصيني وكذلك الحزب الشيوعي السوفيتي – قبل انهيار الاتحاد السوفيتي – بدور الحامي المؤتمن على العقيدة والقيم الثورية في الصين والاتحاد السوفيتي السابق، وكانا يقومان بوضع معايير الولاء الخاصة بالمؤسسات العسكرية في كل من البلدين. أما في إيران الثورة، فإن أقوال آية الله الخميني –في حياته وبعد مماته– هي وحدها التي تحدد الاستقامة الثورية. ولأن الحرس يعتبر نفسه الطليعة المؤسساتية التي تجسد المثل العليا التي نادى بها الخميني (وهذا تصور الحرس لنفسه، وقد تعزز بعد محاولات عديدة قام بها مساعدو الخميني من رجال الدين للتلطيف من سياساته المتشددة) [49]، فإن رجال الدين ومسئولي جهاز الإشراف على الحرس، لم يكونوا في مواقع تسمح لهم بتحديد معايير الولاء بالنسبة للحرس. ومن المفارقات أن يدلي بعض قادة الحرس بتصريحات تكاد تصل إلى حد اتهام بعض رجال الدين البارزين بخيانة المبادئ الثورية[50]. ومن ثم، رأى قادة الحرس أن وجود مشرفين من رجال الدين، لمراقبة ولاء مؤسسة ثورية تتسم بالنقاء العقائدي، هو إجراء غير

شرعي.

الشبكة السياسية

إن الدليل على استقلال الحرس – كمؤسسة – لا يتمثل فقط في قدرته على مقاومة تدخل المدنيين في شئونه الداخلية، بل أيضًا في أنه استطاع أن يقرر تعيينات العاملين في المؤسسات الأخرى في إيران، وأن يحدد أنشطتهم ويتدخل فيها، بما في ذلك المؤسسة العسكرية النظامية، وأن يعين بعض رجال الحرس السابقين أو الحاليين في مناصب حكومية مهمة. ومع أنه لا يمكن الجزم بوجود ضغوط مباشرة من الحرس، فإن الدعم السياسي والعقائدي الذي قدمه الحرس لحلفائه في الحكومة، قد ساعد هؤلاء المسئولين – بطريقة غير مباشرة – على البقاء في السلطة، برغم التحديات التي واجهوها. يضاف إلى ذلك أن بعض حلفاء الحرس الحكوميين قدموا المساعدة له ولغيره من الراديكاليين، للقيام بأنشطة تلقى معارضة زعماء الحكومة الإيرانية.

مجلس الوزراء

إن أفضل ما نبدأ به لتوضيح معالم الشبكة المؤسساتية للحرس هو مجلس الوزراء، الذي كان يديره رئيس وزراء حتى عام 1989م، ولكنه الآن يتبع رئاسة الجمهورية بشكل مباشر (أُلغي منصب رئيس الوزراء في الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه عام 1989م). وعند وفاة آية الله الخميني، كان أعضاء الحرس ومؤسسوه السابقون والمقربون منهم يشغلون خمسة من أصل خمسة وعشرين منصبًا وزاريًا. وهذه الوزارات الخمس هي وزارة الحرس الثوري التي كان يشغلها علي شمخاني، ووزارة البريد والهاتف والبرق كان يشغلها وزير النفط السابق محمد كرازي، الذي أنشأ أثناء الثورة مليشيا تم دمجها في التشكيل الأول للحرس عام 1979م[51]، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية وكان يشغلها وزير راديكالي هو أبو القاسم سرهاديزاده، وهو عضو سابق في حزب عباس زماني المسمى "حزب الأمم الإسلامية"، الذي انضم إلى الحرس بعد الثورة[52]، ووزارة جهاد البناء التي ترأسها غلام رضا فوروزش، وهو من الطلاب محتجزي الرهائن في السفارة الأمريكية (وهي جماعة وثيقة الصلة بالحرس، كما تبين آنفًا)، كما أنه مؤسس منظمة الجهاد القريبة الصلة بالحرس في إقليم خوزستان[53]، ووزارة الصناعات الثقيلة وكان يترأسها مؤسس منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بهزاد نبوي. [كما كان على

رأس وزارة الداخلية آنذاك علي أكبر محتشمي بور، وهو من المتشددين وسفير سابق لإيران لدى سوريا، وقد أسس بمساعدة الحرس تنظيم حزب الله المتطرف] [54]. وحتى عام 1988م، كان حسن عبيدي جعفري وزيرًا للتجارة[55]، وهو عضو سابق في المجلس الأعلى للحرس. وكان المهندس المدني رضا هارندي وكيلاً لوزارة الثقافة والتعليم العالي[56]، وهو قائد سابق لحامية الإمام الحسين التابعة للحرس.

إن الوجود القوي لأعضاء الحرس السابقين وحلفائهم في مجلس الوزراء، لا يعني تلقائيًا أن الحرس يتحكم إلى حد كبير في سياسات هؤلاء المسئولين، أو أن الحرس استطاع بصورة مستمرة الحفاظ على هذا المستوى من التمثيل في مجلس الوزراء. فالحكومة الأولى التي تشكلت بعد الحرب ووفاة الخميني، أدت إلى إضعاف المتطرفين عمومًا وتقوية العناصر البراجماتية في النظام، إذ لم تضم سرهاديزاده ونبوي ومحتشمي بور، وهم أكثر الوزراء تعاطفًا مع الحرس وارتباطًا بأيديولوجيته المتطرفة[57]. وفقد الحرس أيضًا أهم تمثيل مباشر له في مجلس الوزراء، عندما ضُمت وزارة الحرس إلى وزارة المؤسسة العسكرية النظامية. أما من بقي منهم في الحكومة – مثل محمد كرازي – فلم يكن مناصرًا ثابتًا للسياسات المتطرفة.

عمومًا، فإن الوجود المؤثر لحلفاء الحرس وأعضائه السابقين في الحكومة، يقيم الدليل على اعتراف القيادة المدنية بالحرس كمركز نفوذ قوي، ويمكن أن يكون تهميشه مكلفًا من الناحية السياسية. وقد تولى بعض المحافظين البراجماتيين حقائب وزارية في جميع حكومات الجمهورية الإسلامية التي شكلت حتى الآن، ولكن الضباط العسكريين النظاميين السابقين نادرًا ما تولوا حقائب وزارية باستثناء وزارة الدفاع. ولا شك أن ارتباط وزير الصناعات الثقيلة بهزاد نبوي بالحرس، أنقذه من مواجهة تهم الفساد[58]، مع أن الحرس والمتطرفين الآخرين لم يصروا على إبقاء نبوي وغيره من حلفاء الحرس في الحكومة، حتى لا يزداد الاضطراب الذي حدث في أعقاب وفاة الخميني. واستنادًا إلى بعض التقارير الصحفية، فقد انسحب هؤلاء المتطرفون بمحض إرادتهم من أول حكومة تشكلت بعد موت الخميني، احتجاجًا على السياسات المعتدلة التي ينتهجها الرئيس رفسنجاني داخليًا وخارجيًا[59]، باستثناء علي لاريجاني، وهو مستشار سابق للحرس، الذي عُين وزيرًا للإرشاد الإسلامي

عام 1992م.

مع أن منصب وزير الخارجية لم يشغله أي عضو سابق في الحرس، فإن بعض حلفاء الحرس الموثوق بهم في الحكومة، وعددًا من أعضاء الحرس السابقين، تولوا مناصب عليا في وزارة الخارجية. ففي عام 1981م تولى جواد منصوري[60] –القائد الأول غير الرسمي للحرس– منصب وكيل وزارة الخارجية للشئون القنصلية والثقافية. وتولى حسين شيخ الإسلام، أحد قادة "الطلبة" محتجزي رهائن السفارة الأمريكية، منصب وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية. وفي التشكيلة نفسها من التعيينات، التي قام بها عام 1981م علي رجائي – رئيس الوزراء المتطرف، وأحد مؤسسي "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" – عُين عبد الله نوري ممثلاً لوزارة الخارجية في مجلس الشورى[61]، وشغل حميد معير، وهو أيضًا من الطلبة محتجزي الرهائن، منصب رئيس دائرة الشئون الأفريقية في وزارة الخارجية[62]، وفي عام 1984م عُيِّن علي محمد بشارتي نائبًا لوزير الخارجية[63]، وهو من رجال حرب العصابات الذين قاوموا الشاه، وكان مديرًا سابقًا لوحدة استخبارات الحرس، وعضوًا سابقًا في المجلس الأعلى للحرس.

وكان حسين شيخ الإسلام، مدير الشئون العربية، من أكثر مؤيدي الحرس في وزارة الخارجية، وهو أيضًا من الطلاب السابقين محتجزي الرهائن. وكما ذكرنا سابقًا، فقد كان يتعاون مع الحرس في تعيين أعضائه بالسفارات الإيرانية في الخارج[64]. وكان مؤيدًا نشطًا وصريحًا لأنشطة الحرس ومواقفه، حتى عندما كانت هذه المواقف والممارسات تتناقض مع توجهات رئيسه، وزير الخارجية البراجماتي علي أكبر ولايتي. فعلى سبيل المثال، يقال: إن شيخ الإسلام أوعز عام 1987م لرفاق الحرس المتشددين في لبنان باختطاف الصحفي الأمريكي تشارلز جلاس[65]، وأنه استغل اختطاف الدبلوماسي البريطاني إدوارد تشابلن –على يد الحرس أو اللجان الثورية– لتخريب الجهود التي كان يقوم بها الزعماء الإيرانيون البراجماتيون لتحسين العلاقات مع المملكة المتحدة[66]. وفي السنة نفسها، لعب شيخ الإسلام دورًا بارزًا في توجيه الانتقادات لفرنسا، على حادثة الضرب المزعوم الذي تعرض له الملحق الإيراني في باريس[67]. وتطورت الحادثة إلى نزاع حاد بين إيران وفرنسا، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتلك النتيجة لم يكن يسعى إليها الزعماء

الإيرانيون البراجماتيون.

تأثر شيخ الإسلام ومنصوري بالضعف العام الذي أصاب الراديكاليين – بمن فيهم الحرس – في أعقاب موت الخميني. وأصبح شيخ الإسلام أقل نشاطًا، ولولا تأييد الحرس والمتطرفين الآخرين، لنجح ولايتي في إبعاده تمامًا عن وزارة الخارجية. أما جواد منصوري الذي كان أقل نشاطًا وأقل تطرفًا وتأييدًا للحرس، فقد عُيّن سفيرًا لدى باكستان، وهو منصب ذو أهمية، نظرًا لازدياد الروابط العسكرية بين الحرس والمؤسسة العسكرية الباكستانية خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنه أبعد منصوري عن دائرة النفوذ السياسي في طهران[68].

أما بشارتي، وهو مدرس سابق من أسرة متدينة تنتمي إلى الطبقة الوسطى[69]، فقد احتفظ بمنصبه في وزارة الخارجية، ولكنه لم يؤيد خط الحرس إلى الحد الذي كان متوقعًا منه كعضو سابق في المجلس الأعلى للحرس. ولم يعد يتسم بتطرفه السابق كأحد قادة الحرس الأوائل. [وقام مرات عديدة بالتوسط لوقف إطلاق النار، في الصدامات التي وقعت عامي 1988م – 1990م في لبنان، بين حزب الله المدعوم من إيران وحركة أمل التي تؤيدها سوريا، برغم أن الحرس كان يقوم بتسليح حزب الله وتدريبه[70]، والقتال في صفه. كما أيد بشارتي علنًا إطلاق سراح الرهائن الأجانب الذين يحتجزهم حزب الله في لبنان، معارضًا بذلك موقف الحرس] [71].

هناك العديد من أعضاء الحرس السابقين والمقربين الآخرين الذين عُينوا سفراء، ولكن ليس بهدف تقليص نفوذهم في طهران، وإنما لتوسيع نفوذ الحرس خارج البلاد. فقد عُيّن مهدي أهاري مصطفوي سفيرًا لإيران في بون عام 1987م، وذكرت تقارير أنه كان على صلة بجنود الحرس الثوري الذين كانوا يحرسون مبنى السفارة الأمريكية في طهران، وقت احتجاز الرهائن الأمريكيين بين عامي 1979م – 1981م، بل كان متورطًا في هذه العملية[72]. كما تردد أن حسين ملايك كان أيضًا من محتجزي الرهائن، وعُيّن قائمًا بالأعمال في لندن عام 1987م، ولكن بريطانيا رفضت قبول أوراق اعتماده، بسبب ضلوعه في قضية احتلال السفارة الأمريكية[73]. وأصبح أحمد كناني – وهو أول قائد لمفرزة الحرس في لبنان – سفيرًا في تونس، ربما لأن الحرس اعتبر تنامي الحركة الأصولية التونسية فرصة لاكتساب النفوذ هناك، كما أن

خبرة كناني في تصدير الثورة جعلته الرجل المناسب لذلك المنصب[74]. وأُسند إلى عباس زماني، أول قائد رسمي للحرس، منصب في السفارة الإيرانية بباكستان في أوائل الثمانينيات، وقد يعود إليه بعض الفضل في توثيق الروابط العسكرية بين إيران وباكستان، والتي كان من ضمنها عدة زيارات قام بها رضائي وشمخاني إلى باكستان[75].

المؤسسات الأخرى

لم يكن مجلس الوزراء الساحة الحكومية الوحيدة التي تُعتبر فيها عضوية الحرس أو الارتباط به أهم مؤهلات شغل المناصب. فالعديد من رجال حرب العصابات ضد الشاه الذين أصبحوا قادة الحرس، وبعض رجال الدين المحليين الذين لعبوا دورًا محوريًا في تنظيم وحدات الحرس أثناء الثورة، فازوا بمقاعد في مجلس الشورى، معتمدين على توجهاتهم المتشددة. وكان عباس دزدزاني، أحد مؤسسي الحرس الأوائل وقائده لفترة قصيرة، من أبرز حلفاء الحرس في مجلس الشورى، حيث أصبح رئيسًا للجنة الدفاع منتصف الثمانينيات[76]. واستمر يؤيد المواقف المتطرفة ويجاهر بصلته بالحرس، واستطاع في منصبه – كرئيس للجنة الدفاع – أن يساعد جماعة الضغط المناصر للحرس على تنفيذ مطالبها الخاصة بالميزانية[77]. وخَلَف دزدزاني في لجنة الدفاع حجة الإسلام رسول مونتاجانيا، وكان متطرفًا أيضًا، ورئيسًا للحرس واللجان الثورية في خمين، مسقط رأس آية الله الخميني[78]. ثم ترأس لجنة الدفاع بعد ذلك علي أكبر محتشمي بور، وهو أبرز من شملوا الحرس برعايتهم.

هناك أمثلة حديثة على قادة محليين في الحرس أقل شهرة، أصبحوا نوابًا في مجلس الشورى، يمثلون دوائر انتخابية مختلفة. ومن هؤلاء النواب محمد علي عربي، القائد السابق لمفرزة الحرس في كشمار، وكامل عابدينزاد، وهو مدرس سابق وقائد لوحدة الحرس في كردستان، وحجة الإسلام أنصاري، الذي كان رئيسًا للحرس في إقليم كرمان، ومارزيه حديدشي، وهو نائب من طهران تدرب في لبنان وساعد في تنظيم الحرس في همدان، ومحمد علي كريمي مسئول الحرس في بوجنورد، وأحمد مولازاده، الذي قام بتنظيم الحرس واللجان الثورية و"جهاد البناء" في جوناباد، وحجة الإسلام موحدي بور، الذي نظم الحرس واللجان الثورية في سافيه، وحجة الإسلام شوشتاري، الذين نظم الحرس في نيشابور، ومحمد صبحان ألاهي، وهو نائب في مجلس الشورى

من تبريز ومدرس رياضيات سابق، عمل في "مكتب العلاقات العامة للحرس"(79).

بالطبع، يعود نجاح هؤلاء القادة المحليين في انتخابات مجلس الشورى إلى شعبيتهم وسلطتهم، ولكنه يعود أيضًا إلى قدرتهم على تنظيم وحدات الحرس، وقد تصادفت صلتهم بالحرس مع انتخابهم للمجلس ولم تكن سببًا له بالضرورة. وعمومًا فإن قدرة الحرس على تعبئة السكان على المستوى المحلي، جعلت دعمه مفيدًا للمرشحين (وخاصة المتطرفين) الذين يسعون لاحتلال مقاعد في المجلس. حتى أن القادة السياسيين، وخاصة البراجماتيون، حذروا الحرس – في عدة مناسبات – من التدخل في انتخابات مجلس الشورى(80). وفي عام 1987م، حذرت الحكومة مرشحي المجلس من استخدام شارات الحرس الثوري في حملاتهم الانتخابية، مما يُعد اعترافًا بأن مرشحي المجلس المتطرفين كانوا يسعون إلى الارتباط الوثيق بالحرس لكسب التأييد الانتخابي(81).

لقد عمل أعضاء الحرس السابقون أيضًا في الحكومات المحلية، وفي "مؤسسات الأوقاف" وغيرها من المؤسسات الثورية. فأصبح محسن رفيق دوست، بعد تنحيته من منصبه كوزير للحرس، رئيسًا لـ "مؤسسة المستضعفين" الخيرية، التي تستخدم أصول الشاه المالية المصادرة لمساعدة الأسر الفقيرة وقدامى المحاربين(82). وصار المهندس المدني محسن ميردمادي – الرأس المدبر لعملية احتلال السفارة الأمريكية – نائبًا للمدعي العام، وبعد ذلك رئيسًا لإدارة العلاقات الدولية في وحدة الدعاية والنشر التابعة للحرس، قبل أن يصبح حاكمًا عامًا لإقليم خوزستان، الذي كان مسرحًا رئيسيًا للمعارك ونقطة انطلاق للقوات الإيرانية أثناء الحرب، ثم أقيل أوائل عام 1990م(83). وشغل محمد أصغر زاده، وهو من الطلاب محتجزي الرهائن، منصب قائد منطقة تابعة للحرس، قبل أن يصبح نائبًا لوزير الإرشاد الإسلامي، ثم نائبًا للمدعي العام للشئون الثقافية(84). وأصبح حبيب بيطراف، وهو أيضًا من محتجزي الرهائن، مسئولاً كبيرًا في مكتب المدعي العام بعد خدمته في الحرس(85).

وعمومًا، لم يستمر نفوذ الحرس في الحكومة قويًا كما كان عند بداية الثورة، كما أن رغبة حلفائه وقدرتهم على مناصرة المواقف المتطرفة لم تتسم

بالقوة على الدوام. ومنذ موت الخميني، الأب الروحي للحرس وراعيه الأكبر، ضَعُف موقف العديد من حلفاء الحرس في الحكومة (مثل منصوري ومحتشمي بور)، وأُقيل بعضهم من الحكومة (مثل نبوي وسارهاديزاده وميردمادي)، واستمال النظام البعض الآخر فنأوا بأنفسهم عن الحرس في بعض القضايا (مثل كرازي وبشارتي).

إن المد والجزر اللذين تعرض لهما نفوذ الحرس – تبعًا للمناخ السياسي في طهران – كان شيئًا متوقعًا. ومع أن ارتباط القادة السياسيين بالحرس، ومواقفهم المتطرفة من القضايا، كانت في وقت من الأوقات من العوامل المساعدة على تألق نجمهم السياسي، صارت هذه العوامل عبئًا بعدما أوصلت إيران إلى العزلة الدولية والتدهور الاقتصادي، نتيجة المبادرات السياسية المتطرفة، مثل السعي الحثيث لهزيمة العراق وتصدير الثورة عن طريق العنف. وتركت وفاة آية الله الخميني المتطرفين بلا نصير. ولكن المهم أن الحرس وحلفاءه السياسيين – سواء الذين احتفظوا بمناصبهم أو الذين فقدوها – رفضوا بشكل عام أن يساوموا على مبادئهم العقائدية من أجل الاحتفاظ بمواقع النفوذ. فقد استمر محتشمي في مؤازرة المواقف المتطرفة، بالرغم من فقدانه لمقعده في مجلس الشورى في انتخابات نيسان/ أبريل – أيار/ مايو 1992م[86]. وخاض نبوي وسارهاديزاده – بتأييد من المتطرفين – انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام 1989م ولكنهما لم ينجحا[87]. وهذا ما نقصده بالقول: إن الحرس جهاز مستقل وليس تابعًا، وقد أثبت أن آراءه وأعضاءه السابقين والمقربين منه، يمكن أن يخترقوا الحكومة في ظل ظروف سياسية مؤاتية، بينما لم يُظهر خصوم الحرس هذه القدرة على اختراق صفوف الحرس، حتى عندما يكون المناخ السياسي البراجماتي سائدًا.

تعيينات الجيش النظامي

هناك دليل أقوى على استقلالية الحرس نلمسه في العلاقة التي تربطه بالمؤسسة العسكرية النظامية في إيران. ولكون الحرس مؤسسة ثورية فمن المتوقع أن يكون له حلفاء سياسيون في حكومة ثورية، وأن تكون الخدمة في الحرس، أو الارتباط به، عاملاً مساعدًا للمسئولين على الارتقاء ضمن البنية السلطوية للنظام. بيد أن الحرس استطاع التأثير في تعيينات المؤسسة العسكرية النظامية، التي تعتبر المؤسسة الرئيسية المنافسة للحرس. ومعاناة المؤسسة

العسكرية النظامية، من تدخل الحرس في شئونها تدل بقوة على خضوعها لسلطة الحرس.

إن أول سابقة تدل على النفوذ الذي يتمتع به الحرس – فيما يخص تعيينات أفراد المؤسسة العسكرية النظامية – حدثت أوائل الثمانينات. ففي آذار/ مارس 1981م، تعاون الحرس مع صغار ضباط الجيش النظامي، ونجحوا في إعادة علي سيد شيرازي إلى منصبه، وكان برتبة عقيد، بعد أن أقاله ضباط كبار من منصبه كقائد للفرقة الثامنة والعشرين التابعة للجيش النظامي في كردستان، بسبب قتله المزعوم لقرويين أكراد[88]. وكان شيرازي حينذاك من أوثق حلفاء الحرس وأكثرهم نفوذًا لدى المؤسسة العسكرية النظامية، وكان يشارك الحرس حماسه العقائدي، ويؤيد دمج المؤسسة العسكرية النظامية بالحرس[89]، ولا شك أن دعم الحرس لشيرازي كان عاملاً حاسمًا في احتفاظه بمنصبه، وترقيته بعد ذلك إلى منصب قائد القوات البرية في الجيش النظامي.

ومن المفارقات أن النفوذ ذاته الذي استخدمه الحرس في دعم شيرازي عام 1981م، استُخدم ضده بعد ذلك بخمس سنوات. وبالرغم من محاولات شيرازي تعميق الطابع العقائدي للجيش النظامي، فقد كان في الأساس ضابطًا محترفًا، يستند في قراراته العسكرية إلى المبادئ الموضوعية للعلوم العسكرية، وليس إلى الأيديولوجيا[90]. وعندما خسرت إيران مدينة مهران في ربيع عام 1986م، ألقى الحرس اللوم على الجيش النظامي، لافتقاره إلى الحماس للمجهود الحربي بشكل عام، ورفضه التنسيق مع الحرس، الأمر الذي أدى إلى تأجيج نار الخلافات الشخصية والعميقة بين شيرازي ورضائي[91]. وتلا ذلك صراع على السلطة تم حسمه بوضوح لصالح رضائي والحرس، وأقيل شيرازي من قيادة القوات البرية في الجيش النظامي. ولتهدئة خاطر الجيش النظامي مُنح شيرازي عضوية مجلس الدفاع الأعلى، وهو أعلى هيئة عسكرية في إيران[92]. ولموازنة صوت شيرازي في هذا المجلس، تم تعيين رفيق دوست عوضًا فيه، لكنه على عكس شيرازي احتفظ بمنصبه كوزير للحرس[93]. ومثّل إبعاد شيرازي عن التسلسل القيادي انتقاصًا كبيرًا من مكانته ونفوذه في النظام بشكل عام.

كما مُنحت عضوية مجلس الدفاع الأعلى كجائزة ترضية لضابط كبير آخر من الجيش النظامي، اختلف اختلافًا علنيًا شديدًا مع استراتيجية الحرس

والتكتيك الذي اتبعه، هو العميد قاسم علي زاهر نجاد، الذي كان قائدًا للقوات البرية عندما اندلعت الحرب، وأصلح بعد ذلك رئيس هيئة الأركان المشتركة التابعة للجيش النظامي، وبنى سمعته على أساس كونه ضابطًا محترفًا متبحرًا في الأمور العسكرية، ووطنيًا إيرانيًا يدين بالولاء لأي نظام يتولى الحكم في إيران[94]. وكان تقييمه للوضع من منظوره – كعسكري محترف – يضطره باستمرار إلى معارضة أساليب الهجوم التي كان ينفذها الحرس و"الباسيج" على شكل موجات بشرية، وتؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح، وكان يعارض فكرة متابعة الحرب حتى النصر مهما كلف الأمر[95]. وفي عام 1984م، وكما حدث لشيرازي بعد ذلك بسنتين، تم "ترفيع" زاهر نجاد إلى عضوية مجلس الدفاع الأعلى الذي يهيمن عليه الحرس والاتجاه المتطرف، وهو منصب مجرد من السلطة نسبيًا، وخلفه في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة إسماعيل سهرابي الذي كان سهل الانقياد[96].

وتعرض سهرابي، الذي خلف زاهر نجاد في منصبه، للمصير ذاته على أيدي الحرس، ولكن في ظروف مختلفة. ففي أيار/ مايو 1988م، وبعد ثلاثة أسابيع من استعادة العراق غير المتوقعة لشبه جزيرة الفاو الجنوبية، أقيل سهرابي من منصبه، وكان بوضوح كبش الفداء للهزيمة، التي لا تقل فيها مسئولية الحرس – من الناحية العسكرية – عن مسئولية الجيش[97]. وحل محله العميد علي شهبازي، وكان على صلة وثيقة بالحرس ويتمتع بدعمه، بفضل خدمته في مركز قيادة حرب العصابات التابع للحرس في مدينة الأهواز الجنوبية[98]. أي أن قوة الحرس، كمؤسسة، كانت تظهر جلية حتى في الهزائم العسكرية، وإن كان من المنتظر – من وجهة النظر العسكرية الموضوعية – أن تؤدي هزيمة الفاو إلى زيادة التشديد على الخبرة العسكرية النظامية ومعايير صنعت القرار، وإلى صرف النظر عن الخطط الاستراتيجية والتكتيكية غير التقليدية، التي تبناها الحرس وأسفرت عن خسائر بشرية جسيمة.

في عام 1989م وأوائل 1990م ظهر دليل على أن قوة الحرس كمؤسسة – مقابل المؤسسة العسكرية النظامية – لم تتأثر بالهزيمة في الحرب وبموت الخميني. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1989م حل علي شمخاني، وهو أبرز شخصية في الحسر بعد رضائي[99]، محل الأدميرال حسين مالك زادكان، قائد

البحرية النظامية الكفء والجدير بالاحترام. ومع أن شمخاني مُنح لقب لواء بحري لإرضاء البحرية النظامية، فلم يكن لديه خبرة مهنية في سلاح البحرية، وكان محسوبًا بشكل واضح على الحرس، وعلي رضائي رئيسه وحليفه لفترة طويلة[100]. وفي أواخر نيسان/ أبريل 1990م، عَيّن شمخاني عباس محتاج نائبًا له في البحرية النظامية، وكان الأخير أحد كبار قادة الحرس لفترة طويلة، وبهذا سيطر الحرس على المراكز العليا في ذلك السلاح النظامي[101]. وكانت تلك التعيينات تمثل المرة الأولى التي يتولى فيها رجال الحرس القيادة العليا لسلاح نظامي، مما أضعف معنويات الجيش النظامي بشدة، وأكد على استمرار قوة الحرس كمؤسسة.

رسم السياسات

ثمة مقياس آخر يدل على استقلالية الحرس، هو مدى النفوذ الذي يتمتع به في صياغة وتنفيذ سياسات الحرب والأمن وتصدير الثورة. وهذه هي الساحة التي قام فيها الحرس – قدر الإمكان – بممارسة عقيدته المتشددة الصارمة، بالرغم من الآراء والحجج المنطقية والمهنية التي تعارض ذلك، وبالرغم من توجهات السياسة البراجماتية التي انتهجها بعض رؤساء الحرس المدنيين. وهذا لا يعني أن الحرس كان يتحدى السلطة المدنية علانية، أو أنه كان يرسم أهم ملامح السياسات في الجيش والأمن الداخلي وتصدير الثورة، وينفذها بمعزل عن القادة السياسيين. ولكن يمكن القول: إن الحرس استطاع التحكم في استراتيجية الحرب طوال فترة الصراع، وتبني عمليات وأفعالاً متشددة، كانت تتناقض أحيانًا مع الأهداف التي وضعها رؤساؤه المدنيون. ولم يتردد الحرس قط في استغلال الخلافات بين القادة المدنيين بهدف توجيه السياسات في اتجاه متطرف[102]، وساعده في ذلك ما اتصفت به إرشادات الخميني من غموض وتوجه متطرف. كما أبدى الحرس استعدادًا للمجازفة بالقطيعة مع رؤسائه المدنيين أو إحراجهم، وهم الذين يمكن أن ينتقموا من الحرس بتقليص ميزانيته وصلاحياته في التجنيد ومخصصاته من الأسلحة. وتبنى الحرس أيضًا عمليات عسكرية فيها قدر كبير من المجازفة، وتتميز بغنى مضمونها العقائدي، ولكنها تتصف بالطيش من الناحية العسكرية، وتحمل في طياتها ضررًا لسمعة الحرس ومكانته العسكرية.

بعدما طردت إيران القوات العراقية الغازية من أراضيها عام 1982م،

انفرط عقد الإجماع القوي بين العناصر العسكرية والمدنية على مواصلة الحرب. ولم يخفف من حدة الخلافات بين الحرس والمتطرفين المؤيدين لمواصلة الحرب من جهة، وبين الجيش النظامي وحلفائه السياسيين المحافظين من جهة أخرى[103]، سوى تصميم الخميني، الذي لا يتزحزح، على متابعة الحرب حتى الإطاحة بالنظام العراقي. على أية حال، نادرًا ما كان الثوري المسن يشارك في تفاصيل التخطيط والتنفيذ لتوجيهاته السياسية العامة، الأمر الذي ترك المجال واسعًا للجدال الحاد المستمر بين مرؤوسيه الحكوميين والعسكريين حول أفضل السبل والأصعدة لمتابعة الحرب[104].

على الرغم من معارضة الجيش النظامي وحلفائه المحافظين، فقد عمل الحرس على التنفيذ الكامل لالتزام الخميني بمتابعة الحرب حتى النصر، إلى أن أرغم انهيار إيران العسكري الخميني نفسه، وربما الحرس، على التخلي عن موقفه المؤيد لمواصلة الحرب[105]. وطوال سنوات الحرب تقريبًا، كان العسكريون النظاميون يشددون بقوة على وجوب متابعة الحرب بطريقة تقليدية، أي متابعة شن هجمات محدودة الحجم وجيدة التخطيط، تعتمد على المدفعية الثقيلة والمدرعات، بدلاً من الهجمات واسعة النطاق التي ينفذها الحرس، متعمدًا على الكثافة البشرية والتسليح الخفيف[106]. وفي عام 1985م، وبعد هجوم كبير فاشل في منطقة مستنقعات الأهواز في شهر آذار/ مارس، نجح الجيش النظامي وحلفاؤه البراجماتيون (وخاصة خامنئي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدفاع الأعلى) في إقناع الخميني بفكرة متابعة الحرب على مستوى أدنى، مؤقتًا على الأقل، وأعلن هذا التغير رئيس أركان الحرس نفسه في ذلك الحين علي رضا أفشر[107]. ومع ذلك كانت الغلبة للحرس في النهاية، فقد أمّن الموافقة على تنظيم وتنفيذ هجوم كبير، وتحقق المزيد من التعاون من طرف الجيش النظامي، وهو ما لم يحدث قط في أي هجوم سابق أو لاحق[108].

إن نفوذ الحرس – فيما يتعلق بسياسة الحرب – لا يمكن أن يُعزى كلية إلى حلفائه المدنيين في مجلس الدفاع الأعلى، حيث كانت تناقش معظم استراتيجيات الحرب[109]. وذلك لأن حلفاء الحرس المدنيين لم يدعموا باستمرار توصيات الحرس في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال كان رفسنجاني، بصفته الممثل الأول للخميني في مجلس الدفاع الأعلى، حليفًا للحرس حتى عام 1987م. وفي أعقاب الهجوم الإيراني الذي نتج عنه خسائر بشرية جسيمة في

ذلك العام، شكك رفسنجاني في جدوى استمرار شن هجمات على نطاق واسع، وبدا أنه يفضل الأسلوب التقليدي الذي كان ينادي به الجيش النظامي المحترف[110]. ومع ذلك استمر الحرس، في تعبئة المتطوعين لشن هجوم واسع النطاق، ونفذ هجومه المسمى "والفجر 10" في شمالي العراق في آذار/ مارس من عام 1988م[111].

القيادة المدنية

إن مقولة "استقلالية الحرس" لا تعني بالضرورة غلبة رأي الحرس في مناقشات استراتيجية الحرب مهما كانت معارضة القادة السياسيين. فقد كانت المناقشات حول الاستراتيجية منبرًا شرعيًا مقبولاً، تثار فيه الخلافات المهنية والعقائدية والسياسية وتجد لها حلاً. وإنما يمكن دعم الرأي القائل باستقلالية الحرس عبر إثبات استقلاله السياسي عن فئات معينة ضمن القيادة، وقيامه في مناسبات معينة بعمليات عسكرية تتعارض مع توجهات وأهداف السياسة التي رسمها رؤساؤه المدنيون.

إن أبلغ مثال على استقلالية الحرس السياسي هو منحه الدعم للقادة الذين يناصرون السياسات المتشددة، وسحبه لهذا الدعم عندما يتبنى هؤلاء القادة مواقف محافظة. فعلى سبيل المثال ظل رفسنجاني –طوال السنوات السبع الأولى من الحرب– يؤيد مواصلة الحرب حتى النصر، وشن هجمات واسعة النطاق لتحقيق ذلك الهدف[112]. وبسبب هذه المواقف حصل على تأييد الحرس، الأمر الذي بوأه مكانة عالية في القيادة[113]. وفي عام 1984م ذكرت تقارير أن الحرس وصل إلى حد التواطؤ مع رفسنجاني لتقويض مكانة علي خامنئي، الذي كان آنذاك رئيسًا للجمهورية ومجلس الدفاع الأعلى، وذلك بالقيام عمدًا بخرق اتفاق وقف قصف الأهداف المدنية الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة[114]. وكان هذا تحديًا من رفسنجاني لأصالة خامنئي الثورية بعد قبوله وقف القصف، وذُكر أن خامنئي عرض استقالته نتيجة لذلك[115]. وعندما انتقل رفسنجاني إلى موقع المعارض لاستمرار الحرب عام 1988م، فقد تأييد الحرس، وذكرت إحدى الصحف العربية المرموقة أن رجال الحرس قاموا بمحاولات عديدة لاغتيال رفسنجاني؛ لأنهم كانوا يعارضون بشدة دوره في وقف الحرب[116].

لا يعني هذا أن الحرس يلعب دور صانع الملوك في الحياة السياسية

الإيرانية. إذ إن الشقاق الذي حدث بين رفسنجاني والحرس منذ عام 1988م لم يقف حائلاً دون بروز رفسنجاني كشخصية مهيمنة على الساحة السياسية في فترة ما بعد الخميني. ومع أن الحرس أظهر تأييدًا قويًا للمتشددين من أمثال محتشمي وأحمد ابن آية الله الخميني[117]، فلم ينجح أي منهما في تهميش رفسنجاني سياسيًا، كما أن تأييد الحرس لمحتشمي ونبوي لم يمنع رفسنجاني من إقالتهما عام 1989م كوزيرين للداخلية والصناعات الثقيلة على التوالي. وتؤيد هذه الأمثلة مقولة تمسك الحرس الشديد بطابعه المتشدد عقائديًا، ولو أدى ذلك إلى الجفاء بين الحرس والفئة السياسية المهيمنة في حينه.

قد تشكل بعض العمليات العسكرية للحرس خير مثال على استقلاليته. فمع استمرار الحرب لفترة طويلة اتسع نطاقها، مما أعطى الحرس فرصة أكبر لتأكيد دوره المستقل. فقد كانت الأزمات تنشب بسرعة، ولا تعطي فرصة للنقاش المطول، وبالتالي قللت من قدرة خصوم الحرس الداخليين على كبح جماحه. وكانت مثل هذه الفرص تسنح للحرس كلما ازداد تورط أطراف عربية وأجنبية (وخاصة الولايات المتحدة) في الحرب. وكانت الوسيلة المثلى لضرب هذه الأطراف الخارجية هي بحرية الحرس (فالقوات الجوية الإيرانية لم تكن تملك القدرة الفعالة على ضرب الملاحة الدولية من الجو). وأدت "حرب الناقلات" (أي الهجمات التي شنها كل من الطرفين ضد ناقلات النفط التابعة للطرف الآخر) إلى تورط خصوم إيران من العرب والأجانب في الحرب بصورة مباشرة. وباستيلاء إيران على الفاو أصبحت الكويت مهددة بالغزو، وتحقق تعاون أوثق بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى مع العراق، وتم حشد سفن البحرية الأمريكية في الخليج لحماية دول الخليج العربية والملاحة الدولية[118]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تزامن تنامي القدرات العملياتية لبحرية الحرس مع ازدياد التورط العربي والدولي في الحرب.

وكان حشد القوات الأمريكية في الخيلج، يهدف جزئيًا إلى التصدي لتحرشات بحرية الحرس ضد شحنات النفط الدولية[119]. ولكن ذلك لم يرهب الحرس، بل جعله أكثر تصميمًا على مجابهة الحشد البحري الأمريكي، وبرنامج رفع الأعلام لأمريكية على ناقلات النفط ومرافقتها. وبدأ الحرس – بمساعدة بعض عناصر البحرية النظامية – بتلغيم ممرات الملاحة الدولية في الخليج العربي[120]. وفي آب/ أغسطس 1987م، وأثناء مرور أول قافلة

ترافقها البحرية الأمريكية، اصطدمت ناقلة النفط الكويتية بريدجتون – التي ترفع العلم الأمريكي – بأحد هذه الألغام، على بعد بضعة أميال من إحدى القواعد الرئيسية لبحرية الحرس قبالة الساحل الإيراني[121]. وبعد الرد الانتقامي الأمريكي ضد منصات النفط البحرية الإيرانية، والاستيلاء على مركب إيراني مخصص لزرع الألغام يسمى "إيران أجر"، أوقف الحرس لفترة قصيرة عملية زرع الألغام. ولكنه استأنف العملية أوائل عام 1988م، برغم محاولات رفسنجاني لتجنب المزيد من المواجهة، وجهود وزارة الخارجية الإيرانية في الأمم المتحدة للبدء في بحث إمكانية إنهاء الحرب بين إيران والعراق[122]. وتزامن الاستيلاء على "إيران أجر" عام 1987م مع قيام علي خامنئي – رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدفاع الأعلى – بإلقاء كلمته في الأمم المتحدة، التي يعتقد أنه أراد من خلالها تلطيف الصورة المتشددة لإيران، وتصوير العراق على أنه الطرف المعتدي في الحرب[123]. لذلك فقد أبطلت حادثة "إيران أجر" مفعول الرسالة التي أراد خامنئي توصيلها، وأحبطت جهوده الدبلوماسية، وأثارت التساؤلات حول ما إذا كان الحرس قد دبّر حادثة "إيران أجر" لإضعاف تأثير كلمة خامنئي.

قد ظهر جليًا مرة أخرى في نيسان/ أبريل 1988م أن الحرس يرغب في تحدي الولايات المتحدة بشكل مباشر، رغم النتائج السلبية من وجهة النظر العسكرية الموضوعية، ورغم رفض القادة المدنيين لمثل هذه الأعمال المتهورة، التي تشكل الأيديولوجيا حافزًا لها. وقبل ذلك بحوالي شهر، كان الحرس قد استأنف تلغيم خطوط الشحن البحرية في الخليج. وهذه الألغام التي زرعها الحرس أزالتها فيما بعد البحرية النظامية الإيرانية، بأوامر من رفسنجاني على ما يبدو، وهذا مثال آخر على عمق الخلافات بين الحرس والعناصر الأكثر براجماتية حول هذه المسألة[124]. وأصاب أحد هذه الألغام – التي لم تكسح بشكل جيد – السفينة الأمريكية "صامويل بي روبرتس"، مما دفع الولايات المتحدة إلى القيام برد انتقامي في الثامن عشر من نيسان/ أبريل. وذُكر أن رضائي قائد الحرس كان المحرض على قيام البحرية الإيرانية بتوجيه ضربة مضادة مباشرة ضد الأسطول الأمريكي المهاجم في الخليج[125]. وبما أن بحرية الحرس كانت تتألف من قوارب سريعة صغيرة، فإن سفن البحرية النظامية – الأكبر حجمًا والأقل تكافؤًا مع السفن الأمريكية – هي التي نفذت الهجوم. وانتهت المعركة بتدمير الولايات المتحدة لحوالي 20% من

الأسطول الحربي للبحرية النظامية الإيرانية. وكان تنظيم الحرس للهجوم واشتراك البحرية النظامية فيه، برغم معارضتها لهذا الاشتباك غير المتكافئ – من وجهة النظر الموضوعية – يدلان على أن الحرس كان المسيطر الفعلي على البحرية النظامية وعلى سياسات إيران البحرية أثناء ذلك الاشتباك[126].

إن إثبات الوجود العسكري الذي مارسه الحرس –انطلاقًا من دوافع أيديولوجية– لم يمارس ضد الولايات المتحدة فقط. ففي عام 1987م، وبعد الضربة الانتقامية الأمريكية ضد المنشآت النفطية البحرية الإيرانية، أطلق الحرس صاروخًا صينيًا من طراز "سيلكورم" على منشآت نفطية كويتية[127]. وبعد احتلال إيران للفاو، أصبحت قواتها على مسافة قريبة من الأراضي الكويتية، وأعلن الحرس أن قلب نظام الحكم الأميري المحافظ في الكويت هو هدف إيراني إضافي من الحرب، ولم يردد كبار القادة السياسيين هذا التصريح، الذي أطلق بالتأكيد دون استشارتهم[128]. وفي تموز/ يوليو 1987م، ألقت بحرية الحرس القبض على أطقم ثلاثة قوارب كويتية صغيرة واعتبرتها "قوارب تجسس"[129]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، حُشد أسطول كبير من القوارب الصغيرة السريعة التابعة لبحرية الحرس للهجوم على منشآت نفطية بحرية سعودية[130]. ولكن الأسطول لم يصل قط إلى منصات النفط؛ لأن السعوديين تمكنوا من اكتشافه وردعه[131]. وعلى الرغم من تأييد القادة المدنيين الإيرانيين لبعض هذه الأعمال بعد حدوثها (لأن التصرف بخلاف ذلك كان يعرض مصداقيتهم الثورية للخطر)، فمن الواضح أن هذه الأعمال كانت تتناقض مع الجهود التي بذلها القادة المدنيون البراجماتيون لتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية والكويت، في محاولة للتخفيف من دعمها للعراق أثناء الحرب الإيرانية – العراقية[132].

سياسة تصدير الثورة

أثبت الحرس أيضًا وجوده في المسائل غير العسكرية، ولاسيما تصدي الثورة. وكما في حالة العمليات العسكرية للحرس، لا يمكننا أن نثبت بصورة قاطعة أن الحرس رفض عمدًا الانصياع لأوامر رؤسائه المدنيين، ولكن العديد من أعمال تصدير الثورة –التي قام بها الحرس– كانت تتناقض مع التوجهات السياسية لهؤلاء القادة.

كان لبنان هو الساحة الرئيسية لجهود إيران في تصدير الثورة الإسلامية،

حيث قام الحرس بممارسة آرائه المتشددة. ومن أهم أنشطة الحرس هناك تقديم التدريب –بل والدعم العسكري المباشر، حسب بعض التقارير[133] –إلى مليشيا حزب الله في صداماتها المتكررة، بين الأعوام 1987م – 1990م مع حركة "أمل" المنافسة لها والمدعومة من سوريا[134]. ("أمل" هي حركة شيعية أيضًا، ولكنها ليست أصولية كحزب الله). واستمر تقديم هذا الدعم لحزب الله حتى أثناء قيام القادة المدنيين الإيرانيين بالتوسط لوضع حد نهائي للصدامات، من أجل الحفاظ على العلاقة مع سوريا[135]. (كانت سوريا، وهي راعية حركة أمل، الدول العربية الوحيدة التي أيدت إيران طوال حربها مع العراق، وكان تأييدها حاسمًا في التخفيف من إحساس إيران بالعزلة في تلك الفترة. كما أيدت ليبيا إيران حتى منتصف عام 1986م، ثم تبنت موقفًا متوازنًا بين إيران والعراق). وكان على رأس جهود الوساطة التي تقوم بها إيران، وزير الخارجية ولايتي المعتدل نسبيًا، وبشارتي نائب وزير الخارجية البراجماتية والعضو السابق في الحرس، ووزير الحرس السابق رفيق دوست[136]، وهو القائد الوحيد غير المتطرف للحرس، حتى إقالته عام 1988م، ويُحتمل أنه كان يمثل موقف الحرس في الوساطة والمحادثات. غير أن استمرار الصدامات بين أمل وحزب الله أثناء المحادثات يشير إلى ضعف سلطة رفيق دوست وشعبيته في صفوف الحرس، فلم يستطع أن يكبح جماح قوات الحرس في لبنان.

إن التوتر الذي طرأ على العلاقة بين سوريا وإيران، بسبب العداء بين حزب الله التابع لإيران وحركة أمل المدعومة من سوريا، كان له بالطبع أثر في قضية تحرير الرهائن الغربيين الذين يحتجزهم حزب الله. وتلاقت المصالح في هذه القضية بين القادة الإيرانيين البراجماتيين وبين سوريا، فإيران تحتاج إلى جذب الاستثمارات الغربية من أجل تحسين اقتصادها المنهار، وسوريا تحتاج إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة للتعويض عن فقدانها الدعم السوفيتي. وأدت هذه المصالح المشتركة إلى قيام تعاون بين البراجماتيين الإيرانيين وسوريا (وكلهم مؤيد لإطلاق سراح الرهائن) في مواجهة الحرس والمتطرفين الإيرانيين الآخرين وحزب الله، الذين كانوا يعارضون تحرير الرهائن[137].

وفي أوائل عام 1990م، حين كان البراجماتيون الإيرانيون يحاولون إقناع حزب الله بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين –وهو توجه يعارضه

الحرس[138]– ذكرت تقارير أن سوريا منعت قوات إضافية، أو قوات بديلة تابعة للحرس، من الدخول إلى لبنان[139]. وقد أكد الشيخ شعبان، وهو أحد أبرز رجال الدين المتشددين وزعيم حركة التوحيد، محاولات سوريا لتحديد عدد قوات الحرس في لبنان، مكررًا القول علنًا: إن الحرس يتمتع بوجود شرعي في لبنان[140]. ومن ناحيته كان رفسنجاني يسعى إلى إضعاف نفوذ الحرس في لبنان بشكل مباشر، وبالتالي حرمانه من فرصة إحباط جهود تحرير الرهائن. وذكرت التقارير أنه حاول إرسال وحدة من الحرس أكثر ولاءً، أو على الأقل أكثر مرونة إلى لبنان[141]. وفي شهر أيار/ مايو 1990م، أُطلق سراح الرهينتين الأمريكيين، روبرت بولهيل وفرانك ريد، وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 1991م، كان قد أطلق سراح جميع الرهائن الأمريكيين. بيد أن التقارير أفادت – أوائل عام 1990 – أن إيران زودت حزب الله بالمزيد من الأسلحة الثقيلة التي يحتاجها لمحاربة حركة أمل[142]، بما يوحي أن حزب الله والحرس والمتطرفين الإيرانيين الآخرين قد قبضوا ثمن تعاونهم، ولم يفرض عليهم بالقوة من قبل البراجماتيين الإيرانيين وسوريا. ونُقل أيضًا عن مسئولين أمريكيين قولهم: إن الحكومة الإيرانية دفعت لمحتجزي الرهائن من 1- 2 مليون دولار لكل رهينة يطلق سراحها (بالإضافة إلى تمويلها لتكاليف الاحتجاز) [143]. ويعتقد الكثيرون أن قرار أمريكا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991م، بتنفيذ حكم محكمة التعويضات الأمريكية الإيرانية في لاهاي، ودفع مبلغ 278 مليون دولار لإيران كتعويضات عن معدات عسكرية، كان مرتبطًا –ولو بصورة ضمنية– بتعاون إيران في الإفراج عن الرهائن[144].

بغض النظر عن الفوائد المالية التي جناها محتجزو الرهائن أو إيران، كان تحرير الرهائن نصرًا سياسيًا لرفسنجاني على حساب الحرس ومحتجزي الرهائن في لبنان. وقد عزز الغزو العراقي للكويت مناورات رفسنجاني لإحكام سيطرته على تطورات قضية احتجاز الرهائن في لبنان، مما نتج عنه إطلاق سراح أقارب قائد محتجزي الرهائن "عماد مغنية" من السجون الكويتية. وكان إطلاق سراح هؤلاء السجناء –الأعضاء في حزب الدعوة– من المطالب الرئيسية لمحتجزي الرهائن في لبنان[145]. كما تمكن رفسنجاني من استغلال مسألة التدهور المستمر للاقتصاد الإيراني –مقرونًا بالفوائد المالية والسياسية التي يمكن أن تجنيها إيران إذا ساعدت في إطلاق الرهائن– في مناقشاته مع الحرس ومحتجزي الرهائن. وكانت حجة رفسنجاني أن تدهور الاقتصاد

الإيراني يهدد نظام حكم رجال الدين ذاته، ومعه أيضًا تراث الخميني الذي ناضل الحرس في سبيل الحفاظ عليه.

هناك أمثلة أخرى على قيام الحرس بعمليات سرية تعبيرًا عن مبادئ الثورة الأيديولوجية المتشددة، وإن تعارضت هذه العمليات مع أهداف رؤسائه المدنيين وسياستهم. فقد تورط الحرس في التحريض على أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون أواخر شهر تموز/ يوليو 1987م في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. ومن الواضح أن هذا العمل أحبط مساعي رفسنجاني لإضعاف الدعم العربي للعراق، وأفشل جهوده لتحسين العلاقات مع أنظمة دول الخليج العربية(146). كما قام الحرس بتدريب عملاء أجانب على عمليات خطف الطائرات التجارية(147)، وفي حادثة خطف طائرة الركاب التابعة لشركة TWA عام 1985م، ذُكر أن رفسنجاني لعب دورًا في إنهاء احتجاز الطائرة(148). وبذل جهودًا حثيثة بين عامي 1989م 1990م بصفته رئيسًا جديدًا لإيران، لتحسين صورة إيران في الخارج (لدرجة أن إيران وجهت عام 1990م دعوة لمسئولين من الأمم المتحدة لتحري وضع حقوق الإنسان فيها)، ولكن الحرس وحلفاءه السياسيين استمروا في اغتيال خصوم النظام في الخارج. ففي الأسبوع ذاته الذي أطلق فيه حزب الله سراح الرهينة الأمريكي روبرت بولهيل في لبنان، نتيجة لجهود رفسنجاني، اغتيل في جنيف شقيق مسعود رجوي، قائد منظمة مجاهدي خلق، ربما على يد عملاء الحرس السريين(149). وذكرت تقارير أن حسين ملايك، سفير إيران في سويسرا، وهو من محتجزي الرهائن السابقين ومن حلفاء الحرس، قد ساهم في تدبير عملية الاغتيال(150). وحين كان رفسنجاني يرتب لإطلاق آخر رهينة أمريكي في لبنان، في أواخر عام 1991م، اغتيل رئيس الوزراء الإيراني السابق شهبور بختيار ربما بتدبير الحرس(151)، وحمل هذا الاغتيال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على إلغاء زيارة مقررة إلى إيران.

صفقة الأسلحة الأمريكية – الإيرانية

لا تتمثل استقلالية الحرس فقط في الصعوبة التي يواجهها القادة المدنيون في كبح جماح تهوره المتطرف، ولكن أيضًا في قدرة الحرس على إثبات وجوده السياسي، والحفاظ على مصالحه كمؤسسة من خلال تأثيره في قرارات السياسة المدنية. وخير مثال على هذا، ما فعله الحرس في صفقة الأسلحة بين

أمريكا وإيران عامي 1985م – 1986م. فقد أدرك القادة المدنيون المشاركون في الصفقة أن الحرس –الذي تحركه الدوافع الأيديولوجية– سيعارض التعامل المباشر مع الولايات المتحدة. وطبقًا لما ذكره تاجر أسلحة إسرائيلي شارك في المرحلة الأولية من الصفقة، حاول القادة في البداية إخفاء المفاوضات عن الحرس[152]. وبعدما علم الحرس بالصفقة واشترك فيها لاحقًا، استولى عام 1985م على شحنة أسلحة أمريكية وصلت إلى إيران[153]. وتؤكد روايات المشاركين في الصفقة أن الحرس تسلم شحنة الأسلحة فعلاً[154]. وفي المراحل التالية للصفقة ازداد تورط الحرس عمقًا، إلى حد التفاوض مع بعض المشاركين الأمريكيين بصورة مباشرة، والاستمرار في الاستيلاء على الأسلحة التي شحنت إلى إيران[155].

بالرغم من ظهور الحرس بمظهر من يقبل المساومة على أيديولوجيته بالتعامل مع الولايات المتحدة، وبالتعاون دون شك في حمل حزب الله على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، فإنه كان يعتبر الأسلحة التي تلقاها وسيلة لتحقيق الهدف الأيديولوجي النهائي، وهو إلحاق الهزيمة بالعراق في الحرب[156]. وربما يفسر هذا الاستنتاج تأييد آية الله الخميني للصفقة وقبوله بها في نهاية الأمر، ونظرًا لأن الخميني هو الأب الروحي للحرس، المعصوم عن الخطأ، فإن تأييده لأي قرار متعلق بالسياسات الرسمية كان يضمن في الواقع تأييد الحرس له أيضًا[157]. بالإضافة إلى ذلك، فإن إلقاء القبض على ثلاث رهائن بعد ذلك –ليحلوا محل الرهائن الذين أطلق سراحهم حسب الاتفاق– كان من شأنه التقليص من إحساس الحرس وحزب الله بأنهما يساومان على مبادئهما الأيديولوجية[158]. وبحصول الحرس على الأسلحة التي كان في أمس الحاجة إليها لشن هجومين كبيرين عامي 1986م و 1987م (في كلا الهجومين وصلت القوات الإيرانية إلى مشارف مدينة البصرة العراقية)، فقد قطع شوطًا في تحقيق هدفه الأيديولوجي والعسكري الرئيسي. كما أن استئثار الحرس في النهاية بمعظم الأسلحة التي أرسلتها الولايات المتحدة، أظهر أن الحرس كان يملك النفوذ الكافي لتحويل شحنة الأسلحة إلى رجاله، حتى لو أراد النظام إعطاءها إلى الجيش النظامي[159]. وإذا صحت التقارير التي ذكرت أن القيادة السياسية أرادت في البداية إخفاء الصفقة عن الحرس، فإن دوره المهم في القضية يبرهن على مدى تغلغله في تركيبة الحكومة المدنية بأكملها واختراقه لها.

الخلاصة

هناك دلائل قوية تدعم الاستنتاج القائل: إن الحرس مؤسسة مستقلة وليست تابعة، وأن الباعث الرئيسي لهذه الاستقلالية هو تشبث الحرس بأيديولوجيته المتطرفة. ونظرًا لجذور الحرس المستقلة خلال الثورة، والدور الذي حدده لنفسه كقلعة للقيم الثورية المتشددة، فإنه قاوم اختراق المدنيين له وسيطرتهم على شئونه، على عكس نظيريه الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، اللذين أُخضعا لسيطرة الحزب الشيوعي. ولم يكن الحرس فقط منطلقًا لوصول أعضائه الحاليين والسابقين وحلفائه الأيديولوجيين إلى مناصب عليا في الحكم، بل مارس أيضًا نفوذًا مهمًا في تحديد تركيبة القيادة العليا لمنافسه المؤسساتي الرئيسي وهو الجيش النظامي. فقد تعاون بعض حلفاء الحرس في الحكومة مع الحرس دعمًا للسياسات المتطرفة، حتى عندما كان هذا التعاون يعيق فرصة التقدم المهني لهؤلاء الحلفاء، أو يؤدي إلى المجازفة بإغضاب كبار القادة السياسيين الآخرين. كما تبنى الحرس أعمالاً كانت تتناقض تمامًا مع أهداف السياسة التي رسمها العديد من رؤسائه المدنيين، ونجح بشكل عام، أثناء الحرب، في كسب التأييد لاستراتيجياته وتكتيكاته المتهورة والمخالفة للأصول العسكرية، في وجه معارضة شديدة من الجيش النظامي والسياسيين المحافظين.

إن القاسم المشترك –الذي يجمع بين الأوجه المتعددة لاستقلالية الحرس– هو التزامه الحماسي بالمبادئ الأيديولوجية للثورة. فعلى سبيل المثال، قاوم الحرس سيطرة رجال الدين عليه، ليس لأن قادته يسعون إلى السلطة المطلقة في إيران، بل لأن الحرس اعتبر نفسه حاميًا للثورة وقيمها، ولم يعترف أن هناك منظمة أكثر ثورية أو ولاءً للثورة منه. وفي الحالات التي كان فيها الحرس وراء إقالة ضباط من الجيش النظامي وتعيين آخرين مكانهم أكثر إذعانًا، فإنه فعل ذلك لكي يضمن تأييدًا وتعاونًا كاملين من الجيش النظامي في تحقيق أهدافه المتطرفة. ومنذ انتهاء الحرب مع العراق، تحققت للحرس السيطرة المباشرة على أحد فروع الجيش النظامي، وهو سلاح البحرية (وإن وافق الحرس عام 1992م على تعيين ضابط من الجيش النظامي، هو حسين جلالي، قائدًا للقوات الجوية التابعة للحرس، والتي تعد أقل الأسلحة استقلالية من الناحية التقنية). وكانت الأيديولوجيا هي الدافع لرغبة الحرس في إثبات وجوده عسكريًا، وفي سياسات تصدير الثورة. فالعديد من أفعال الحرس

عرّضت مصالحه كمؤسسة للخطر، حين كان يجازف بإثارة رد فعل معاد من قبل القادة المدنيين البراجماتيين، الذين تسمح لهم مواقعهم بتخفيض ميزانية الحرس ومخصصاته من الأسلحة وسلطته في تجنيد المقاتلين.

أما أبرز ما يميز الحرس فهو قوة التزامه الأيديولوجي بالمقارنة مع القوات المسلحة الثورية الرئيسية الأخرى. فلا الجيش الأحمر السوفيتي ولا جيش التحرير الشعبي الصيني تمكنّا من ترسيخ أقدامهما كقلعة حصينة للمعتقد الثوري القويم، كما فعل الحرس في إيران. ولم يقاوم هذا الجيشان السيطرة المدنية عليهما إلى الحد الذي فعله الحرس، مع أن أحدهما –وهو جيش التحرير الشعبي الصيني– كان يتدخل في السياسة بتكليف من الأجنحة المدنية الحاكمة.

وتمثل جذور الحرس الثورية المستقلة –بلا شك– العنصر الرئيسي في استقلاليته. وبعكس جيش التحرير الشعبي الصيني، والجيش الأحمر السوفيتي، والجيش الثوري الفرنسي، والقوى الثورية الأخرى، فإن الحرس لم تؤسسه القيادة الثورية المدنية، بل انبثق عن بنية موجودة قبلاً، مؤلفة من مجموعات سرية من رجال حرب العصابات، ومليشيات ناضلت ضد الشاه جنبًا إلى جنب مع رجال الدين الثوريين، وليس تحت إمرتهم. ولذا، يتمتع الحرس بشرعية مستقلة يؤكد عليها دائمًا. حتى عندما يتعارض ذلك مع سياسات رؤسائه المدنيين وأهدافهم.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

الفصل السادس

التحزب داخل الحرس

المقياس الرئيسي الأخير للتحول المؤسساتي –الذي يجب تقييم الحرس الثوري على أساسه– هو درجة التماسك مقابل التحزب، فازدياد التماسك يعني تحقيق درجة عالية من التحول المؤسساتي[1]. وهذا معيار مهم لتقييم أية مؤسسة، وبالتالي فإنه أكثر أهمية في تحليل المؤسسة العسكرية، إذ تحتم طبيعة عملها أن تعمل كوحدة متماسكة، وهذه مسألة حاسمة بالنسبة لقوة عسكرية تخوض حربًا كبرى، كما كان حال الحرس الثوري خلال الأعوام 1980م – 1988م. ومن هنا ينطبق مقياس التماسك –بوجه خاص– على تحليل أوضاع مؤسسة ثورية مثل الحرس، الذي كان يعاني درجة عالية من التحزب عند إنشائه. إذ كان الحرس وليد عدد من العناصر الثورية الأولية المتباينة التي قامت بتشكيله. ومن ناحية أخرى يهدف تقييم مدى التماسك في أية مؤسسة عسكرية ثورية، إلى المساعدة في الحكم على انتقالها من تنظيم عسكري ثوري إلى مؤسسة عسكرية محترفة. واستنادًا إلى تشورلي Chorley تمثل الروح الاحترافية المرحلة الأخيرة من تطور القوات المسلحة الثورية[2].

فيما يتعلق بالحرس، فإن تزايد التماسك التنظيمي (أي القدرة على العمل كوحدة والغياب النسبي للتحزب داخل صفوفه) لم يترجم إلى درجة مماثلة من الاحتراف. فالتماسك عنصر ضروري للاحتراف ولكنه غير كاف، والاحتراف مقياس واسع يعني ضمنيًا أن صناعة القرار العسكري وطرق تنفيذه، ترتكز على معايير موضوعية مستمدة من أسس منطقية، هدفها تعظيم الفعالية العسكرية. كما يعني أن المؤسسة العسكرية تدين بالولاء للنظام المدني الموجود في السلطة وتطيعه طاعة عمياء، بصرف النظر عن السياسة أو الأيديولوجيا التي يتبناها. ويمثل التماسك –كعنصر أساسي للاحتراف– درجة الانصياع للتسلسل القيادي الواضح داخل المؤسسة.

خطا الحرس خطوات واسعة نحو التماسك، حيث تحول من خليط من المليشيات الفردية إلى قوة منظمة نسبيًا وقادرة على العمل كوحدة، ولكنه لم يتحول إلى قوة محترفة. وتظهر نتائج التحليل –بجميع المقاييس المستخدمة حتى الآن– أن التماسك المتزايد للحرس قد أعطاه مظهر التنظيم العسكري المحترف وليس جوهره. أما المعايير الجوهرية للاحتراف، وهي الطاعة

العمياء للسلطة المدينة، وعدم التدخل في السياسة، واتخاذ القرارات على أساس علمي، فقد أخفق الحرس في تحقيقها. وتعكس مقاومة الحرس للاحتراف عمق وقوة التزامه بالمبادئ الأيديولوجية المتشددة للثورة، وإن تعارضت مع الأسس العلمية والسياسية الموضوعية للاحتراف العسكري. ومن هذه الناحية يفتقد الحرس صفة مهمة في الإطار العام لتطور القوات المسلحة الثورية الذي تفترضه تشورلي(3).

إن العديد من أفعال الحرس –التي نُسبت خطأ إلى تفشي التحزب في صفوفه– كانت تمثل في الحقيقة دليلاً على التزام الحرس العقائدي ومقاومته للاحتراف. وهذه الأعمال –التي كانت تعبيرًا سياسيًا عن أيديولوجيا الحرس– يمكن تمييزها عما قام به من عمليات عسكرية، وما اتخذه من قرارات تدل على استقلاليته. فالعمليات العسكرية وأنشطة تصدير الثورة –التي أوردناها في الفصل السابق– بدت متعارضة مع أهداف رؤساء الحرس المدنيين وتوجهاتهم السياسية، وإن لم تخالف أوامر مدنية محددة. أما الأحداث والأفعال التي سنبحثها في هذا الفصل فتمثل تدخلاً متعمدًا في العملية السياسية، وتعبيرًا علنيًا عن أيديولوجيا الحرس الراديكالية، وترمي حتمًا إلى إحراج أو إضعاف المؤسسات والقيادات السياسية المحافظة أو البراجماتية.

وكان الحرس، حتى تحت وطأة الحرب الشاملة مع العراق، غير مستعد للتخلي عن طابعه الأيديولوجي لمصلحة الاحتراف. كما أن أفعاله السياسية المكشوفة –وإن أمكن إسنادها إلى جماعات صغيرة في الحرس– لم تكن إلا تجسيدًا لرغبة قيادة الحرس العليا، بل قد تكون أوامر محددة. فهذه الأفعال والعمليات تمثل إرادة الحرس ككل، وليس مجرد فئات مشاغبة داخل صفوفه. وقد بينا في الفصل السابق أن الحرس قاوم الاحتراف في ناحية مهمة هي صنع قرارات الحرب. وسنركز بحثنا الحالي على تدخل الحرس في العملية السياسية.

انحسار التحزب في صفوف الحرس

خلافًا لتأكيدات عدد من التقارير الصحفية حول الحرس، فقد انحسر التحزب داخل تنظيمه بشكل كبير منذ الأيام الأولى للثورة(4). ويمكن تعريف التحزب بأنه وجود مجموعتين أو أكثر داخل تنظيم ما، تعمل كل منهما على حماية مصالحها الخاصة (الأيديولوجية أو السياسية أو العرقية أو العائلية أو

الإقليمية)، أو على جعل أهدافها أهدافًا للتنظيم ككل. واستنادًا إلى هذا التعريف، يمكن القول: إن التحزب داخل صفوف الحرس أصبح بالفعل غير ذي بال.

كما شرحنا آنفًا، تشك الحرس من عنصرين رئيسيين، المجموعات الفدائية الثورية التي قاتلت ضد الشاه سنوات طويلة (على رأسها فصيل مجاهدي الثورة الإسلامية) ومجموعات المليشيا التي التفت حول رجال دين ثوريين بارزين ومدنيين متشددين إبان الثورة. ومن الواضح أن المليشيات الأخيرة كانت في البداية فصائل منفصلة تدين بالولاء لمؤسسيها المحليين، الذين أسسوها بشكل مستقل. ولكن العنصر الرئيسي الأول في الحرس –وهو النواة الأولى للفدائيين المنظمين– كان أيضًا شديد التحزب. ويشير تقرير في صحيفة غير رسمية في طهران إلى أنه قبل الثورة، كان كل من رفيق دوست، ووزير البريد والبرق والهاتف محمد كرازي، يقود مجموعات فدائية سرية فردية تحت راية مجاهدي الثورة الإسلامية[5]. وقد دمج كل منهما قواته في الحرس الثوري الذي تشكل لدى انتصار الثورة[6]. كما تذكر "إيران برس دايجست" أن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية نفسها كانت عبارة عن ائتلاف لعدة مجموعات صغيرة: هي توحيدي بدر وتوحيدي صف وفلاح خلق ومنصورون وأمة واحدة[7]. ولا شك أن استعداد تلك المجموعات –داخل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية– لأن تنحى جانبًا مصالحها الضيقة، وأن تعمل معًا بعد الثورة، ساهم في تعزيز قوة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية داخل الحرس منذ أيامه الأولى.

كانت هناك مجموعات رئيسية أخرى داخل الحرس، تتنافس مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ويقودها عباس زماني، الذي أصبح برعاية بني صدر أول قائد ميداني رسمي للحرس. وكانت مليشيا زماني تتألف أساسًا من حزب الأمم الإسلامية، الذي ساهم زماني نفسه في تأسيسه في الستينيات، ومن مجموعة حزب الله التي خلفته[8]. وقد أقيل زماني من رئاسة الحرس في يوليو 1980م، بعدما بدأ راعيه بني صدر يفقد سلطته لمصلحة رجال الدين، وفصيل مجاهدي الثورة الإسلامية داخل الحرس، الذي لعب دورًا فعالاً في مساعدة رجال الدين المتطرفين على إسقاط بني صدر، وأصبح هو العنصر المسيطر –دون منازع– داخل الحرس الثوري[9]. وتفسر هيمنة مجاهدي الثورة الإسلامية كيف أصبح رضائي، وهو أحد أقطابها، قائدًا للحرس في أيلول/ سبتمبر

1981م.

كان عنصر الفدائيين المنظمين داخل جهاز الحرس –في مطلع عهده– يضم فصيلاً يتزعمه آية الله منتظري وصهره مهدي هاشمي، شقيق هادي هاشمي زوج ابنة آية الله منتظري، وكان مهدي هاشمي حليفًا سياسيًا لابن منتظري الراحل محمد منتظري، وعضوًا أساسيًا في المجلس الأعلى للحرس الثوري(10). وكان القاسم المشترك بين أفراد هذا الفصيل هو العلاقات الشخصية بينهم، واعتقادهم الثابت بأن الحرس يجب أن يكرس جزءًا أكبر من موارده، من أجل تصدير الثورة الإسلامية عن طريق العنف، ولو على حساب المجهود الحربي مع العراق(11). [وتلقى محمد منتظري ومهدي هاشمي تدريبات على حرب العصابات في لبنان قبل الثورة، وشاركا مشاركة قوية في تعزيز وجود الحرس هناك] (12).

وفي نهاية المطاف خسر هذا الفصيل أمام مجاهدي الثورة الإسلامية، في الصراع الداخلي للسيطرة على الحرس، وعلى اتجاه أنشطته الراديكالية، وأصيب بضعف شديد. وقتل محمد منتظري في أحد الانفجارات الكبرى التي وقعت في طهران عام 1981م(13). وفي عام 1982م طُرد مهدي هاشمي من الحرس وأسس مكتبًا مستقلاً لحركات التحرير، وإن ظل هذا المكتب –على ما يبدو– ينظم أنشطة تصدير الثورة بالتعاون مع الحرس(14). وفي عام 1986م اعتقل هاشمي بسبب تسريبه نبأ صفقة الأسلحة الأمريكية إلى إيران ثم أُعدم(15). وفي مطلع عام 1989م أقال آية الله الخميني آية الله منتظري نفسه كخليفة معين له، بسبب جهوده السابقة لحماية مهدي هاشمي، ومساندته لدعاة الحريات الداخلية مثل رئيس الوزراء السابق مهدي بازركان(16).

بسب التحزب الذي ابتُلي به الحرس في مطلع عهده، ونجاح العناصر الأساسية فيه في ضم المناصرين المتشددين للثورة إلى صفوفه، تنافس الزعماء السياسيون –من كل الاتجاهات– على اكتساب النفوذ داخل الحرس، كوسيلة لتعزيز مستقبلهم السياسي. ومن بين الجهود التي لم يحالفها التوفيق خطاب بني صدر أمام المؤتمر التنظيمي العلني الأول لمجاهدي الثورة الإسلامية عقب انتصار الثورة (5 نيسان/ أبريل 1979م) في محاولة منه لكسب تأييدهم، وبالتالي كسب تأييد جهاز الحرس الذي كان في طور التكوين(17). ولكنه فشل في ذلك بدليل الدور الرئيسي الذي اضطلع به مجاهدو الثورة الإسلامية

والحرس، في مساعدة خصوم بني صدر من رجال الدين على الإطاحة به من السلطة. أما إبراهيم يزدي الحليف الليبرالي الوطني لرئيس الوزراء مهدي بازركان، الذي لم تلق أيديولوجيته بالتأكيد هوى في نفوس معظم أفراد الحرس، فقد فشل في كسب تأييد واسع في صفوف الحرس، مع أنه كان يسيطر على مليشيا ثورية صغيرة في طهران[18]. كما أن مصطفى شمران، الحليف البراجماتي لرجال الدين، الذي عُين وزيرًا للدفاع للمساعدة على تعزيز سيطرة النظام على الجيش، وكذلك المُنَظِّر الراديكالي جلال الدين الفارسي، أخفقا بالمثل في اكتساب عدد كبير من الأتباع في الحرس[19]. وفي مطلع الثمانينيات حاول حجة الإسلام محمد رضا مهدوي قاني، زعيم اتحاد رجال الدين المتشددين في طهران –وهو تنظيم منافس للحزب الجمهوري الإسلامي– حاول عبثًا فرض سلطته الرسمية على الحرس، إضافة إلى سلطاته الأمنية كوزير للداخلية[20].

كان الخميني وحده يتمتع بالحضور الكاريزمي، الذي مكنه من التأثير مباشرة في عامة رجال الحرس. ولكي يكتسب أعوانه تأييد الحرس كان عليهم أن يقيموا صلات مع القادة والمؤسسين المحليين للحرس، أو أن يحصلوا على مناصب ذات نفوذ في البنية التنظيمية الوطنية الإجمالية للحرس بعد دمج تنظيماته. وقد نجح رجال الدين الأعضاء في الحزب الجمهوري الإسلامي، على الأقل في البداية، في تحقيق ما فشل فيه خصومهم السياسيون[21]. وكما أشرنا سابقًا، أقام الحزب الجمهوري الإسلامي تحالفًا فعالاً مع مجاهدي الثورة الإسلامية. كما وضع الحزب اثنين من أعضائه، رفسنجاني وخامنئي، كمشرفين على الحرس، ولكن الحرس عارض ذلك واستطاع الحد من هذه السيطرة المباشرة للحزب الجمهوري الإسلامي على شئونه[22]. وبعد أن نجح ملالي الحزب الجمهوري الإسلامي في تطويق خصومهم السياسيين داخل النظام، انحصرت المنافسة على نيل تأييد الحرس داخل هذا الحزب، حيث كانت لرفسنجاني اليد الطولى حتى عام 1988م، عندما خسر تأييد الحرس لاضطلاعه بدور رئيسي في قرار إيران وقف الحرب مع العراق[23]. (تم حل الحزب الجمهوري الإسلامي رسميًا عام 1987م، لكن الصلاة التي تربط بين مؤسسيه ظلت قائمة عمومًا). وحاليًا، مع أن رجال الحرس يطيعون أوامر خامنئي كمرشد أعلى ورفسنجاني كرئيس للجمهورية، إلا أن هناك اعتقادًا واسعًا بأنهم يعطون تأييدهم العاطفي لزعماء راديكاليين، مثل وزير الداخلية

السابق علي أكبر محتشمي وأحمد ابن آية الله الخميني[24].

يمكن أن نبين أن التحزب الذي صبغ الفترة الأولى من عمر الحرس قد تراجع كثيرًا، إن لم يكن اختفى. وقد يعود ذلك إلى الحرب التي ساعدت زعماء الحرس على وضع جميع عناصر التنظيم تحت بنية قيادية مركزية، حيث ألحقت –تقريبًا– جميع الفصائل ذات القاعدة الفردية أو الشخصية أو الإقليمية، بالبنية القيادية الوطنية للحرس، ودُمجت فيها. ومع أن بعض رجال الدين المحليين والقادة الإقليميين لا يزالون يتمتعون ببعض النفوذ في المفارز المحلية للحرس، إلا أن العديد من مسئولي هذه السلطات المحلية يرتبطون الآن –دون شك– بالمؤسسات الوطنية أو المحلية مثل مجلس الشورى، أو ببنية الحكم المحلي التي انضموا إليها[25]. وليس هناك أدلة تذكر على مخالفة وحدات الحرس المحلية لأوامر قيادة الحرس الوطنية، حالما تُعلن مواقف الحرس السياسية الواضحة أو تصدر الأوامر المحددة. كما أنه منذ طرد مهدي هاشمي من الحرس مطلع الثمانينيات، لم يجمع أي قائد في الحرس أتباعًا كثيرين حوله كما كان يفعل رضائي وغيره من القادة الأوائل في الحرس. وكما أشرنا في الفصل الخامس، فإن قدرة الحرس على مواصلة السيطرة على شئونه، قد حدّث من قدرة الزعماء المدنيين على كسب التأييد الفئوي داخل تنظيم الحرس.

ولكن هذا لا يعني أن التحزب السياسي داخل الحرس قد زال نهائيًا. فمثلاً خلال مدة السنوات الثلاث ونصف السنة التي كان فيها آية الله منتظري خليفة الخميني المعين، جمع منتظري حوله بعض الأنصار في الحرس، من المنتمين إلى مسقط رأسه نجف أباد، ومدينة أصفهان الكبيرة المجاورة له[26]. وعندما أقال الخميني منتظري كخليفته المعين أوائل عام 1989م، ذكرت تقارير أن بعض رجال الحرس الموالين لمنتظري احتجوا على عزل سيدهم، وجرى فيما بعد تطهيرهم من الحرس[27]. وقبل ذلك بثلاث سنوات، قيل: إن عددًا صغيرًا من رجال الحرس، الموالين لمهدي هاشمي، عادوا من جبهة القتال للاحتجاج على اعتقاله، وهو ما يشكل دليلاً مشابهًا على بقاء بعض التحزب السياسي داخل الحرس[28].

حتى رفسنجاني استطاع ظاهريًا الاحتفاظ بتأييد بعض من في الحرس، برغم انتقاله منذ عام 1988م إلى مواقف براجماتية غير أيديولوجية، ترفضها عمومًا الأغلبية الساحقة في الحرس. وذُكر أن رفسنجاني استطاع أواخر عام

1989م أن ينقل بعض رجال الحرس، الأكثر رضوخًا لسلطته، إلى مفرزة الحرس في لبنان، لمساعدته على ما يفترض في إقناع حزب الله –الذي دربه الحرس وسلحه– بإطلاق سراح بعض الرهائن الأمريكيين(29). وكانت مفرزة الحرس في لبنان حجر الزاوية في جهود تصدير الثورة، وبالتالي يجسد وجودها –بحد ذاته– أكثر النزوات الراديكالية للحرس. وقد رأت مفرزة الحرس بلبنان، مثلها مثل سائر وحدات الحرس، في إطلاق الرهائن الأمريكيين من جانب واحد، انحرافًا عن أيديولوجيا الخميني والثورة المعادية للولايات المتحدة(30). وتشكل العناصر المعتدلة التي استطاع رفسنجاني إرسالها إلى لبنان دليلاً على وجود فصيل أكثر اعتدالاً داخل وحدة الحرس.

إن إحجام القيادة العليا للحرس عن إعاقة إرسال بعض عناصر الحرس المعتدلة إلى لبنان، ثم الإفراج عام 1990م عن رهينتين أمريكيين –رغم عدم رغبتها في ذلك– قد يشير إلى أن رفسنجاني وخامنئي توصلا إلى تفاهم مع كبار قادة الحرس. وربما كان سماح خامنئي للحرس بإعادة تشكيل مقر قيادته المركزية بالكامل، وتعيين شمخاني قائدًا لسلاح البحرية النظامي الإيراني ومحتاج نائبًا له، هو المقابل لسكوت الحرس أو لتعاونه في إطلاق سراح الرهائن الغربيين في لبنان(31). ويحتمل أن يكون قادة الحرس قد تلقوا وعدًا بالحصول على حصة كبيرة من الأسلحة، التي اشتراها الشاه واحتجزتها الولايات المتحدة، والتي كان يفترض أن تسلم إلى إيران عقب الإفراج عن جميع الرهائن الأمريكيين. وكما أوضحت صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران عامي 1985م – 1986م، فإن الحرس أبدى استعدادًا للتضحية المؤقتة بتشدده مقابل الأسلحة، أو مقابل السلطة التي يحتاج إليها لتحقيق أهداف متشددة أكثر أهمية(32). إذ رأى الحرس أن السيطرة على سلاح البحرية النظامي –بكونه قلعة للقيم السابقة للثورة، وما يمتلكه من أسلحة عسكرية قيمة يمكن أن يستخدمها الحرس في ضرب العراق ودول الخليج المحافظة، أو حتى الولايات المتحدة– رأى أن ذلك يستحق تقديم بعض التنازلات بشأن قضية الرهائن. وبالفعل صرح شمخاني بأن البحرية الإيرانية يمكن أن تمنع السفن الحربية العراقية من عبور مضيق هرمز، فأدى هذا التصريح إلى إحباط مسعى رفسنجاني لإجراء محادثات مباشرة مع العراق، بغية التوصل إلى تسوية سلمية نهائية يعتبرها الحرس استسلامًا(33). وقد يرى الحرس أن مسألة الحصول على مزيد من الأسلحة تدعم جهود تعزيز الثورة الإسلامية

وتصديرها إلى دول أخرى.

ظهر مثال آخر على التحزب في صفوف الحرس عام 1987م، في أعقاب معركة إيران الفاشلة للاستيلاء على ميناء البصرة في جنوب العراق، والتي أوقعت إصابات جسيمة في صفوف الإيرانيين. ففي تعارض صارخ مع التزام قادة الحرس –فضلاً عن الخميني– بمواصلة الحرب حتى النصر، ذُكر أن مجموعة من الحرس تظاهرت في أحد الشوارع الرئيسية في طهران، داعية الخميني "للصفح" عن الرئيس العراقي صدام حسين، وبعبارة أخرى مطالبته بوقف الحرب(34). وهكذا فإن انعدام أي دعم علني في تلك المرحلة داخل القيادة السياسية –ناهيك عن الحرس– لإيجاد تسوية للحرب عن طريق المفاوضات، أثار تكهنات معقولة بأن العناصر البراجماتية داخل القيادة، ربما خامنئي أو رفسنجاني، قد أوحت لأنصارها في الحرس بالمشاركة في التظاهرة(35). وهؤلاء المناصرون للزعماء السياسيين البراجماتيين قد يكونون منتمين إلى العناصر الاجتماعية "الانتهازية" داخل الحرس، التي أشرنا إلينا في الفصل الثاني. ويمكن للانتهازيين أن يسيئوا إلى التماسك الراديكالي للحرس –كما حدث في هذه المظاهرة المناوئة للحرب– لكنهم لا يشكلون عنصرًا قويًا يمكنه تحويل خط الحرس إلى اتجاه براجماتي ومحترف.

تبين الأمثلة المذكورة أنه لا يزال هناك شيء من التحزب في الحرس، لكن هذه الأحداث والأفعال –الحذرة نسبيًا– لا تتوافق مع وجود عدة فصائل كبيرة وبارزة بشكل واضح، وهو ما كان السمة المميزة للحرس في أيامه الأولى. ومع أن بقاء بعض الانقسامات الصغيرة داخل الحرس يزعج قيادته الراديكالية، إلا أنه أقل خطورة بكثير من الصراعات الكبرى التي نشبت للسيطرة على الحرس نفسه أثناء تشكيله وبعده مباشرة. وكان استغلال الزعماء السياسيين للفصائل الصغيرة داخل الحرس –كبديل لممارسة السيطرة الحازمة على الجهاز ككل– خير دليل على فشل الزعامة السياسية في تحويل الحرس إلى مؤسسة محترفة. وقد أصبح الحرس متماسكًا إلى حد ما، لكنه غير محترف، ولا يجوز اعتبار المفهومين مترادفين.

إن مجرد إلقاء نظرة خاطفة على البيانات الصحفية للحرس يوضح لنا أن الأيديولوجيا لديه تحظى بالأولوية على الاحتراف. فلا يزال قادة الحرس والصحف الموجهة لمقاتليه (مثل باسدر إسلام) يشددون على التمسك بقيم

الثورة، مثل مساعدة الحركات الإسلامية في جميع أرجاء العالم، وضمان تركيز السياسات الاقتصادية الوطنية –بشكل أساسي– على مساعدة المستضعفين[36]. كما تجدر الإشارة إلى أن الحرس لا يبدي أي تردد في سحق المعارضة الداخلية على عكس نظرائه الأكثر احترافًا، مثل الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني. أما تأكيد الزعماء السياسيين الإيرانيين بأن ضرورات الحرب الإيرانية – العراقية هي المسئولة عن فشل الحرس في التحول إلى قوة عسكرية محترفة، فلا يتماشى مع التجارب التي خاضتها هذه القوات المسلحة الثورية الأخرى. ففيما يتعلق بالجيش السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني، كانت الحاجة لتحقيق نجاحات عسكرية حقيقية في الحرب –بما فيها الحرب الأهلية– هي التي عجلت بعملية الاحتراف بدلاً من أن تعيقها[37]. وكان لدى الحرس، الذي خاض حربًا شاملة طوال ثماني سنوات، حاجة مماثلة للكفاءة العسكرية، لكن الحرس ينفرد في أن هذه الحاجة لم تتغلب على حماسه الأيديولوجي، وارتكاز عملية صنع القرار فيه على أسس أيديولوجية.

الأفعال ذات الدوافع السياسية

تطرقنا في الفصل السابق إلى عدة إجراءات وقرارات عسكرية اتخذها الحرس حتى نثبت استقلاليته. وفي تلك الحالات كانت أنشطة الحرس موجهة أساسًا ضد أعداء الثورة الخارجيين، ولا يمكن أن نبرهن –بشكل قاطع– أن هذه الإجراءات خالفت الأوامر المدنية. لكن هناك حالات أخرى تدخل فيها الحرس بصورة مباشرة ومتعمدة في العملية السياسية داخل إيران، وارتُكبت فيها انتهاكات، أو وُجهت فيها تحديات صريحة ضد السلطة المدنية. كما أن الأفعال والأحداث التي نعرضها هنا لا تمثل التحزب داخل الحرس، بل الحماس الأيديولوجي وغياب الروح الاحترافية لدى هذا الجهاز الأمني والعسكري، الذي كانت قيادته العليا –ولا تزال– تحضه بثبات على التدخل في السياسة، لتحقيق الأهداف المتشددة للخميني والثورة. لذا فهي تعكس الأولويات والأهداف السياسية والعقائدية لكبار قادة الحرس ولا تتعارض معها، كما يبدو واضحًا أنها لا تشكل دليلاً على استمرار التحزب في صفوف الحرس.

المثال الأول الذي يشكل دليلاً على عدم انضباطية الحرس، واستعداده – بناء على دوافع عقائدية– للتدخل في السياسة يعرف بـ "قضية تشابلن". ففي

عام 1987م اعتُقل دبلوماسي إيراني في لندن اسمه مجيد قاسمي بتهم جنائية بسيطة. ويقال: إنه قريب أحد كبار قادة الحرس[38]، وفور سماع نبأ اعتقاله، أقدمت مجموعة من الحرس –بالتعاون مع لجنة ثورية في طهران– على اعتقال الدبلوماسي البريطاني إدوارد تشابلن واستجوابه وضربه في أحد مقرات الحرس في طهران انتقامًا لقاسمي[39]. وكان ما فعله الحرس انتهاكًا واضحًا ليس فقط للقانون الدولي، بل أيضًا للسلطة المدنية الإيرانية، خصوصًا السلطة القضائية ووزارة الخارجية.

وما بدأ كانتقام عفوي أقدم عليه رجال الحرس في طهران، تطور بسرعة إلى تحد أكبر للعناصر البراجماتية في وزارة الخارجية والقيادة عمومًا. واستغل حليف الحرس الرئيسي في وزارة الخارجية، وهو وكيل الوزارة حسين شيخ الإسلام، وجود وزير الخارجية البراجماتي علي أكبر ولايتي خارج إيران، لخلق مشكلة مع المملكة المتحدة، بقوله إن تشابلن سيحاكم لقيامه بعمليات تجسس[40]. وكانت هذه محاولة واضحة من الحرس وشيخ الإسلام لإضعاف ولايتي، وإفشال جهوده البراجماتية على صعيد السياسة الخارجية لتحسين العلاقات مع الغرب، هذه السياسة التي تتعارض مع تعاليم الثورة والحرس المعادية بشدة للغرب. ومع أن حفنة صغيرة من الحرس ربما تكون هي التي اعتقلت تشابلن، فإن الجهود التي بُذلت في أعقاب ذلك لتصوير الحادثة وكأنها جزء من التوجهات الراديكالية للسياسة الخارجية الإيرانية، إنما تدل على أن عملية الاختطاف حازت تأييد كبار قادة الحرس.

نجد مثالاً آخر على تدخل الحرس في السياسة الخارجية الإيرانية في الحادثة التي وقعت عقب مقتل أربعمائة حاج إيراني، بعد ارتكابهم أعمال شغب في مكة المكرمة أواخر تموز/ يوليو عام 1987م. وكما أشرنا سابقًا، ربما تكون أعمال الشغب نفسها موحى بها من قبل رجال الحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، الأعضاء في بعثة الحج الإيرانية. فبعد أيام قليلة على حادثة مكة، لمح الدبلوماسيون الغربيون عددًا من رجال الحرس وهم ينظمون عملية نهب السفارتين السعودية والكويتية في طهران[41]. وما يهمنا هنا هو أن هؤلاء الدبلوماسيين قالوا: إن مسئولي وزارة الخارجية الإيرانية حذروا نظراءهم السعوديين والكويتيين من الهجوم الوشيك، وأخبروهم أنهم (أي مسئولين وزارة الخارجية الإيرانية) عاجزون عن منعه[42]. وتوحي معرفة

المسئولين الإيرانيين الآخرين بعملية تخطيط هذا الهجوم –قبل وقت كاف من وقوعه– بأن البنية القيادية للحرس بكاملها كانت متورطة في العملية، ولم تكن من فعل فصيل فردي داخل الحرس. وتشكل المحاولة التي بذلها مسئولو وزارة الخارجية لإحباط نهب السفارتين مؤشرًا واضحًا للصراع السياسي على السلطة. ويؤكد هذا الهجوم الانتقامي على السفارتين مقولة: إن الحرس أبعد ما يكون عن قوة عسكرية محترفة، تنأى بنفسها عن الممارسات السياسية المحلية.

في فترة 1988م – 1989م عقب الانهيار العسكري في الحرب، أصبح تدخل الحرس في الشئون السياسية المحلية أكثر علانية وعنفًا. وكما قلنا سابقًا، أدى الخلاف بين الحرس ورفسنجاني –حول قرار القبول بوقف إطلاق النار مع العراق– إلى وقوع عدة محاولات لاغتيال رفسنجاني على يد رجال الحرس، الذين اعتقدوا أنه باع الثورة عبر ترتيبه لعملية القبول بوقف إطلاق النار[43]. وفي حالة واحدة على الأقل مطلع عام 1989م، جرى تطهير بعض تشكيلات الحرس على الجبهة الجنوبية، بسبب تآمرها المزعوم ضد بعض كبار رجال الدين الحاكمين، بمن فيهم رفسنجاني على ما يفترض[44]. وفي حزيران/ يونيو 1990م، زُعم أن مجموعة من رجال الحرس قاموا بعملية تخريبية في طائرة كان رفسنجاني سيستقلها للعودة إلى طهران بعد قيامه بجولة لتفقد آثار زلزال مدمر. وقد قرر رفسنجاني الانتقال بالسيارة، فنجا من محاولة اغتياله[45].

لا بد من التنويه بأن الجنود العاديين في الحرس كانوا يتلقون إشارات واضحة عن استياء قيادة الحرس من سياسات رفسنجاني المعتدلة، وبالتالي اعتبروا هذه الإشارات مباركة لمحاولات اغتياله. فمثلاً، ردد رضائي نفسه هذه النغمة بعد أيام قليلة من قبول إيران رسميًا بوقف إطلاق النار في تموز/ يوليو 1988م. فعندما أعلن عن نية الحرس في الالتزام بالقرار السياسي لإنهاء الحرب، قال: إن الحرس "لن يكون مثل من كانوا يسعون إلى السلام في زمن الحرب ثم تحولوا اليوم، في زمن السلم، إلى ثوار ودعاة حروب"[46]. وكان رضائي يشير دون شك إلى رفسنجاني، الذي سعى إلى الظهور بمظهر المحارب في تصريحاته العلنية، بعد أن ساعد في السر على ترتيب قبول إيران بوقف إطلاق النار. كما أن بعض محاولات الاغتيال المذكورة، التي نفذها مجموعات من الحرس، وقعت تقريبًا في أيلول/ سبتمبر، لدى اجتماع قادة

الحرس في طهران بعد الحرب عام 1988م، الذي عبروا فيه عن معارضتهم العلنية لأية محاولة للتخلي عن مبادئ الثورة أو إضعاف الحرس، باعتباره المؤسسة الوصية على هذه المبادئ(47).

شهدت أواخر عام 1988م أثرًا عنيفًا آخر لعملية التسييس المستمرة للحرس، بغض النظر عن حدوث العمل ذاته خارج حدود إيران وعلى يد جماعات تابعة. فقد ذكر العديد من التقارير أن الحرس الثوري –بالتعاون مع حلفائه الراديكاليين في إيران– خول "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة" بوضع متفجرة على طائرة ركاب أمريكية، انتقامًا لإسقاط الولايات المتحدة –بطريق الخطأ– طائرة ركاب إيرانية فوق الخليج العربي في تموز/ يوليو 1988م(48). (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، هي مجموعة فدائية فلسطينية مقرها لبنان، أقامت معها مفرزة الحرس الثوري في لبنان صلات وثيقة قبل حادثة تفجير طائرة بان أمريكان(49). واستنادًا لما يقوله المحققون الدوليون، فقد نفذ العملاء الليبيون عملية التفجير الفعلية لطائرة بان آم الرحلة 103 في كانون الأول/ ديسمبر 1988م، بعد اكتشاف المحققين الألمان وإحباطهم لمؤامرة التفجير التي كانت تعد لها الجبهة الشعبية – القيادة العامة(50). لكن البعض يعتقد أن عملية التفجير الليبية لرحلة بان آم رقم 103 كانت استمرارًا لمؤامرة الجبهة الشعبية وليست عملية منفصلة) (51).

سواء كانت الجبهة الشعبية، التي تعمل بالنيابة عن الحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، هي التي وضعت القنبلة على متن رحلة بان آم رقم 103، أم كان غيرها هم الفاعلون، فإن تفجير طائرة ركاب أمريكية خدم مخطط الجبهة الشعبية نفسها، عبر إحراج منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل التيار الرئيسي (والتي قبلت فكرة التسوية عن طريق المفاوضات مع إسرائيل ونبذت الإرهاب)، وعبر إلحاق الضرر بعملية السلام العربية – الإسرائيلية. أما فيما يتعلق بالحرس وغيرهم من الراديكاليين الإيرانيين، فقد كان تفجير الطائرة وفاء بالالتزام الأيديولوجي بالانتقام لإسقاط الولايات المتحدة طائرة الإيرباص الإيرانية في تموز/ يوليو، وإحباط جهود البراجماتيين الإيرانيين، الرامية لتحسين علاقات إيران مع الغرب في أعقاب الحرب، لاسيما رفسنجاني(52).

لا يمكن القول: إن مفرزة الحرس في لبنان دبرت عملية التفجير ضد

رغبات أو أوامر كبار قادة الحرس. بل تمثل هذه العملية جهدًا جماعيًا لجهاز الحرس ككل وحلفائه الراديكاليين داخل إيران. أما البراجماتيون الإيرانيون فقد استبعدوا صراحة انتقامًا مباشرًا لإسقاط طائرة الإيرباص، لكن أيًا من قادة الحرس لم يستبعد مثل هذا الانتقام(53). كما أن أدوات شبكة الحرس في أوربا، مثل "حراس الثورة الإسلامية" في لندن، ادعت مسئوليتها المباشرة عن تفجير رحلة بان آم رقم 103(54). (في مطلع الثمانينيات، فجر الحرس سيارة رجل أعمال ألماني باعت شركته صواريخ للعراق، وخطفوا طائرة نفاثة في محاولة لإطلاق خمسة أشخاص مسجونين في فرنسا، بسب محاولتهم اغتيال رئيس وزراء إيران السابق شهبور بختيار) (55). ويثبت هذا الادعاء أن العديد من وحدات الحرس الفرعية، إن لم يكن جميعها، كان على علم بمؤامرة بان آم ومتورطًا فيها. ومن جديد يبرهن تورط الحرس الفعال في عملية التفجير على استعداده للتدخل في السياسة الإيرانية، والتصرف مباشرة ضد رغبات ومصالح رؤسائه المدنيين البراجماتيين، إذا كان ذلك يعزز مبادئه الثورية المتشددة.

وعقوبة "إهدار الدم" التي أصدرها الخميني مطلع عام 1989 بحق الكاتب الهندي سلمان رشدي، لافترائه على الإسلام في كتابه "آيات شيطانية"، وما تبع ذلك من أجواء سياسية مشحونة بالتطرف في طهران، تعطينا مثالاً جليًا على تسييس الحرس. فتحت ضغط الراديكاليين استقال نائب وزير الخارجية، محمد جواد لاريجاني، وهو أحد المعتدلين الساعين إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. كما تردد أن رجال الحرس اعتدوا بالضرب على محمد محلاتي سفير إيران المعتدل لدى الأمم المتحدة، عند عودته إلى طهران(56)، متهمين إياه بعدم الالتزام الكافي بمبادئ الثورة(57).

وليس هناك دليل على أن رجال الحرس المندفعين وغير المنضبطين – الذين تعرضوا لمحلاتي– ينتمون إلى فصيل بعينه داخل الحرس. ولم يُعتقل رجال الحرس الذين ارتكبوا هذا العمل أو يقدموا للمحاكمة، كما أن قيادة الحرس لم تصدر نفيًا علنيًا لحدوث عملية الضرب. بل بدت الحادثة وكأنها نتيجة منطقية للأجواء المشحونة بالتطرف، والتي أحاطت بقضية سلمان رشدي، حيث أعلن الحرس تأييدهم لعقوبة الإعدام ضد سلمان رشدي واستعدادهم لتنفيذها(58). وإن لم يكن رجال الحرس –المتورطون في قضية

الضرب– قد تلقوا أوامر محددة من قيادة الحرس بتنفيذ هذه المهمة، فإنهم كانوا على يقين من أن ضرب محلاتي سيحظى بالدعم على أعلى المستويات في الحرس. وتنسجم هذه الحادثة مع نمط ثابت في جهود الحرس لإضعاف البراجماتيين في وزارة الخارجية، وبالتالي ضمان انتهاج إيران سياسة خارجية متطرفة. وكان الضغط الذي مارسه الحرس وحلفاؤه الراديكاليون على وزارة الخارجية شديدًا، لدرجة اقتضت من كبار المسئولين السياسيين أحيانًا إصدار بيانات تأييد لمسئولي وزارة الخارجية[59].

هذه الأمثلة من الأفعال –التي قد تُعزى لاستمرار التحزب في الحرس– إنما تبين في الحقيقة مدى صلابة أيديولوجيا الحرس التي لا تلين، واستمرار عملية تسييسه، ولا تقتصر فحسب على مجرد تأكيد أن الحرس لم يتحول إلى قوة مسلحة محترفة. بل إن الطريقة التي نُفذت بها هذه الأفعال تميز الحرس عن غيره من القوات المسلحة الثورية. وربما باستثناء الجيش الثوري الفرنسي بقيادة نابليون، الذي استخدمه للسيطرة المباشرة على الثورة، كانت القوات الثورية الأخرى على العموم، لا تتدخل في الشئون السياسية الداخلية إلا نيابة عن الفصائل المدنية الحاكمة، وبناء على طلبها[60].

وعندما فعلت القوات المسلحة الثورية الأخرى ذلك، فإنها لم تكن تتدخل في الشئون السياسية الداخلية على أسس أيديولوجية محضة كما فعل الحرس. بل إن الجيش الثوري الفرنسي كانت تحفزه قدرة قادته على المساواة بين المكاسب الشخصية ونجاح المؤسسة، أكثر مما تحفزه الأيديولوجيا الصرفة. وتكمن القوة الرئيسية للجيش الفرنسي في الاستفادة من المواهب العسكرية الفطرية للضباط غير الأرستقراطيين، الذين ظلوا لمدة طويلة يخضعون للضباط الأرستقراطيين الأقل موهبة والأقوى نفوذًا[61]. وقد جرى حل القوتين الفرنسيتين اللتين مثلتا العناصر الثورية الحقيقية –أي الحرس الوطني الذي يضم أغلبية من أبناء الطبقة الوسطى، والجيوش الشعبية التي يسيطر عليها أبناء الطبقة الدنيا– أو أنهما فقدتا هويتهما الاجتماعية. ونظرًا للحرب التي خاضتها فرنسا ضد القوى الأوربية المحافظة، فتح الحرس الوطني أبوابه في نهاية الأمر لتجنيد الجماهير العريضة، الأمر الذي أضعف تركيبته المستندة إلى أبناء الطبقة المتوسطة، وأضعف موقعه كقوة مسلحة تحمي مصالح هذه الطبقة[62]. وكما حُلت الجيوش الشعبية التي كانت مرادفة للإرهاب والانتقام باسم الثورة، عندما أصبحت

تشكل تهديدًا لسيطرة القادة الثوريين على حكم البلاد[63].

مقاومة الروح الاحترافية

إذا كانت الأيديولوجيا هي الدافع المحرك لتصرفات الحرس السياسية، فإن مقاومته، في الوقت ذاته، للروح الاحترافية قد سهلت قيامه بهذه التصرفات. ويمكن لغياب الروح الاحترافية أن يفسر لنا لماذا حدث الخلط بين التحزب والتسييس. ومع أن التحزب والتسييس العقائدي صفتان مختلفتان، إلا أنهما تبدوان ظاهريًا متشابهتين. إذ تؤديان غالبًا إلى ارتكاب مجموعات صغيرة من الحرس أو وحداته الفرعية أعمالاً غير متوقعة وعفوية وذات مغزى سياسي.

إذا ألقينا نظرة عامة على تصريحات كبار قادة الحرس نجد مزيدًا من الأدلة على انحسار التحزب في صفوفه، وإن ظل يبدي مقاومة للروح الاحترافية انطلاقًا من دوافع أيديولوجية. ففي السنوات الأولى للثورة، عندما كان الحرس يعاني من التحزب الشديد، صدرت عبارات التنديد بالتحزب من داخل الحرس نفسه. فقد صرح عباس زماني –أول قائد ميداني للحرس– بأن التحزب داخل الحرس كان السبب الرئيسي لاستقالته في أيار/ مايو 1980م[64]. وبالمثل زعم كاظم بوجنوردي أن التحزب كان السبب الرئيسي لرفضه التعيين كقائد للحرس[65]. ولكن بعد أن توطد الحرس تنظيميًا وانحسر فيه التحزب، توقفت التصريحات العلنية لقادة الحرس حول التحزب المتفشي في صفوفه، ولو على سبيل الإنكار.

برغم ازدياد تماسك الحرس على مر الأيام، فإن نظرة فاحصة على أقوال كبار قادته وأفعالهم، لا تظهر التزامًا مماثلاً بالروح الاحترافية؛ لأنها تعني –في نظرهم– التخلي الفعلي عن القيم الأيديولوجية والسياسية، التي قاتلوا من أجلها منذ كانوا شبانًا يافعين، يخوضون حرب عصابات في المدن ضد الشاه. وحتى عندما وافق قادة الحرس على إعطاء رتب عسكرية رسمية لرجال الحرس، لم يصدر عنهم قط ما يشير إلى اقتناعهم بأن ذلك جزء من عملية احترافية أوسع نطاقًا. ويقال: إن قبول الحرس بالرتب العسكرية كان مجرد تنازل للقيادة السياسية، ولم يكن نابعًا عن توجه لزيادة الروح الاحترافية[66]. وإنما زعموا أن الرتب ضرورية في تعامل الحرس مع الضباط العسكريين الأجانب على قدم المساواة، وللمساعدة في التمييز بين القدرات الفردية لرجال الحرس[67]. ونظرًا لغياب الروح الاحترافية، لم يطالب أي قائد في الحرس

جنوده بالامتناع عن التدخل في السياسة. بل على العكس، فإن إصرار قادة الحرس المستمر على تأكيد وجهات نظرهم السياسية، شجع رجالهم على أن يحذوا حذوهم[68].

إن مقاومة الحرس للروح الاحترافية، تتعارض تعارضًا صارخًا مع الجهود العلنية للزعماء المدنيين البراجماتيين لتحويل الحرس إلى قوة محترفة، وبالتالي غير مُسيّسة. وفي عدة مناسبات، لاسيما في الاجتماع الذي عقده قادة الحرس في طهران بعد الحرب الإيرانية – العراقية، حض كل من علي خامنئي ورفسنجاني الحرس على تحسين مستوى انضباطه، وإنشاء تسلسل قيادي واضح، والامتناع عن التدخل في الشئون السياسية كالانتخابات[69]. بل إن آية الله الخميني –الذي شجع عمومًا الحماس الأيديولوجي لدى الحرس، وإن كان يريد حكومة إسلامية مستقرة– أمر الحرس في مناسبات عديدة بعدم التدخل في السياسة[70]. ويعطينا قرار منع مرشحي مجلس الشورى من استخدام شارات الحرس في حملاتهم الانتخابية مثالاً آخر، وإن يكن غير مباشر، على جهود القادة المدنيين للحد من تدخل الحرس في السياسة[71].

إن دعوة الزعماء السياسيين للحرس للتحلي بمزيد من الروح الاحترافية – وليس بدرجة أكبر من الوحدة– تعطي مزيدًا من الأدلة والشواهد على أن الحرس ككل، وليس الفصائل المتهورة فيه، هو المسئول عن التدخل في السياسة. وفي الواقع، فإن موقف الحرس –الموحد نسبيًا– في نزعته للتدخل في الشئون السياسية تأييدًا للخط المتشدد، هو بالذات ما سعت القيادة السياسية إلى كبح جماحه. ولو كان التسييس في الحرس مقتصرًا على فصائل صغيرة بداخله، لما شعرت القيادة السياسية بحاجة ملحة إلى إبعاده عن السياسة.

الخلاصة

أصبح الحرس الثوري –كمؤسسة– أكثر تماسكًا، لكن تزايد وحدته لم يترجم إلى اكتسابه مزيدًا من الروح الاحترافية. فالحرس تنظيم راديكالي من جميع جوانبه، وتدخله في السياسة ليس بسبب فصائل صغيرة فيه خارجة عن سيطرته، وإنما بسبب تطرفه الأيديولوجي على مستوى التنظيم بكامله. ويشكل التماسك شرطًا ضروريًا –لكنه غير كاف– للاحتراف العسكري. ومن المسلم به أن أي جيش يفتقر إلى الانضباط الداخلي، وإلى سلطة واضحة المعالم، لا يمكن أن يكون جيشًا محترفًا. فالروح الاحترافية هي مفهوم شامل، يعني ضمنًا

أن القوة المسلحة تقبل بالقيود والضوابط. بيد أن الاعتراف بالقيود يتعارض بشكل أساسي مع الأيديولوجيا الثورية للخميني والحرس، التي تسعى إلى قلب الترتيبات السياسية القائمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وليس إلى العمل ضمن إطارها. وتقتضي الروح الاحترافية العسكرية أن تبني القوة المسلحة قراراتها على عوامل منطقية وبراجماتية وموضوعية، بدلاً من النزوات العاطفية أو الأيديولوجية. غير أن الأدلة المتوافرة، مثل الرغبة في مواصلة الحرب مع العراق – برغم التفوق الكاسح لقواته – تشير إلى أن الحرس يعطي الأولوية للأيديولوجيا على الحسابات المنطقية.

هناك سمة أخرى مميزة للروح الاحترافية، هي الانصياع لأوامر السلطة السياسية المدنية، بصرف النظر عن طبيعة النظام القائم أو سياساته، والامتناع عن التدخل في الشئون السياسية. لكن الحرس أصر على أن التدخل في السياسة ليس أمرًا مشروعًا فحسب، إنما هو جزء لا يتجزأ من مهمته في الدفاع عن الثورة. وقد ثبت هذا التسييس والحماس الأيديولوجي من خلال عدة أحداث مهمة، تَصَرَّف فيها الحرس ضد إرادة رؤسائه المدنيين المعتدلين. ولم تكن هذه الأفعال من صنع فصائل فردية في الحرس، لكنها كانت تعكس رغبات التنظيم وسياساته ككل، بما في ذلك قيادته العليا. وبطبيعة الحال، لا يمكن اختبار هذه الفرضية بصورة تامة، في ظل عدم قيام ثورة ضد النظام الحالي. غير أن تحليل الأدلة المتوافرة يوحي بأن الحرس قد يقاتل حتى الموت ضد أية محاولة للإطاحة بالنظام الحالي، على عكس جيش الشاه "المحترف" الذي عقد الصلح مع الحكام الجدد في طهران عام 1979م.

لا يمكن القول: إن متطلبات الحرب ضد العراق هي التي أعاقت اكتساب الحرس للروح الاحترافية. ففي حالة القوات الثورية الأخرى المماثلة للحرس، عجلت الحرب الثورية بتعزيز الروح الاحترافية التي كانت قائمة قبل الحرب أصلاً. كما أنه منذ انتهاء الحرب مع العراق عام 1988م، لم تبذل قيادة الحرس أي جهد لتحويله إلى تنظيم محترف، مع أن الحرس يسعى للحصول على الأسلحة المتطورة وإتقان استخدامها، ومن ضمنها المقاتلات المتطورة والغواصات(72). غير أن هناك بعض الأدلة التي تتناقض مع هذا التقييم، وهي الإعلان عن وضع نظام للرتب العسكرية في الحرس والباسيج عام 1990م، بناءً على إلحاح القيادة المدنية على ما يبدو، وكذلك تعيين حسين جلالي عام

1992م، وهو ضابط في الجيش النظامي، قائدًا لسلاح الحرس الجوي.

تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينـة

الفصل السابع

الاستنتاجات والاحتمالات

استنادًا إلى المعايير المنهجية لعملية التحول المؤسساتي، أكمل الحرس الثوري –بنجاح– انتقاله من مزيج اعتباطي غير منظم من الميليشيات الثورية، ليصبح أحد أقوى المؤسسات الثورية وأكثرها استمرارية في إيران. غير أن تحول الحرس إلى مؤسسة لم يقض على حماسه الأيديولوجي، بعكس ما حدث مع القوات المسلحة الثورية، التي انبثقت خلال الثورات الاجتماعية الكبرى الأخرى. واضطلع الحرس بدور حامي النقاء الثوري بدرجة أكبر مما فعله العديد من نظرائه التاريخيين. وهذا التشبث بالمبادىء الأيديولوجية، وما يستلزمه من مقاومة الروح الاحترافية، يتناقض مع أطروحات تشورلي[1] وأدلمان[2] التي تقول: إن تحول القوات المسلحة الثورية إلى مؤسسات محترفة أمر حتمي، كمرحلة نهائية لتطورها المؤسساتي. وفكرة "التحول المحتوم إلى مؤسسة محترفة" تندرج –كفكرة ثانوية– في إطار نظرية ويبر حول "تحول الكاريزما إلى روتين"[3] والتي تقول: إن الحماس الأيديولوجي يصاب بالوهن دائمًا نتيجة للتحول المؤسساتي المطرد.

لقد تحول الحرس –بلا شك– إلى مؤسسة، وإن احتفظ بحماسه الثوري. وأثبت أن تنظيمه يتسم بدرجة عالية من المرونة وقابلية التكيف. وهذه من المعايير الرئيسية للتحول المؤسساتي، حسب رأي هنتنجتون[4]. وخلال العقد الأول من عمر الحرس تمكن من التغلب على التحديات السياسية التي فرضت عليه، ليس فقط من جانب السياسيين الليبراليين، القوميين منهم والمعتدلين (الأقل مرتبة من الخميني)، الذين حكموا إيران بين الأعوام 1979-1981، ولكن أيضًا من جانب حلفاء الحرس السياسيين السابقين مثل رفسنجاني، الذي تعاون مع الحرس وقدم له التأييد طوال معظم فترات الحرب ضد العراق. وداخليًا، حافظ الحرس على شخصيته الأيديولوجية بالرغم من استقطابه لفئات اجتماعية جديدة، لا تنتمي إلى نواة المتشددين –المنتسبين إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى– التي يتألف منها هذا التنظيم. وتضم هذه الفئات مجندين احتاج إليهم الحرس أثناء الحرب، و"انتهازيين" جذبتهم مكانة الحرس المرموقة والمكاسب المادية المتوافرة فيه، والعديد من الخبراء الفنيين والبيروقراطيين[5]. واستطاع الحرس أيضًا العمل مع الجيش النظامي، دون أن يتبنى التقاليد

المهنية المعمول بها في الجيش، أو العقيدة العسكرية المتعلقة بالتكتيك والاستراتيجية. كما أثبت الحرس قدرته على التأقلم مع المهام الجديدة، فقد كان في البداية جهازًا للأمن الداخلي، ثم قام بتطوير قدراته العسكرية عندما اندلعت الحرب. وعندما انتهت الحرب –التي كانت السبب الأول لنفوذ الحرس ومكانته– قبل الحرس مهمة الردع التي أوكلت إليه، ولعب دورًا رئيسيًا في إعادة البناء المدني.

وبالمثل، يتبين أن المعيار الثاني لنظرية التحول المؤسساتي عند هنتنجتون ينطبق أيضًا على الحرس، أي التركيب المعقد[6]. فقد تحول الحرس من ميليشيا سياسية فوضوية تفتقر إلى التنظيم، إلى مؤسسة لها بنية واضحة المعالم، وترافق ذلك مع اتساع وظائفه. فجهازه العسكري يشبه –من حيث الشكل على الأقل– أجهزة الجيوش التقليدية. إذ أنشأ الحرس وزارة لإدارة شئونه في زمن الحرب (أدمجت هذه الوزارة الآن بوزارة الجيش النظامي)، وأسس جهازًا منفصلاً –أكثر سرية وغير محدد المعالم– لتولي أنشطة تصدير الثورة.

غير أن تزايد تعقيد البنى التنظيمية للحرس لم يترجم إلى طابع مؤسساتي تقليدي أو محترف. ولم تتخل قوات الحرس العسكرية قط عن تكتيكاتها غير التقليدية ذات المنطلق الأيديولوجي، أو تخفف من أهدافها المتطرفة في الحرب، حتى عندما فرض السياسيون وقفًا للأعمال الحربية. وبرغم أن جهاز تصدير الثورة لدى الحرس أصبح أكثر تنظيمًا الآن مما كان عليه عندما بدأ عمله عام 1982، إلا أنه ما زال يعبر عن أكثر مبادىء الحرس الأيديولوجي تشددًا.

أثبت الحرس أيضًا أنه يتمتع بالاستقلالية –وهي السمة المميزة الثالثة للتحول المؤسساتي– حيث قاوم بشدة محاولات فئات ومجموعات اجتماعية وسياسية خارجية لاختراقه أو السيطرة عليه. وبعكس العديد من المؤسسات العسكرية في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا والعراق، وفي الأنظمة الملكية في الخليج العربي، لا يخضع الحرس لهيمنة أي قبيلة أو عائلة أو فئة سياسية مدنية. وقد قاوم الحرس اختراق المدنيين له وسيطرتهم على شئونه الداخلية، وذلك بالعمل أساسًا على إضعاف جهاز الإشراف الديني عليه، أو جعله في أيدي حلفاء الحرس. فعلى سبيل المثال، أقصي المتطرف القوي

الكفء عبد الله نوري –كممثل للإمام لدى الحرس الثوري الإيراني– وحل محله رجل أكثر براجماتية ولكنه أقل تأثيرًا، هو حجة الإسلام أراكي، الذي كان ضعيفًا سياسيًا بحيث لا يستطيع السيطرة الفعالة على قادة الحرس(7). وقام الحرس واللجان الثورية –من حين لآخر– بقمع كل من يخالف قواعد السلوك الإسلامي، برغم محاولات البراجماتيين مثل رفسنجاني تخفيف هذه القيود، كوسيلة لتشجيع الجماهير على التعاون من أجل إعادة بناء الاقتصاد(8). وتمكن الحرس بفضل استقلاليته من القيام بعمليات هامة في المجال العسكري ومجال تصدير الثورة. وبرغم أن هذه الأعمال لم تنتهك دائمًا أوامر محددة، فقد بدأ أنها تقوض التوجهات السياسية والأهداف التي وضعتها القيادة الدينية الأدنى من الخميني.

بالنسبة للمعيار الرابع الأخير للتحول المؤسساتي وهو التماسك، فقد خطا الحرس خطوات واسعة في هذا الاتجاه، على الرغم من وجود بعض آثار التحزب. ولم يعد هناك أي وجود للفئات المنضوية تحت لواء الحرس، التي كانت تتنافس مع منظمة "مجاهدي الثورة الإسلامية" للسيطرة على قيادة الحرس في بداياته. أما التحزب الطفيف الذي بقي في صفوف الحرس، فلا يدل على وجود جماعات محدودة تلتف حول أشخاص معنيين داخل الحرس، وإنما هو مجرد انعكاس لازدياد التنوع الاجتماعي في بنيته، بسبب توسعه أثناء الحرب. ومثال ذلك أن المجوعة الأكثر اعتدالاً من رجال الحرس –التي تمكن رفسنجاني من إرسالها إلى لبنان أوائل عام 1990(9)– تم انتقاؤها دون شك من شريحة الانتهازيين والمجندين، الذين احتاج إليهم الحرس لتعويض خسائره البشرية في الحرب. ومع أن الأمثلة الكثيرة على تدخل الحرس في العملية السياسية قد تبدو أنها من صنع الفئات المتشددة داخل الحرس، إلا أن هذه الأفعال تحظى بالتأييد على أعلى المستويات في التنظيم، وهي تعبير عن العاطفة الأيديولوجية المتقدة للحرس بشكل عام. لقد قاوم التنظيم بكامله، وليس فقط بعض المجموعات الفرعية فيه، تحويله إلى مؤسسة محترفة.

استنادًا إلى المعايير المذكورة، فقد أثبت الحرس أنه أقوى من المؤسسات الثورية الأخرى في إيران. فعلى سبيل المثال، بعدما أنجز الحزب الجمهوري الإسلامي دوره الأساسي، كقناة احتلت من خلالها النخب السياسية الثورية مواقعها في الحكم، فشل في أداء مهام جديدة، كتعبئة الجماهير وتوحيدها

والتعبير عن مصالحها، لافتقاره إلى المرونة والتماسك، ولذلك تم حله عام 1987. بل إن مؤسسة "ولاية الفقيه" التي أنشئت من أجل القائد الكاريز من آية الله الخميني، وارتبطت باسمه، أصابها الوهن بعد وفاة الخميني. وكان على خليفة الخميني في منصب ولاية الفقيه، آية الله علي خامنئي، أن يتقاسم السلطة مع الرئيسي رفسنجاني السياسي البارع. وذكرت بعض التقارير أن حلفاء رفسنجاني السياسيين يحاولون تقويض مكانة خامنئي، بالتلميح بأن منصب المرشد الديني الأعلى ربما يُلغى في آخر الأمر(10).

أما اللجان الثورية التي تُعد كالحرس قوات أمن ثورية، لتوطيد سيطرة رجال الدين، فلم تُظهر القدر ذاته من القوة التي أظهرها الحرس كمؤسسة، رغم احتفاظها أيضًا بمشاعرها الأيديولوجية المتطرفة. وكان قرار النظام بدمج اللجان الثورية بقوى الأمن التقليدية (الشرطة والدرك) ونجاحه في ذلك، دليلاً على الضعف النسبي لهذه اللجان كمؤسسة(11). وقد حرمها عدم اشتراكها بصورة أساسية في المجهود الحربي من التأثير التوحدي، والمكانة التي نالها الحرس بسبب مشاركته في الحرب، ويعمل الآن في اللجان 16.000 شخص فقط على مستوى البلاد بكاملها(12) (وهذا أقل بكثير من عدد رجال الشرطة والدرك، وكذلك من عدد رجال الحرس البالغ عددهم 300.000 رجل). بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة قيادة اللجان الثورية –تجاه القادة السياسيين المدنيين– تقل كثيرًا عن قوة الحرس. وعندما أدرك القائد العام للجان الثورية، سراج الدين موسوي، أنه لن يستطيع أن يوقف تنفيذ قرار دمج اللجان بالشرطة، استقال من منصبه أثناء مناقشة موضوع الدمج(13). والمهم في هذا الموضوع هو أن الحرس استطاع أن يهزم محاولة مشابهة من قبل القيادة المدنية لدمج الحرس بالجيش النظامي بين عامي 1988 و 1989.

النظراء التاريخيون / مقارنات تاريخية

إذا كان اللجان الثورية في إيران قد حافظت على طابعها الأيديولوجي دون أن تحتفظ بقوتها كمؤسسة، فإن القوات المسلحة الثورية –التي انبثقت عن ثورات اجتماعية كبرى– أصبحت مؤسسات قوية، ولكن على حساب الحماس الأيديولوجي. وبعكس الحرس، فقد تحول الجيش الثوري الفرنسي، والجيش الأحمر السوفيتي، وجيش التحرير الشعبي الصيني، إلى مؤسسات محترفة بعد وقوع الثورات التي أنجبتها بفترة قصيرة. وبنت هذه القوات تنظيمها وعملية

صنع القرار فيها على معايير عقلانية وعلمية وليست عاطفية، وأدت قَسَم الولاء للقيادة المدنية بغض النظر عن سياساتها، وتخلت عن دور الحارس الأيديولوجي للجماعات أو المؤسسات الأخرى.

إن قصر المدة التي تحولت فيها تلك القوات الثورية الأخرى إلى مؤسسات محترفة تدحض -إلى حد كبير- الرأي المضاد الذي يقول: إن عمر الحرس القصير (12 سنة عند تأليف الكتاب) هو فقط سبب عدم تحوله إلى مؤسسة محترفة، وأنه مع مرور الزمن سوف يتحول أيضًا إلى مؤسسة محترفة. غير أنه يمكن إثبات أن عامل الوقت –بالنسبة للاحتراف– أقل أهمية من الديناميكية السياسية لمرحلة التشكيل الأولى للقوة الثورية، ومقتضيات خوض الحرب الثورية. لقد تحول نظراء الحرس إلى مؤسسات شديدة الاحتراف، خلال العمر الزمني ذاته الذي مر به الحرس حتى الآن. أما الحرس فقد قاوم المؤثرات الاحترافية المترتبة على حربه الثورية (ضد العراق) أكثر بكثير من مقاومة نظرائه لتلك المؤثرات الناتجة عن الحروب الثورية.

في زمن استعادة الملكية في فرنسا، كان الجيش الثوري الفرنسي –بالكاد– أقدم عهدًا مما هو عليه الحرس الآن، ومع ذلك فقد تحول إلى مؤسسة محترفة بالكامل أثناء الحروب التي خاضتها الثورة. بل إن "التعبئة العامة" التي استُخدمت لتعزيز الطاقة البشرية للجيش –ويمكن مقارنتها باستخدام الحرس لمتطوعي الباسيج– لا تناقض بالضرورة مقولة: إن الجيش الثوري الفرنسي كان جيشًا محترفًا. ويعتقد إليس أن التعبئة العامة لم تحول فرنسا إلى "أمة مسلحة"، بل استُخدمت لتعزيز طاقة الجيش البشرية، وكانت تعتمد بشكل كبير على التجنيد الإلزامي، ولم تكن تمثل تدفق الحماس الثوري الشعبي على نطاق واسع، بالرغم من التأييد الشعبي الكبير للتعبئة العامة(14). ولم تُلغَ بينة الجيش التي كانت قائمة قبل الثورة، ولم تلحق بجيش ثوري جديد، بل تمت المحافظة على بنية الجيش القديمة إلى أبعد حد ممكن، من أجل الحفاظ على الانضباط والسيطرة على المجندين المسلحين(15). لذلك كان الجيش الثوري الفرنسي مجرد نسخة أكبر حجمًا أكثر حماسًا وكفاءة عسكرية من الجيش القديم.

ومن المفارقات أن الثورة الفرنسية وحروبها اللاحقة سهلت في الواقع –بدلاً من أن تعيق– تحول الجيش إلى مؤسسة محترفة. وقد تم عام 1790 وضع حد لمبدأ حصر سلك الضباط بأبناء الطبقة الأرستقراطية، وهو ما فتح المجال

أمام الجنود الموهوبين والمحترفين لدخول هذا السلك، بعد أن كان حكرًا على نخبة تتمتع بالامتيازات، لكنها أقل كفاءة. ولقد وقف الضباط الموالون لنابليون بحزم وراء الثورة، ولكن هذا التأييد كان مبنيًا على المصالح الخاصة وفرص التقدم المهني المحتملة، بقدر ما كان مبنيًا على التزام أيديولوجي حقيقي. وبعد تولي نابليون للسلطة –وهو ما يمثل أقصى درجة من التدخل العسكري في السياسة– أصبح يُنظر إلى مفهوم الاحتراف بقدر أكبر من التقدير؛ لأن نابليون ذاته كان مثالاً ساطعًا على الجندي المحترف. ثم إن الثورة الفرنسية كانت وليدة فكر عقلاني مستنير، يؤمن بالعوامل العلمية والموضوعية وليس بالمعرفة العيبية، مما عجل بتوجه الجيش نحو الاحتراف. أما الحرس الثوري الإيراني فكان وليد عملية معاكسة تمامًا، ثورة ضد الموضوعية البراجماتية، وتغليب للحماس الديني العاطفي الذي بثته في الجماهير قيادة كاريزمية.

وبالمثل –خلال العمر الزمني ذاته، الذي مضى على الحرس حتى الآن– تحول الجيش الأحمر السوفيتي إلى مؤسسة محترفة. وأدت ظروف الحرب الأهلية التي نشبت ضد بقايا الجيش القيصري خلال أعوام 1917-1920 إلى هذا التحول السريع. فالجيش الأحمر، كالجيش الثوري الفرنسي، نشأ في رحم الجيش القديم، والتحق عدد كبير من ضباط الجيش القيصري وضباط صفه وأفراده بالجيش الأحمر الجديد. وانضم إليه أيضًا الحرس الأحمر (وهو الميليشيا البلشفية التي ساعدت الحزب في الاستيلاء على السلطة عام 1917)، وكذلك المتطوعون من الفلاحين، وهو ما أدى إلى تقوية الولاء والالتزام الأيديولوجي لدى من احتفظوا بمناصبهم من أفراد الجيش القديم. وبعد الثورة بوقت قصير، بدأت مفوضية الحزب وخلاياه بالتغلغل في الجيش الجديد والسيطرة عليه.

كما ساهمت قرارات معينة اتخذتها القيادة السياسية في التحول السريع للجيش الأحمر إلى مؤسسة محترفة. فبتأييد من لينين، دعا ليون تروتسكي –بصفته مفوض الشعب للشئون العسكرية، وهو عمليًا رئيس الجيش الأحمر– إلى خلق الروح الاحترافية في الجيش على حساب النقاء الثوري، لكونها الوسيلة المثلى للحفاظ على أمن الثورة في مواجهة أعدائها في الداخل والخارج. وأثناء تشكيل الجيش الأحمر ومعارك الحرب الأهلية، تغلب رأي تروتسكي على أراء الآخرين، بمن فيهم ستالين، الذين دعوا إلى تكتيك حرب

العصابات، وإجراء تطهير كامل لضباط العهد القيصري السابقين، ونادوا بسيادة مفوضي الوحدات على الضباط[16]. وقد التزمت قيادة الحزب بهذه التوصيات، التي تدعو إلى التنظيم القائم على أسس تقليدية احترافية، في أمور التكتيك والعقيدة العسكرية والتجنيد والترقيات والتسلسل الهرمي[17]. وعلى سبيل المثال، ألغي مبدأ انتخاب الضباط من قبل الجنود العاديين عام 1918[18]، وهو مبدأ كان يتسم بالتطرف ويناقض مفهوم الاحتراف، حتى أن ستالين عند وصوله للسلطة ومواجهة آلة هتلر الحربية، أدرك أهمية مفهوم الاحتراف في الجيش الأحمر، فأزاح العديد من مناضلي الحزب القدماء، وعيّن مكانهم قيادات أكثر كفاءة وخبرة من أجل هزيمة الجيش الألماني.

لذا، فإنه فيما يتعلق بالجيش الأحمر، تحقق الاحتراف بعد الثورة بفترة قصيرة، تمامًا كما حصل في الجيش الثوري الفرنسي. ونتيجة الحفاظ على هياكل الجيش القديم وعناصره القيادية ضعفت الأيديولوجيا، وضحى بها قادة الأمة، تحقيقًا للكفاءة والفعالية الحقيقيتين الضروريتين للدفاع عن الثورة والأمة. وهما عاملان ينبغي وجودهما –ظاهريًا وجوهريًا– في أي تنظيم، ولكنهما كان غائبين أو ضعيفين في حالة الحرس.

أما جيش التحرير الشعبي الصيني فقد تطور بطريقة مختلفة عن الجيش الثوري الفرنسي والجيش الأحمر السوفيتي. فقد تشكل جيش التحرير الشعبي بهدف مساعدة الحزب الشيوعي الصيني في الوصول إلى السلطة، وليس لمجرد تأمين النصر الثوري. وحالما حقق الحزب الشيوعي النصر النهائي عام 1949، كان جيش التحرير الشعبي قد ثبت أقدامه واتسم بحسن التنظيم. وأدت الحرب الكورية –التي بدأت بعد تولي الشيوعيين السلطة في الصين بوقت قصير– إلى تعزيز عملية تحويل جيش التحرير الشعبي إلى مؤسسة محترفة. ولأن جيش التحرير الشعبي هزم الجيش الذي كان موجودًا قبله، وأزاله ولم يندمج به، فقد كان يتألف بأكمله تقريبًا من المقاتلين الثوريين، وهذا ما حدث مع الحرس.

أثناء النضال الذي قاده ماوتسي تونج ضد جيوش تشيانج كاي شيك، فوّض قادته –على ما يبدو– بسلطات عملياتية كثيرة، وكان يؤكد على أهمية الكفاءة العسكرية[19]. وفي الحرب الكورية، تخلى قائد جيش التحرير الشعبي الصيني في كوريا، بينج تيهواي، عن تكتيك حرب العصابات التقليدي، وقام بتحديث

النظام اللوجستي لجيش التحرير الشعبي، وزاد التأكيد على أهمية قوة النيران، وهذه كلها من سمات التحول المتزايد إلى مفهوم الاحتراف[20]. واستنادًا إلى أدلمان، فقد "انبثق عن الحرب الكورية عام 1953 جيش صيني محترف، حديث وقوي، ليحل محل القوة البدائية من رجال العصابات التي دخلت هذه الحرب عام 1950"[21].

إن الدليل على تحول جيش التحرير الشعبي الصيني، من قوة ذات توجهات أيديولوجية وسياسية قوية إلى قوة أكثر احترافًا، نجده في سلوكه أثناء الثورة الثقافية التي قامت أواخر الستينيات. ففي عام 1967، وبدلاً من تدخل وحدات جيش التحرير الشعبي لمؤازرة العناصر المتطرفة كما أمر ماو، قام الكثير منها بمحاولة لاستعادة الاستقرار السياسي الداخلي، وذلك باحتواء التجاوزات التي ارتكبها رجال الحرس الأحمر المسلحون والمتطرفون[22]. وبذلك اكتسب الجيش نفوذًا سياسيًا كبيرًان ولكنه خسر حق الادعاء بأنه يقوم بدور حامي النقاء الأيديولوجي للثورة الشيوعية الصينية. وبامتناعه عن التدخل في أي صراع سياسي داخلي، يكون جيش التحرير الشعبي –كأي قوة محترفة– قد اختار الاستقرار. وفي حالات تدخله الفعلي كان ذلك بطلب من القيادة المدنية وليس نابعًا من ذاته. وقد مارس جيش التحرير الشعبي دوره في الثورة الثقافية بناءً على أوامر ماو، إذ كان يثق في جيش التحرير الشعبي أكثر من الحرس الأحمر الذي يعد أكثر جموحًا[23]. أما الحرس الثوري الإيراني فكان يقوم بأنشطته السياسية بمبادرات ذاتية، وإن كان تدخله في الأمور السياسية غير مباشر.

ويستطيع الحرس أن يتصرف بحرية؛ لأنه لا يخضع لسيطرة جهاز حزب محكم وشديد التنظيم، ولم يتغلغل في صفوفه مثل هذا الجهاز الحزبي، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. ويمكن أن تعزى هذه الاستقلالية إلى بدايات تشكيله. فبعكس الجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، لم يقم الحزب الثوري المدني بتشكيل الحرس. بل كانت للحرس جذوره المستقلة عند قيام الثورة، وقاتل أسلاف الحرس جنبًا إلى جنب مع الخميني ورجال الدين الثوريين، أي أن ميليشيا الحرس دخلت الحركة الثورية بإرادتها، وببرنامجها السياسي، وبهيكل قيادتها المستقل الخاص بها.

وبالمزيد من المقارنة يتبين لنا أن الحرس استطاع أن يبرز على الساحة كحام للثورة ولقيمها الأيديولوجية؛ لأنه لم يكن لديه حزب مدني موحد يدعي بأنه يمثل الاستقامة الأيديولوجية. بينما كانت مثل هذه الأحزاب موجودة بالنسبة للجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، الأمر الذي لم يترك مجالاً لهذه الجيوش لأن تستأثر بدور الطليعة الثورية. ولأن تعريف النقاء الثوري لم يصدر عن مؤسسة رجال الدين الثوريين المنقسمين على أنفسهم، وإنما عن الخميني، القائد الكاريزمي للحرس، فقد أمكن لعناصر الحرس –المؤيدة للرؤى المتشددة للخميني– أن تنفرد بدور حامي النقاء الأيديولوجي، بغير أن تستند إلى موقعها التنظيمي أو المؤسساتي فحسب.

لقد خرج الجيش الثوري الفرنسي، والجيش الأحمر السوفيتي، وجيش التحرير الشعبي الصيني، من حروبهم الثورية كقوى عسكرية محترفة. أما الحرس –رغم انكماش نشاطه السياسي منذ وفاة الخميني عام 1989، وكونه أكثر تنظيمًا وتماسكًا– فقد حافظ على شخصيته الأيديولوجية شديدة التطرف، ولم يتحول إلى مؤسسة محترفة، تتخذ قراراتها العسكرية على أساس المعايير العلمية والموضوعية وليس المعايير العاطفية أو الأيديولوجية، وتدين بالولاء للقيادة المدنية بغض النظر عن السياسات التي تنتهجها. والنتيجة الطبيعية لعدم تسييس القوة المحترفة، هي عدم الرغبة في المشاركة بقمع الاضطرابات المدنية، وهذه سمة أظهرها نظراء الحرس بينما يفتقر هو إليها. ويمكن إثبات أن الحرس تعوزه معايير القوة المحترفة، وأنه استمر في التزامه الأيديولوجي، من خلال دراسة أفعاله، وخاصة تلك التي حدثت قبيل نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، ومنذ إعلان وقف إطلاق النار عام 1988.

استمرار التطرف

إن استمرار هيمنة الأيديولوجيات المتطرفة على الحرس يوفر دليلاً قويًا بين أيدينا على أن عملية صنع القرار فيه تتم على أسس أيديولوجية وليست علمية. فما زال محسن رضائي المتطرف على رأس الحرس، رغم مسئوليته عن عدة هزائم كبرى في ساحة المعركة، أجبرت إيران على القبول بوقف إطلاق النار، وما زال أعوانه المتشددون –من أمثال– رحيم صفوي وعلي رضا أفشر– يشغلون مناصب هامة. وقد سيطر حليفاه المتشددان علي شمخاني وعباس محتاج على سلاح البحرية النظامي في إيران، وكان قائد مفرزة

الحرس في لبنان، حسين دهقان، قائدًا لسلاح جو الحرس حتى فترة قريبة[24]. ومن المفارقات أن القائد الكبير الوحيد في الحرس، الذي فقد منصبه نتيجة لخسارة إيران الحرب، هو أقلهم تطرفًا وأكثرهم براجماتية، أي رفيق دوست وزير الحرس السابق، لكنه يترأس الآن مؤسسة ثورية، هي مؤسسة المستضعفين، التي تعمل عن كثب مع الحرس، كما يبدو أنه استعاد بعض مسئولياته عن المشتريات العسكرية في هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة[25].

رغم نضج التنظيم العسكري للحرس وازدياد تماسكه خلال الحرب، فإن تكتيكاته واستراتيجياته القتالية غير التقليدية لم تتغير جذريًا. فقد ظل يستخدم أسلوبه المميز في الهجوم، أي "الموجات البشرية" التي يمثل فيها متطوعو الباسيج بأسلحتهم الخفيفة رأس الحربة. ونتيجة للخسائر الفادحة التي مني بها الحرس في هجماته (لاسيما هجوم كربلاء 5 عام 1987) انخفض عدد المتطوعين. كما أن تقصير الحرس في استخدام تكتيكات تقليدية، تعتمد على المدفعية الثقيلة والدروع، ساهم مساهمة كبيرة في الهزائم التي لحقت بإيران عام 1988. أما الآن فيستخدم الحرس الأسلحة التقليدية الثقيلة، ويتطلع للحصول على المزيد منها، مثل الطائرات المتطورة. ومن المرجح أن يركز في أية معركة مقبلة على التكتيكات التقليدية أكثر مما فعل خلال الحرب الإيرانية – العراقية.

وبالمثل فإن بعض أنشطة الحرس البحرية عامي 1987-1988 توضح طغيان الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية على عملية صنع القرار في الحرس خلال الحرب الإيرانية – العراقية. وتأتي على رأس هذه الأنشطة الهجمات المضادة التي شنتها السفن الإيرانية في 8 نيسان (أبريل) 1988 –بقيادة الحرس أو بأوامر منه– على البحرية الأمريكية، التي تتمتع بتفوق ساحق، بينما كانت الأخيرة توجه ضربة انتقامية قبالة الساحل الإيراني[26]. وأسفر الهجوم الإيراني البحري عن فقدان إيران قرابة 20% من سفنها الحربية الرئيسية، ولو كانت هناك بنية عسكرية محترفة لما اتخذت قرارًا بشن مثل هذا الهجوم[27].

لعل أبلغ مثال على استعداد الحرس لوضع الأيديولوجيات فوق الاعتبارات العسكرية الموضوعية، هو معارضته لوقف إطلاق النار في تموز (يوليو)

1988، إثر الهزائم العسكرية المتتالية. وبرغم خسارة جميع المواقع التي احتلها إيران في العراق خلال الحرب، ودخول القوات العراقية مجددًا إلى الأراضي الإيرانية، والانهيار الفعلي لوحدات الحرس، فقد أراد قادته وجنوده مواصلة القتال، وكانوا لا يزالون يعتقدون أن النصر ممكن في نهاية المطاف[28].

ويكرس الحرس افتقاره إلى الروح الاحترافية عبر تدخله المستمر في السياسة، بما يتناقض غالبًا مع التوجهات السياسية لرؤسائه المدنيين. وكما أوضحنا آنفًا، تجاوز الحرس بمراحل نظراءه في المجتمعات الأخرى، في درجة استئثاره بدون حامي حمى النقاء الأيديولوجي للثورة، وسياسة آية الله الخميني. ومع أن تضاؤل الحماس تجاه الثورة قد أضعف نفوذ الحرس، وقلل من فرصه لانتهاج السياسات الراديكالية المتطرفة، فلا تزال هناك أمثلة حديثة العهد تثبت إقدام الحرس على انتهاج سياسة متطرفة، ولو أدى ذلك إلى تمييع أوامر الزعماء السياسيين أو إلغائها، بل إنه فعل ذلك أحيانًا من أجل تحقيق هذا الغرض.

وكان رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني –ولا يزال– هدفًا رئيسيًا لتدخل الحرس في الشئون السياسية، بسبب استعداده للتضحية بالأيديولوجية في سبيل تحقيق أهداف براجماتية، الأمر الذي يتعارض تعارضًا جوهريًا مع فلسفة الحرس. ووردت بعد الحرب تقارير موثوق بها عن تعرضه لمحاولات اغتيال من جانب الحرس، بسبب دوره في إنهاء الحرب وما صاحب ذلك من جهود لإضعاف الحرس (المعارض الرئيسي لوقف إطلاق النار) [29]. وقام الحرس بمحاولة مكشوفة أخرى لاغتيال رفسنجاني في أعقاب الزلزال الذي ضرب إيران في حزيران (يونيو) 1990، ردًا على محاولات رفسنجاني لاستغلال الزلزال وجهود الإغاثة الغربية من أجل تحسين العلاقات السياسية مع الغرب[30].

كما روج الحرس لخطه المتطرف بصورة غير مباشرة، وإن لم تكن أقل عنفًا. ففي محاولة منه للحيلولة دون حدوث أي تقارب بعد الحرب بين إيران والغرب، وانتقامًا من الأمريكيين لإسقاطهم طائرة الإيرباص الإيرانية في تموز (يوليو 1988)، كلف الحرس من يفجر طائرة ركاب أمريكية (رحلة بان أمريكان رقم 103 في كانون الأول (ديسمبر 1988)، برغم اعتقاد المحققين

الدوليين بأن ليبيا تتحمل المسئولية الأساسية عن ذلك[31]. وفي مطلع عام 1989 اعتدى الحرس بالضرب على مسئول في وزارة الخارجية، اعتبروه غير ثوري بما فيه الكفاية[32]. وساند الحرس حليفه وصنيعته "حزب الله" في نزاع الأخير مع حركة أمل المنافسة له في لبنان خلال الأعوام 1987-1990، حتى عندما كان وزير خارجية إيران، وغيره من القادة البراجماتيين الآخرين، يحاولون مع سوريا التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإلى تسوية دائمة بين الفصيلين الشيعيين[33]. (كان واضحًا أن المفاوضين الإيرانيين يتمنون عدم حدوث انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، وأن الحرس –بدعمهم حزب الله– كانوا يتصرفون خلافًا لرغبات زعمائهم المدنيين). ومن الناحية العسكرية، بعد أن سيطر الحرس على سلاح البحرية النظامية في حزيران (يونيو 1990)، هدد على لسان علي شمخاني –الذي كان قائدًا للحرس مدة طويلة ثم أصبح قائدًا لسلاح بحرية الحرس والبحرية النظامية– بمنع السفن الحربية العراقية من الإبحار في الخليج العربي، ولمح إلى سعي إيران للحصول على غواصات حديثة[34]. وكان تهديد شمخاني متزامنًا –ومتناقضًا– مع جهود رفسنجاني للتوصل إلى تسوية نهائية مع العراق[35].

وفي الداخل واصل الحرس تنظيم ومساندة المظاهرات ذات التوجهات الأيديولوجية، المعادية للولايات المتحدة، مثل ما يحدث في ذكرى الاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة عام 1979. ولا يزال الحرس يستخدم مقر السفارة كساحة لإجراء التدريبات، ومقرًا للقيادة، ومركزًا لتوزيع ما ينشره من المطبوعات المعادية للولايات المتحدة[36]. كما يواصل الحرس ميله، بل حماسه، لاستخدام وسائل العنف في قمع المعارضة الشعبية للحكم ومبادىء الثورة، بعكس نظرائه المحترفين الذين يحجمون عن المشاركة في قمع الاضطرابات الأهلية. وفي عام 1991، تكرر استخدام الحرس لهذا الأسلوب في مواجهة المظاهرات المعادية للحكومة، التي اندلعت احتجاجًا على تدهور الأحوال الاقتصادية. وبالإضافة إلى قمع المظاهرات، استخدام الحرس واللجان الثورية إجراءات صارمة ضد كل من يخالف تعاليم الدين الإسلامي، بالرغم من اتجاه البراجماتيين –مثل رفسنجاني– على التغاضي عن بعض تلك القيود[37]. أما التنظيمات المحترفة فترى أن مهمتها حماية الدولة، وليست تحديد الاتجاهات السياسية الداخلية. لكن الحرس لا يعترف بهذا التمييز، ولذا لا

يتورع عن التورط في الشئون الداخلية، بغض النظر عن تلقيه –أو عدم تلقيه– دعوة أو تعليمات من السلطات المدنية بهذا الشأن.

تدل تصرفات الحرس أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، وعقبها، على استمرار توجهاته المتطرفة. فقد حاول رفسنجاني، وكثير من القيادات المدنية، اتخاذ موقف حيادي في النزاع بين الولايات المتحدة والعراق، ربما لجني فوائد مالية وسياسية من الغرب بعد انتهاء الحرب. ونادت قيادة الحرس –أثناء الحرب الجوية التي شنتها قوات التحالف ضد العراق– بضرورة بقاء إيران على الحياد، ولكنها عبرت عن شدة مقتها لقتل الأخوة المسلمين في العراق في الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف. وهو ما يتماشى مع المواقف الأيديولوجية السابقة للحرس، التي كانت تنتقد الولايات المتحدة، ولكن دون تقديم يد المساعدة للعراق. فقد ظل العراق العدو اللدود للحرس على مدى ثمانية أعوام، ولا يزال الحرس يأمل في تحقيق حلم الخميني بالإطاحة بالحكم البعثي في بغداد، أو تأسيس جمهورية إسلامية في جنوب العراق الذي يقطنه الشيعة.

وعلى الرغم من جهود رفسنجاني لكبح جماح الحرس، قدم الحرس تأييده للفدائيين العراقيين الشيعة –المنتمين إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق– في تمردهم ضد الحكومة العراقية عقب الحرب(38). ومن المحتمل أن يكون موقف رفسنجاني الواضح، في معارضة تدخل إيران في جنوب العراق، قد أدى إلى فشل الحرس في التدخل بشكل أكثر مباشرة وعنفًا. وقد عزا محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، فشل تمرد الشيعة إلى عدم توافر المساندة الكافية من طهران، وفي هذا إشارة صريحة إلى اعتراض رفسنجاني على مساعدة حركة التمرد. وبرغم استمرار الحرس في عدائه الغريزي لأمريكا، فلم يخاطر قط بالدخول في معركة مع قوات الولايات المتحدة، التي كانت تحتل جنوب العراق في ذلك الوقت، في تموز (يوليو) 1991، شن الحرس هجومًا بحريًا بسيطًا في الخليج على السفينة الأمريكية "لاسال"، وقد وردت تقارير عن "اعتذار" الحرس عن شن ذلك الهجوم(39).

آفاق مستقبل الحرس الثوري

من المتوقع أن يظل الحرس، في المستقبل المنظور، قوة ذات توجه أيديولوجي تنقصها روح الاحتراف. غير أن المناخ السياسي الأقل تطرفًا – السائد حاليًا في إيران– قد يضعف النفوذ السياسي للحرس داخل النظام. فقد أصبح المجتمع والسياسة الإيرانيان أقل التزامًا بالفكر الأيديولوجي، منذ نهاية الحرب ووفاة الخميني. وتألق نجم البراجماتيين في ساحة العمل السياسي، رغم معارضة الحرس وغيره من المتطرفين، المتمسكين بالتزامهم الأيديولوجي. ونجح رفسنجاني –حتى الآن– في التعبير عن ضرورة انتهاج إيران سياسة معتدلة، لاجتذاب الاستثمارات الغربية والقروض التي تحتاجها، من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب. وأقر النظام –بعد رحيل الخميني– حصول إيران على قروض محدودة من الدول الغربية، كما رتب رفنسجاني عملية إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، بالرغم من معارضة المتطرفين. واستُبعد عدد من المتطرفين البارزين وحلفاء الحرس من الحكومة التي تشكلت بعد وفاة الخميني –مثل علي أكبر محتشمي بور وبهزار نبوي وأبو القاسم سارهاديزاده– إذ فشلوا في انتخابات المجلس التي جرت في نيسان (أبريل) 1992[(40)]. ويضطلع المتطرفون الآن بدور سلبي يتمثل في إعاقة التسويات التي يطرحها الزعماء الأكثر اعتدالاً، بعد أن كان الحرس والسياسيون المتطرفون يحددون التوجهات السياسية في ذورة احتدام المعارك العسكرية.

قد تكون هناك بوادر على أن تراجع الحماس الثوري في إيران أخذ يؤثر في الحرس من الداخل. فلا شك أن موافقة الحرس الثوري على استخدام الرتب منذ عام 1990، وتعيين الضابط العسكري النظامي حسين جلالي قائدًا للقوات الجوية للحرس عام 1992، قد يعدان اعترافًا من جانب الحرس بأن الحماس الأيديولوجي وحده لم يعد كافيًا لضمان الولاء التنظيمي أو اجتذاب مجندين جدد[(41)]. غير أن الموافقة على استخدام الرتب العسكرية لا تجزم تمامًا بتنازل الحرس عن طابعه الأيديولوجي، أو تحوله إلى مؤسسة محترفة، إذ ما زالت تصدر عن الحرس تصرفات وبيانات متطرفة، مع أنها أصبحت أقل مما كانت عليه أثناء الحرب حين كان نفوذ الحرس في أوجه. بل تردد أن موافقة الحرس على استخدام الرتب كان مجرد إرضاء للزعامة المدنية التي كانت تسعى لتحويل قوات الحرس إلى قوات نظامية محترفة[(42)]. وعمومًا فإن تمكن القيادة

المدنية من إحداث بعض التغيير الداخلي في الحرس يعد دليلاً على تقلص استقلاليته.

بالنظر إلى استمرار تطرف الحرس –في الوقت الذي تسير فيه إيران نحو الاعتدال– فمن الضروري التنبؤ بدوره وأنشطته في المستقبل. أولاً وقبل كل شيء، من المستبعد أن يحشد الحرس ما لديه من قوة، في محاولة شاملة لتسلم مقاليد السلطة السياسية المباشرة في إيران. إلا إذا واجه حكم رجال الدين ككل تهديدًا من المعارضة الشعبية، فيمكن للحرس حينئذٍ أن يقبض على زمام السلطة من أجل إخماد ثورة عارمة. وفي غياب مثل هذا التمرد الشعبي، فإن أي انقلاب ضد الزعامة الدينية يُعد انتهاكًا لحرمة الحكم الديني الذي هو تراث الخميني، علمًا بأن انتهاك مبادىء الخميني يعادل نقض الأيديولوجيا ذاتها التي تستند إليها شرعية الحرس نفسه. كما أنه –حتى في خضم حملة الحرس للمحافظة على نقاء الثورة– ولم يهدد بالاستيلاء على السلطة، ولم يبد رغبة في ذلك. ولكنه تصرف عمومًا بصورة غير مباشرة، مثل مساندة حلفائه السياسيين المتطرفين، وتنفيذ العمليات العسكرية والسياسية وأنشطة تصدير الثورة بهدف إحراج القادة المدنيين المعتدلين والبراجماتيين.

أما إذا حاول رفسنجاني –أو غيره من القادة السياسيين البراجماتيين– التعرض لمبادىء الخميني والثورة، أو إضعاف الحرس بشكل مباشر، فلا يمكن استبعاد محاولة الحرس اغتيال هؤلاء القادة. وفي حال نجاح مثل تلك المحاولة، فمن المتوقع أن يساعد الحرس حلفاءه من السياسيين المتطرفين –مثل محتشمي بور أو أحمد الخميني– على الوصول إلى السلطة. كما أن هناك احتمالاً أكبر في أن يقوم الحرس باعتقال البراجماتيين ذوي المناصب الأقل، فضلاً عن مساعدي رفسنجاني، كوسيلة لتخويف معارضي الحرس في الداخل. وحتى إذا لم يلجأ الحرس إلى استخدام العنف مباشرة ضد رفسنجاني وغيره من الزعماء البراجماتيين، فمن المتوقع أن يستمر في حشد التأييد للسياسات المتطرفة والسياسيين المتطرفين، وإضعاف الزعماء السياسيين البراجماتيين متى أتيحت له الفرصة. ومن المتوقع استمرار قادة الحرس في إصدار بيانات متشددة، واقتراح بدائل سياسية متطرفة، واستنفار الجماهير وإشراكها في المظاهرات الرسمية، مثل تلك التي تقام بمناسبة الاستيلاء على سافرة الولايات المتحدة وذكرى وفاة آية الله الخميني. ومن المتوقع أن يطالب الحرس –في

مقابل تعاونه أو قبوله بمبادرات السياسة البراجماتية– بشراء المزيد من الأسلحة، أو تعيين قادة الحرس في مواقع حيوية بالجيش النظامي، كوسيلة للسيطرة عليه.

وعلى أية حال، لن يقلع الحرس عن استخدام سلاحه الأساسي لتقويض نفوذ البراجماتيين الإيرانيين، ألا وهو العمليات العسكرية أو الإرهابية، العلنية منها والسرية، بهدف إعاقة إحراز أي تقدم نحو إجراء تسوية مع خصوم إيران، وإفساد علاقاتها الطبيعية مع الحكومات الصديقة أو المحايدة. فمثلاً يحتفظ الحرس بشبكة سرية واسعة في الخارج يمكنه من خلالها الاستمرار في اغتيال الدبلوماسيين العرب[43]. وما زالت سفارات إيران في لبنان وباكستان وسوريا وتايلاند وإثيوبيا، وفي كل دول العالم العربي وآسيا وأفريقيا وأوربا، تضم أعضاء سابقين وحاليين في الحرس، يواصلون إرسال تقاريرهم إلى كبار قادة الحرس وحلفائهم في وزارة الخارجية[44]. وبسبب وجود هذه الشبكة الواسعة، لا يمكن استبعاد احتمال أن يخطط الحرس عملية أخرى لتفجير إحدى الطائرات التجارية الأمريكية، أو شن هجوم إرهابي على مرافق حيوية، أو على سياسيين داخل الولايات المتحدة. وقد أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI عام 1987 عن دخول أعضاء من الحرس إلى الولايات المتحدة بصفة طلبة[45]. وبما أن البحرية الإيرانية –الخاضعة لسيطرة الحرس– قد حصلت على غواصات حديثة، فيجب عدم استبعاد شن هجوم على إحدى السفن الأمريكية أو الأوربية، ولو كان لمجرد عرقلة أي تقارب وشيك بين الولايات المتحدة أو الأوربية. أو قد يلجأ الحرس إلى تكرار "عملية تشابلن" لإلقاء الرعب في قلوب الدبلوماسيين الأجانب في طهران ردًا على الإجراءات التأديبية التي اتخذتها دول الغرب ضد عملاء إيران في الخارج. وقد يكون الحرس وراء ممارسة الضغوط على السفارة السويسرية في طهران أواخر عام 1991، ردًا على إلقاء سويسرا القبض على أحد الإيرانيين المتورطين في عملية اغتيال رئيس الوزراء الإيراني السابق "شهبور بختيار" في آب (أغسطس 1991) (وهي عملية قد يكون وراءها عملاء الحرس) [46].

ومن المحتمل أن يواصل الحرس تسليح وتدريب حزب الله في لبنان، والقتال إلى جانبه، بالرغم من جهود البراجماتيين الإيرانيين –بالاتفاق مع سوريا– للتوصل إلى انسحاب لقوات الحرس من لبنان. وقد يلجأ الحرس –من

أجل الحيولة دون تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران– إلى تشجيع "حزب الله" على استئناف اختطاف رهائن أمريكيين في لبنان، وإن يكن هذا الأمر بعيد الاحتمال.

وبسبب الضعف الذي حل بالقوات المسلحة العراقية، عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، فإن هناك احتمالاً بأن يحاول الحرس تنفيذ ما لم يتمكن الخميني من تنفيذه، وهو إقامة جمهورية إسلامية في العراق. وتفيد التقارير بأن إيران تقوم ببناء جيش تقليدي قوي، ومن المحتمل أن يحاول الحرس – بمجرد اكتمال هذه العملية– أن يسعى إلى شن هجوم عسكري مباشر على القوات العراقية، لتحقيق أهداف الخميني(47). وبالمثل، يمكن أن يقرر الحرس زيادة مساعداته إلى المتمردين الشيعة في جنوب العراق، وكذلك إلى الجماعات الإسلامية التي تزداد قوة في الجزائر وتونس والأردن ومصر، والجمهورية الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وأفغانستان والضفة الغربية وغزه. وتفيد بعض التقارير أن الحرس يرسخ وجوده في السودان، الذي يتزايد توجهه الأصولي الإسلامي (لديه 1000-2000 من المنتمين للحرس)، حيث أقام معسكرات لتدريب الجيش السوداني، والمتشددين الأصوليين الإسلاميين من الجزائر وتونس ومصر ومنطقة الخليج العربي(48). وقد صرح رضائي في مقابلة أجريت معه نهاية 1991 بأن دور الحرس هو "مساعدة المسلمين في كل مكان لأننا جيش إسلامي"، وفي معرض إشاراته إلى العلاقات الوثيقة بين الحرس وباكستان، قال: "إن وحدة إيران وباكستان وأفغانستان ستؤدي إلى تعزيز التضامن الإسلامي، وإلى تمكين شعوب آسيا الوسطى السوفيتية وكشمير من الانضمام إلينا"(49). وتبذل إيران جهودًا حثيثة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق وتعزيز الإسلام فيها(50)، ومن المحتمل أن يقدم الحرس مساعدات عسكرية إلى المتشددين المسلمين، الذين قد يسعون إلى انتزاع السلطة من النخبة العلمانية الحاكمة في تلك الجمهوريات، حيث تزايدت قوة الحركات الإسلامية في العديد منها.

ومن المحتمل أيضًا أن يسعى الحرس إلى استغلال استياء الأوساط الدينية المحافظة في السعودية، تجاه وجود قوات عسكرية أمريكية في المملكة. كذلك يمكن استغلال الاستياء السائد في الكويت والبحرين وقطر بسبب الاتفاقيات

العسكرية التي أبرمتها تلك الدول مع الولايات المتحدة. غير أن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تزيد التوتر بين الحرس ورفسنجاني، الذي سعى إلى الاستفادة من الشقاق بين دول الخليج والعراق من أجل تحسين علاقات إيران مع دول الخليج، والحصول على مساعدات مالية منها. وبما لا شك فيه أن الحرس ساهم في قرار إيران بالاستيلاء على جزيرة "أبو موسى" عام 1992، التي كانت تتقاسمها مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شكلت هذه الخطوة نكسة للتحسن الذي بدأ يطرأ على العلاقات بين إيران ودول الخليج.

ومن المرجح أن يلجأ الحرس –في المستقبل– إلى التعبير عن نهجة المتطرف وحوافزه السياسية والأيديولوجية، كما فعل في السابق، حتى إذا استمر ضعف الحرس في الساحة السياسية، بل ربما بسبب هذا الضعف. وإذا كان الإطار السياسي الداخلي –الذي يعمل الحرس ضمنه– قد أصبح أقل تطرفًا وغير مؤات للحرس، فلا يعني ذلك بالضرورة أن الحرس قد كف عن ممارسة النشاط السياسي، أو أنه أصبح أكثر ميلاً للاحتراف. بل على العكس من ذلك، إن تراجع الحماس الثوري لدى الشعب –وهو الأمر الذي عزز مواقع القادة السياسيين البراجماتيين في ساحة العمل السياسي– يضع قيودًا على قدرة الحرس في ممارسة أنشطته المتطرفة علنًا وبموافقة الشعب، وبالتالي فقد يتزايد اعتماد الحرس على ممارسة أنشطته خارج إطار النظام السياسي، وربما ينفذ عمليات أكثر جرأة وعنفًا وتطرفًا مما كان ينادي به عندما كانت المشاعر الثورية أكثر قوة في إيران، وعندما كان الحرس يضطلع بدور أكبر في صنع القرارات الحكومية.